

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



UNIVERSITY
LIBRARY









❖ فصل الخطاب ❖

او

تفليس ابليس . من تحرير المرأة ورفع الحجاب

تأليف

مختار بن احمد مؤيد باشا العظمي

—••••—

طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة المؤرخة في ١٧

محرم سنة ١٣١٨ نومرو (٧٢)

حقوق الطبع محفوظة لمؤلفه ومسجلة بهذا الختم



تسليم

طبع بالمطبعة الادبية في بيروت سنة ١٣١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم اني اعوذ بك من شياطين الأَنس والجان . واتبرك باسمك
يا رحيم يا رحمن . واحمدك يا من انزل على عبده الكتاب (منه آيات
محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله
والراسخون في العلم) واشكرك على نعمائك التي مننت بها علينا بقولك
(اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً)
وأسئلك ان لا اكون من الاخسرين اعمالاً الذين ضل سعيهم في
الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا) واشهد بما شهد الله به
(انه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا اله الا هو العزيز
الحكيم) ان الذين عند الله الاسلام) واشهد ان سيدنا (محمداً رسول الله
والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم) القائل عن لسان ربه (وان
هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)
اللهم فصل وسلم عليه وعلى آله واصحابه الموصوفين بالهداية والاعتصام
بجبل الله وسنة رسوله الذين عهد اليهم بقوله (ان من يعش منكم بعدي

فسيري اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من
 بعدي (أيامكم ومحدثات الأمور) فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة
 ضلالة وكل ضلالة في النار) (إن الله فرض فرائض وفرضت فرائض
 الأهل عسى رجل يبلغه الحديث عني فلا يعمل به ويقول بيننا
 وبينكم كتاب الله فما وجدنا حلالاً استحللناه وما وجدنا فيه حراماً
 حرمناه. وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله وإني أوتيت الكتاب
 ومثله معه) : (من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من
 عنقه) (أصحاب البدع كلاب النار) (ما تركت شيئاً يقربكم إلى الله
 تعالى إلا وقد أمرتكم به ولا شيئاً يبعدكم عن الله إلا وقد نهيتكم عنه. فما
 نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فاتوا منه ما استطعتم) أو كما قال.
 صلاة وسلاماً دائماًين ما جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً
 (أما بعد) فيقول العبد الأسير بذنبه. الفقير لربه. المستعين
 بالله المغني. مختار بن أحمد مؤيد باشا العظمي هذا كتاب جمعت فيه
 مما قال الله ورسوله في حق الأزواج والزوجات والآباء والأبناء.
 وما قاله الراسخون في العلم من أهل السنة والجماعة في تفسير كلام الله
 وشرح حديث رسول الله. ولم أنقل فيه عن ملحد أو فاسق تبوأ بالتأويل
 مقعده من النار. وسميته (فصل الخطاب أو تفليس إبليس من تحرير
 المرأة ورفع الحجاب) ورتبته على مقدمة أبواب وفصول وأرجو من

الله حسن القبول : وما الفقه لا رشد به من اتاهم الله الحكمة
 فاستمسكوا بالعروة الوثقى (اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) ولا
 لا هدي به قوما ختم الله على قلوبهم فغرتهم الحياة الدنيا ففرقوا دينهم
 وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون . لكنني الفقه رجاء ان
 يكشف الله به عن بصائر المغرورين باقاويل الذين (يقولون هذا من
 عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) وان
 ينفع الله به الاباء والامهات والبنين والبنات والمسلمين والمسلات
 المحصنين والمحصنات : والذي حملني على تأليفه وتعرض نفسي
 لما لا اشك بوقوعه من لوم لائم وانتقاد منتقد مع علي بعجزه ومزجاة
 بضاعتي هواني في اثناء مناظرتي في احدى الجرائد مع بعض شبان
 دمشق في مسألة حقوق المرأة سمعت بظهور كتاب في مصر سماه مؤلفه
 (تحرير المرأة) فعجبت من هذه التسمية لاني لم اتصور لها مسمى سيما ان
 المؤلف مسلم لكنني لما قسمتها على تسمية اخواننا المناظرين الموضوع الذي
 كنا فيه (حقوق المرأة) وما هو منها بشي علمت انها من اسماء الاضداد .
 فاستحضرت وطالعت وتأملته فوجدته كما ظننت بل كما تيقنت واذا بمؤلفه
 لم يخرج فيه عن المذهب الحادث عند الاوربيين ومقلديهم المبني على
 قاعدتهم المشهورة (الغاية تبرر الوسطة) وعليها لا اثريب عندهم على
 كل متكلم ومؤلف استعمل ما يتلغه استطاعته من فنون التمويه والمغالطة

والتحريف والتبديل توصلنا إلى الغاية المطلوبة . وكأني بالمؤلف لم
يجد ما يقربه من أولياء امره ويعظمه بين أخوانه إلا الاجترار على
تحريف كلام الله وكلام الرسول وتبديل الشريعة والاقتراء على علماء
الدين وعدم الشريعة عدما ما سبقه إليه سابق (يريدون أن يعطفوا
نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره) أفان قلت أما الذي
حمله على هذا الذكر المحموت وما فائدته منه (قلت) لا ارتاب كونه
محمولا عليه بمنافع دنيوية من أولياء امره الذين لا يألون جهدا بالقاء
الشقاق والتنافر بين أقران الأمة وإفساد أخلاق بنينا وآداب رجالها
فاستطردوا إلى النساء سببا وقد رأوا فضلا الأمة أخذت في البحث
عن أسباب انحطاط الأمة وترقيتها فارتأت وتحويل الأفكار عنها إلى
مثل هذه المسألة التي يراها عقلا الأمة أمرا فريحا جلالا وإن كانت في
حد ذاتها سفيلة دنية . وكان الأمر كذلك . فلا جرم أن قد كانت له
اليد البيضاء بذلك عند أوليائه . وثم فائدة أخرى وهي حيث من طبع
النفوس حب الشهرة والميل إليها لكنها تخلف في سبيلها . فمن هديت
إلى سبيل تقواها كان سعيها وراء الشهرة بالخير والمعروف . ومن ضلت
في أودية فجورها كان سعيها وراء الشهرة بالشر والفساد . ولا ريب أن
المؤلف نال بهذا التأليف إحدى الشهرتين . ولو كانت مقاصده سليمة
وبنيته صافية كما يزعم في بعض عباراته لكان الاسم له في دينه والاشرف

بمقامه ان يسعى وراء ارشاد امته لما ينهض به من اسباب الانحطاط
ويقوم به من مساقط التحالف والتخاذل ويرغب اخوانه بالاجتماع على
اصول الدين وقواعده والجد في تربية الابناء والبنات معاً مبنياً ما
يقتضيه الزمان مما لا ينكره الدين . مرشداً لطريق تهذيب كل من
الابناء والبنات وتربيتهم على الاصول الدينية والعلمية معاً فيكون
حصل على المقام الاسمي بين افاضل الامة . ولكن هيهات وفي الامر
سر : فلا اصغى لغرور لاشم ولا اطلب اثر ا بعد عين وهذا كتابه
اعدل شاهد : وحيث ان المؤلف قد جرى على قاعدة المعالطين الذين
يدخلون على الباطل من طريق خلط المراضيع والمباحث بعضها
ببعض فانا لا نخوض معه في ذلك بل انكم بكل موضوع ونبحث على
حدة والحق به انشاء الله ما يتعلق فيه مما جاء في حقوق الأزواج
والزوجات والاباء والابناء الشرعية التي امر الله ورسوله بها صراحة
بدون تأويل ولا تقوية وبالله التوفيق

المقدمة

ان الله خلق للانسان حواس ومشاعر وجعل العقل حاكماً عليها .
فالحواس توصل صفات المحسوسات الى المشاعر والمشاعر تتناول ما
يتعلق بكل منها وتميز مقبولة من مكروهه وطيبه من خبيثه وتحفظ
صور الاشياء وما هيأتها وتستحضر الحوادث الماضية وتقابلها على الحوادث

الحاضرة وتستنتج ما سيكون بقياس الحاضر على الماضي والمستقبل
 عليها واستقراء ما يتبع عن ذلك ثم تعرضه على العقل ليحكم بصحة
 الصحيح من فساد الفاسد فان كانت الخواص والمشاغل سالمة من
 مرض والعقل نورانياً سالماً من سيطرة هوى او غرض فاسد او متغلباً
 على الهوى والغرض ومخرجاً بالاعتساب المستقيم الصحيح حكم
 بالحكمة الصائبة على كل شيء بما يستحقه وان كان بالعكس كان الحال
 بالعكس فيسقط صاحبه بالخطأ من حيث يحسبه صواباً فاذا انقرر
 هذا فاقول ان من انار الله بصيرته وعلم سير القرآن العظيم في احكامه
 واخباره وتشريعه والذاه الى آخر ما اشتمل عليه رى انه كان ينزل
 بحسب الوقائع والازوم وتدرج الاحكام والتشريع لما في ذلك من
 بالغ الحجة وقوة الايجاز وداعي الاجابة وتأثير الانذار وسهولة العمل
 كما ان الكثير من احكامه وانذاره نزلت باسباب مخصوصة لكن
 الحكم لو الامر فيها كان عاماً كآية الحجاب وآية اللعان وآية طلاق
 المتعة اى الخلع وآية التحكيم وآية النشوز وآية الزجر عن الاعضال وعن
 تكرير العدة وآية منع الصلاة على المنافق والكافر والمشرک وآية
 اباحة الرقت في ليالي الصوم الى آخر ما هو معلوم عند فقهاء الامة لا
 عند تلامذة الاوربيين (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
 بالبينات والزبر) واجمع علماء الامة على ان الثابت مما جاء عن الرسول

عليه الصلاة والسلام واجب كالوارد في القرآن لقوله تعالى (وما اتاكم
 الرسول فخذوه وما نهايكم عنه فانتهوا) وكذلك اجمعوا على ان أكثر
 الاحكام المنزلة بالتدرج مرتبة ببعضها وبالحدث فلا يصح الاخذ
 بآية في حكم ما لم يعلم انه لا ناسخ ولا مبین لها في حديث أو آية
 أخرى ومن فعل ذلك فقل ضل واخذل : ومثل هذا اشار الله تعالى
 بقوله (واما الذين في قلوبهم زيغ فينبغون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
 وابتغاء تأويله) ثم ذكر تعالى العالمين بتأويله ليرجع كل مسلم اليهم
 ولا يتعدى حده فقال تعالى (وما يعلم تأويله الا الله والراشخون في
 العلم) اي بطريق الاعلام من الله تعالى لا بطريق العلم بالقهارة
 فالتأويل لم يكن لاحد البتة : وكذلك اليه اشار الرسول عليه الصلاة
 والسلام بقوله (من أول القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار) قال
 حجة الاسلام الامام الغزالي رحمه الله معنى (برأيه) اي بما يريد
 موافقة لمقصده وهو انه وقد كنت سئلت بعض الافاضل من علمائنا
 عن مسألة في هذا المعنى فقال (ان القرآن العظيم كما قال الله تعالى فيه
 ما غادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها وما ترك الله لنا شيئا الا وذكروه
 واشار اليه فيه لكن معرفته وفهمه راجعان لاهله ومن اراد الوقوف
 على حقيقة حكم من احكامه او فهم معنى من معانيه فاذا لم يبسطه امامه
 هكذا (او بسط كفيه) ويرجع بكل لفظ لحقه ومتعلقه وبكل حكم

لناسخه ومنسوخه وبكل متشابه لحكمه والأقرب له ثم ويل وهنالك
يتبوا مقعده من النار والعياذ بالله تعالى انتهى ثم رأيت في الكبريت
الأحمر للشعراني رحمه الله عن الشيخ الأكبر رضي الله عنه ما نصه
أ من أراد الدخول إلى فهم كلام ربه فليترك عقله ويقدم بين يديه
شرعه ويقول لعقله أنت عبد مثلي كيف أترك ما نصه الحق إلى نفسه
لعجزك عن تعقله مع أنك قاصر عن معرفتك ولو ألزمت نفسك
الأصاف للزمت حكم الإيمان والتلقي وجعلت النظر والاستدلال في
غير ما لم يرد عن ربك . وإطال في ذلك انتهى قلت أكافي بالشيخ
رضي الله عنه نظر بعين بصيرته ما سيدي به جهلة هذا الزمان من
معرفة أحكام القرآن وفهم معانيه فأنذرهم وحذرهم هذا الكلام النفيس
ونقله بأفظه لعل الله يرشد به المسترشد : فإذا علم ذلك من نفعه من
المسلمين أمر النساء حقيقة لأرباء أو فرض فليرجع إلى القرآن العظيم
والحديث الشريف وطريق الأصحاب والتابعين ويفهم ما فيها وما
جاء عنهم تفهما خالصا من الشبهة فيرى أن الله قد اعتنى بأمر النساء
ومصالحهن والرسول عليه الصلاة والسلام بين ما يلزم في هذا الباب
بيانا وافيا نافعا لمن في الدنيا والآخرة بما لا مزيد عليه مستزيد : ومعلوم
عند العقلاء أن الاعتناء الحقيقي المفيد للمعنى به ليس ما يكون فيه
مطلق ما يرضي المعنى به وبوافق هواه كيف ما كان . بل هو ما يكون

معتبراً ناقماً مفيداً بحمد ذاته عند العقلاء . قال الله تعالى (ان النفس
لامارة بالسوء الا ما رحم ربي) وقال الرسول عليه الصلاة والسلام
(كل مولود يولد على الفطرة) الحديث وقالت الحكماء (يفعل الجاهل
بنفسه ما لا يفعله العدو بعدوه) وقالوا (عدو عاقل خير من صديق
جاهل) او معنيهم ان الله لو ارسل الرسل وانزل الشرائع بما تهوى الناس
لكان ذلك عبثاً وتحصيل حاصل ولفسدت الارض ومن عليها . والوالد
لو اتبع هوى الولد او تركه وما يهوى لكانت عاقبته اسوأ العاقبات .
والعقلاء طرأ يرون وجوب زجر الولد بما يقتضي من الزواجر وترغيبه
بما لا يضر من المرغبات في سبيل تربيته وتعليمه وتهذيبه . والحاكم لو
رفع الحدود عن الناس لكانت الاشرار ملء الارض حال كوننا نرى
الاولاد ومن يماثلهم من امهاتهم يحسبون ذلك جوراً وظلماً من الاباء
والمعلمين ويرى الاحب اليهم ولا ولادهم لو تركوا وشأنهم . كما
اننا نرى الاشرار من كل قوم وملة اشد الناس عداوة وبغضاً للحكام .
فاذا كان الانسان ممدوحاً عند العقلاء بل مأموراً باستعمال الزجر وقت
الحاجة ولو بالقتل زجراً للنفوس الشريرة وتهذيباً للعقول القاصرة
ويحسبونه اعتناء ورحمة وحنواً وشفقة بالخصوص او بالعموم كما قال
الله تعالى (ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب) فكيف لا يرى
العاقل ما اوجب الله على النساء من حجاب وستروا حصان وما اشبه

ذلك زجر لمن هو عين النفع لمن في دينهم ودنياهم وهو غاية الاعتناء
 والرحمة والحنو منه تعالى بهم؛ وعلى تقدير ان الله ما فرض على
 النساء هذا الحجاب الذي هن فيه كما زعم المؤلف بل علماء الدين وامراء
 السياسة هم الذين احدثوه والامة اخذت به رضا او كرهاً فنقول
 باي قانون عقلي يجوز لامراء ومن تحت امرهم وضع قوانين حكومية
 وادارية وعسكرية تؤخذ بها الاموال ونملأ السجون وتقتل النفوس
 وتساق الشبان لمواقع الهلاك ويكون كل ذلك واجب الطاعة والامثال
 على الرعية رضا او كرهاً ولا يكون للعلماء الذين هم امناء الدين ورعاة
 الامة المسؤولين عند كل عاقل وضع قانون يحول بين الرجال والنساء
 الغريباً قطعاً لما تحققوه من موجبات الفساد وحفظاً لما رأوا واحفظه من
 الانساب وصيانة لما علموه ضرورياً من الاخلاق والآداب وحماية
 الاولاد عن الضياع في الازقة وامثال هذه الفوائد الكلية التي تقبلتها
 الامة بكل قبول وسرور وما زالت محافظة عليها عدة قرون حتى خالطها
 من لا شرع ولا قانون يتعهد لهم بمثل ما تعهد به ذلك القانون فحدث
 بين بعض افرادها ما حدث من الفساد المحسوس؛ فهل من دليل
 او برهان على منع طرف وايجاب طرف (يحلفونه عاماً ويحرمونه عاماً
 ليواطئوا عدة ما حرم الله فيعملوا ما حرم الله زين لهم سوء اعمالهم والله
 لا يهدي القوم الفاسقين) واما فوائد النساء الدنيوية والاخرية من

الحجاب فهي أكثر من أن تعد فتخصي إذ كطرفاً منها ههنا وسيأتي
ذكر الكثير منها (فمنها) أن الله تعالى مقابلة لما أوجب عليهن من
الحجاب اسقط عنهن أسباب الكسب التي تثن الرجال تحت أثقاله
وتزهد النفوس دونها وأوجب على الرجال إعالتهم ومن لا ميل لها
فنفقتها على بيت المال الذي هو من كسب الرجال أيضاً (ومنها) أنه تعالى
اسقط عنهن أشدوا عظم العبادات على النفوس أعني به الجهاد وعوضهن
عنه بما يعادله من الثواب كما سيأتي حديثه وهن آمناات في قعود بيوتهن
(ومنها) أنه تعالى جعل لمن حرمة على أولادهن ما جعل مثلها للآباء
(ومنها) أنه نوع في كتابه أنواع الوصايا بهن بما لم يكن لغيرهن مثله
الم ترايها اللبيب الشرائع التي خلت أو أخلت من الأحكام الزجرية
كيف اضطرها لها لوضع قوانين زجرية . وهكذا التي لم يرد فيها ما
يميز بين حقوق رجالها ونسائها ويجعل لكل منهم حداً يقف عنده
كيف آلت حالة نساها وبناتها اليه حتى أن السواد الأعظم منهم
أصبحوا لا يعرفون لهم أباً ولا أمّاً كما أصبح أكثر شبانهم وبناتهم عزباً
لا يقدمون على التزوج الشرعي لعدم وجود قيد شرعي يقف بكل من
الزوجين عند حد معلوم . فأي عاقل يرضى بمثل هذا ولا يقبح القول
باستحسانه بل أي فائدة جوهرية حصلت للبيئة الاجتماعية من إطلاق
حرية النساء التي كان من نتائجها تكاثر اللقطاء وتدفن المواليد والتزوج

وظهور القوضيين والاشتراكيين وامثالهم من الجمعيات الشريرة :
 ارسل اليها الانسان رائد عقلك السليم في اغوار التاريخ وانظر هل حينما
 كان التمدن الاسلامي بعلومه وفضائله وادابه ناسرا لوائه على وجه
 المعمور والعلماء الفضلاء والعالمات الفاضلات المحصنات المخدرات
 اكثر من ان يحصى عددهم او يحيط القلم بتعداد ما اثرهم كان الدين واهله
 اشد سطوة واعلى كلمة وانفذ حكما واقوى سلطانا واعظم قدرة من
 اليوم ام اليوم بعد ان داخل اهله التقاليد الاجنبية وتهاون الناس
 بواجباتهم الدينية وشعائرهم المالية نبذوا تعاليم دينهم القوية : فان اعترفت
 بالاول فارجع وسل علماء اوربا وعقلائها هل كانوا قبل هذا لمدينة
 الحادثة محافظين على مذاهبهم الدينية وعوائدهم القومية وانسابهم
 الشرعية وادابهم واخلاقهم الوطنية . ام اليوم : فان شهدوا لك
 بالاول . فارسل وافد بهير لك يستقرى لك الغرب والشرق والجنوب
 والشمال ثم سل في محكمة العقل السليم عن ارق البلاد في مدينة
 اطلاق حرية النساء هل هي اسقط البلاد بالاداب والانسانية
 والاخلاق الزكية والاعراض الطاهرة والامبال الدينية ام بالعكس .
 فان شهد لك بالسقوط ولا ريب عندك لزمك الحكم بالقياس ان نتيجة
 ما تدعوا اليه قومك هي ما حصار اليه اولئك المرائقون في تلك المدينة
 وانسبة بالنسبة : ارجع لتاريخ مصر ووطنك الجديد وانظر كيف

كانت ينبوع العلوم ومهدا لفضل ومنهل الآداب ومورد الفضائل ومحط
 رجال العلماء والادباء وانظر لما صارت اليه من حينها دب في جسمها ذاء
 حرية النساء والافكار ترى البون الذي لا يتصوره العقل :
 جئت مصر في سنة ١٢٨١ فرأيت في بعض مدنها سيما المنصورة وطنا
 ما لا تختمله مروءة شرقي ولا يهضمه ناموس عربي فأكبرت ذلك كل
 الاكبار . ثم رجعت اليها في سنة ١٢٩٢ فرأيت الحال قد تزايدت ضعافا
 مضاعفة لدرجة ليس في امكان الشرقي تصديق السمع عنها او تصور
 وجود حال هكذا في بلاد كانت اشهر البلاد الاسلامية بالدين وادابه :
 فهل يا جناب المؤلف لم يكفك من المصريين ما وصلهم اليه هذه الحرية
 حتى فت تدعوهم لما لا يرضاه دين ولا يقبله عقل : وقف العالم
 باجمعه عند باب التسليم بان المسلمين حيث ما كانوا ومن اي جنس
 كانوا اشد الناس بأسا واثبتهم جاشا واقواما بطشا واعظمهم جلدأ وصبرا
 واعزهم نفوسا واشدهم اباة وحمة . فليت شعري لماذا هم كذلك .
 اكونهم يتنازون عن غيرهم من الناس بخصائص جسمية . كلا . وانما
 هو دينهم الذي حفظ عليهم انسابهم وطرأ اعراقهم فتربوا على المروءة
 بحجر الاباء وتخلقوا باخلاق الاعمام والاخوال فشبه طفولهم على المروءة
 وفتاخم على الفتوة : قال المؤلف في صحيفة (٥٤) من كتابه
 المذكور ما نصه (والذي اراه في هذا الموضوع هو ان الغربيين قد غلوا

في باحة الكشف للنساء الى درجة يصعب معها ان تصور المرأة من
التعرض لمثارة الشهوة ولا لرضاء عاطفة الحياة . فتأمل كيف
بالرغم عنه جذبته فطرته العراقية الاصلية للاعتراف بما يناقض ما يدعو
اليه اهل وطنه الجديد وحيث بما كتبه جناب الاديب الفاضل محرر
مجلة الحياة في جريدة المؤيد عما اتجهته حرية النساء في اوربا كفاية وافية
فامسك القلم عنده هذا المقام وارجع الى الكلام في المقصود وبالله المستعان
❖ الباب الاول في الكلام على تسمية الكتاب ومساواة
المرأة بالرجل وتعليمها وفيه مباحث ❖

❖ البحث الاول في تسمية الكتاب ❖

سمى المؤلف كتابه (تحرير المرأة) ولا خلاف بين العلماء
في لزوم المطابقة بين اسم الكتاب وموضوعه وما اشتمل عليه مطابقة
حقيقية والا فخطأ ظاهر والتسمية فاسدة : فاما المطابقة بين موضوع
الكتاب وما اشتمل عليه وبين اسمه فلا وجود لها البتة وهذا ظاهر
محسوس لان مباحث الكتاب هي عبارة عما يأتي (الاول) محاولة اثبات
ان عدم مساواة المرأة للرجل في كل شيء وعدم تعليمها كل شيء وتكليفها
التستر والتعجب ومنعها عن مخالطة الرجال ليس من الشرع والدين بل من
العوائد الداخلة تحت ناموس التبديل والتغيير (الثاني) في التريه
ومحاولة اثبات ان الله ما ميز الرجال على النساء بشيء بل جعل لكل

حق جعله للرجال (والثالث) في الحجاب ومحاولة اثبات ان الحجاب
 المؤلف عندنا بدعة وان الحجاب الشرعي غير ذلك (والرابع) عنوانه
 (المرأة والامة) لكنه يخالف عنوانه لانه بحث فيه عن الخطا لمصر
 وغيرها ووجوه تسلط الاجانب ثم احوال العلماء ثم ما اوجبه الدين من
 التعلم والتعليم ثم رجع لتكرير وجوب تعليم وتربية النساء وما زال
 يرفعهن حتى كاد يقول انهن خالقات الكون ومدبرات العالم (الخامس)
 في الزواج وحواله ومحاولة اثبات ضرورة المشي على سبيل الاوربيين
 وامثالهم فيه (السادس) تعدد الزوجات ومحاولة اثبات قبحه وظلمه
 ونحو ذلك (السابع) في الطلاق وقد استحسنه لكن شرط ان يكون
 على قانون كانه اخذ نصفه عن الشيعة ونصفه عن الافرنج (والثامن)
 الخائفة التي يدعونها الناس الى نبذها جاء في المذاهب المعتمدة عند الامة
 وعليها الاجماع والاخذ بالا قول الضعيفة الساقطة التي تطلق عنان
 النساء - فهذه خلاصة مباحث كتابه فانظر باي منها تعد انطبقا على
 اسم الكتاب فاذا علمت هذا فاقبل اننا معشر العرب لانهم من هذا
 الاسم سوى معين اثنين احدهما (المربة التي هي ضد الرقية - فيكون
 المعنى ان النساء المسلمات كاهن رقيات اسيرات فقام يسى في تحريرهن
 اقتداء بالقائمين بتحرير ارقاء الزوج واسترقاق احرار البيض والسود -
 ومع هذا فما اخال واحدة من النساء العاقلات ترضى منه بوصفها بهذه

الصفة التي لا اصل لها والثاني ان يكون المعنى ان النساء المسلمات
 اسيرات يدرجانهن فالقصد اطلاق حريتهن ليتصرفن في جميع
 اعمالهن وامورهن كما يشأن ولا جرم ان هذا هو المعنى المقصود لان
 الكتاب كله يحوم حوله ويصرح به وهذا الخيال باطل شرعاً وعقلاً
 فاما شرعاً فلان الله ما اطلق لمن هذا الاطلاق بل قيدهن باحكام سوف
 نثلي عليك في مواضعها من هذا الكتاب وحيث ان المؤلف يعترف
 بوجوب الوقوف عند اوامر الله فعليه ان يرجع عن رأيه ويبرهن على
 ابطال ادلتنا ولا فيكون منكر النص كلام الله نواماً عقلاً فلان هذه
 الحرية المطلقة ليست موجودة لا للرجل ولا للمرأة من عالم الدنيا البتة الا
 من رآه الديان فقد نالها وقولنا غير موجودة لانك اذا تأملت في الكون
 ترى الانسان كسلسلة عظيمة مرتبطة بالخلقات بعضها ببعض فلا يمر
 مرتبط بين دونه وهكذا بالتابع حتى الراي مرتبط بين فوفه بالتابع حتى
 الحاكم الاعلى وصاحب معمل كروب اذ لم يرفع العملة يصيح مثلهم
 وقائد الجيش ان لم يحفظ على الجندي يصيح اسيراً او قتيلاً وكل ان
 المرأة اسيرة مقيدة بالرجل فكذلك الرجل اسير مقيد بها فاعتبر مثلاً
 بملكة الانكليز التي لا يوجد اعلا منها مقام ابين الا وريات هل تبدها
 نائلة الحرية المطلقة كلا حتى ولا في خصوصياتها فضلاً عن امور
 الرعية والملكة لان قانون ملكها قيدها في بعض خصوصياتها فلا تقدر

ان تصرف كما تشاء . وانت يا جناب المؤلف نراك مقيداً بقانون
 عائلك الخاصة وبقانون عائلك العامة وبقانون وظيفتك وبقانون
 قومك وبقانون دينك . فأنى لك الحرية التي تطلبها النساء وانت محروم
 منها . فلا اشك انك اذا رفعت غشاء الغرض عن بصيرتك رأيت
 وجه خطائك بتسمية كتابك بما يخالف مسماه ومحاولاتك ايجاد ما ليس
 سبي الا يمكن ايجاده اللهمنا الله الرشيد والصواب واليك هذا الاجمال
 في الحرية والرق : ان الرق الذي هو ضد الحرية والتحرير اما حقيقي
 واما مجازي . فالحقيقي هو الذي لا خلاص منه البتة الا بالموت .
 وهذا لا وجود له في شرعنا ولا عندنا معشر المسلمين بل هو عند
 المقيدين بتزويجهم . والذي عندنا وفي شرعنا هو الرق المجازي فقط .
 وقلنا ان لا وجود للرق الحقيقي لا عندنا ولا في شرعنا لان الرقيق
 عندنا وفي شرعنا على قسمين (احدهما) رقيق حرب وهو الاسير
 والثاني رقيق شراء وهو العبد . ولا خلاف ان النساء الحرائر لسن
 داخلات في احد القسمين : فاما القسم الاول فمجازي محض لان الله
 قد جعل له وجوهاً عديدة للخلاص (منها) الاسلام (ومنها) الفداء
 بانواعه (ومنها) عفو الامير الى غير ذلك : واما القسم الثاني فمجازي
 ايضاً لان الله قد جعل له وجوهاً عديدة للخلاص (منها) الكفارات
 (ومنها) اذا صارت ام ولد ومنها ومنها ما هو مبين في كتب

الشرعية مع ما فيها من انواع الحث والترغيب على عتق كلا القسمين :
فتبين ان لارق حقيقيا في الاسلام . واما من وصف المرأة بالساحة بالرقية
فقد افترى على الشرع الاسلامي بما هو مظهر منه وسوف نرى ان شاء
الله في مباحث هذا الكتاب وفصوله ما يثبت لك ان المرأة المسلمة مالكة
حريتها الشرعية والمدنية مجذبة غير حائرة ارتباطها بالرجل بعقد النكاح ليس
بخلاف ارتباط الرجل بها ايضا كما ان هذا الارتباط ما هو الا كسائر
العقود التي يرتبط بها الناس مع بعضهم . بل بعض العقود المتعارفة
كمقود الشراكات المقيدة بزمان ومكان واشخاص هي اشد ارتباطا من
عقد الزواج بل من الرق الشرعية ومع هذا فلا يوصف احد المتعاقدين
بالرقية بل لا يرضاهما البتة . اما ان تبحث وتطلب الرق الحقيقي الذي لا
خلاص منه الا بالموت فانظره تجده عند المقيدين بالتزواج بعينه وذاته .
وقد كان منبذ لا عند هم بين الزوجين فانعكس الحال حيث صار الرجل
مملوكا والمرأة مالكة . وحيث ان الله امرنا بالكف عن الجهر بالسوء فلا
حاجة للتصرح بما تولد عند هم من الخبايا الناشئة عن هذا الارتباط الغير
المنحل الا بالموت . عرفنا الله عيوبنا وعصم السنتنا وهذا الصراط المستقيم

✽ المبحث الثاني في مساوات المرأة للرجل ✽

اعلم اني ما عهدت لهذا المذهب السخيف شيئا في بلادنا قبل
ظهور جريدة المقتطف . ففي اول من تصدى لنفت سمه في صدور

نساء الشرق وبعض شبانه منذواوسط سنة (٢٩٧) هجرية وتبعها
 جريدة التقدم التي كانت في بيروت وطالت فيها المناظرة بيني وبين ذلك
 المرب الذي كان اصحاب المقتطف ومحرر جريدة التقدم اديب اسحق
 من اشد نصرائه ثم انطوت السنين على هذا الموضوع حتى هذا العام حين
 قام علماء المسلمين وفضلائهم يدعون بعضهم للاخذ بيد الامة وانهاضها
 مما ألم بها فعاد بعضهم للبحث في جريدة المقتطف بعنوان (حقوق المرأة)
 فالتقطه منها بعض من يهرف بما لا يعرف من شبان دمشق وهم لعمري لا
 يدرون اعقرب ما يسكون ام شمعة العجوز . وفي اثناء ذلك العراك ظهر
 جناب الامير بهذا الكتاب الذي دل على ضعف عرائقه الدينية ومزجاة
 بضاعته بالاحكام الشرعية . واجهد نفسه واتعب القاري . بتطويل
 ممل وحشولا دهن فيه وقشور لالب لافانده وشأ ندولنا خذما يعيننا
 لخدمته كلامه المتعلق في هذا البحث وتترك المكر منه ونسأله فيه
 بالبرهان اظهر الحق لذي لب ان شاء الله الاول (قال في صفحته (٧)
 من كتابه) سيقول قوم ان ما اشرنا اليوم بدعة . فاقول نعم اتيت بدعة
 ولكنها ليست في الاسلام . بل في العوائد وطرق المعاملة التي يحمدها
 طلب الكمال فيها) انتهى (فاقول) لا يخفى ان البدعة فيما يتعلق
 بالدين اما ان تكون في وضع او عمل حسن كالسبيح قبل اذان الفجر
 وقبل اذان يوم الجمعة وما اشبه ذلك . واما ان تكون في مباح كاتخاذ علمائنا

خلق الرأس شعاراً لهم . واما ان تكون في منكر : فالقسمان الاولان
 لا خلاف بعدم حظرهما وعدم دخولهما تحت معنى البدعة المذمومة في
 الحديث الصحيح المتقدم في صدر هذا الكتاب : واما القسم الثالث فقد
 تكون البدعة فيه مكفرة كالبدع التي ابتدعتها الفرق الضالة . وقد تكون
 غير مكفرة كالاخذ بنص او حديث يقبل احد معنيين : واما النص
 الصريح فاجماع الامة على ان انكار الحكم الوارد فيه مكفر : فاذا علمت
 هذا فاقول سوف ترى ان شاء الله بالتقل الصريح والدليل الراجع ان كل ما
 جاء به المؤلف في كتابه هذا هو بدعة في الدين ولا شيء منه في العوائد
 السنة واكثره بل جله مخالف لما جاء في محكم القرآن وصحيح الحديث .
 وقد زاد ضعفنا على ابالة حيث جعل الاحكام الشرعية بالنص من العوائد
 التي تقبل التبديل والتغيير وهذا هو عين انكار النص فليتأمل . وان لم
 يكن في كتابه الا خروجه عن الجماعة باباحته تكشف النساء وخروجهن
 كالرجال وعدم صحة الطلاق قبل الاشهاد والراضي وعدم الاعتماد في
 الاحكام على شهادة التوكيل وما اشبه ذلك مما سذكروه في مواضعه
 ان شاء الله لكفاه ان يكون ما جاء به بدعة محدثة في الدين وداخله تحت
 معنى الحديث : وبالله عجب من مدع لزوم الكتاب والسنة والتمسك بهما
 واستفتاح كتابه بخلافهما اعني تركه الحمدلة والصلاة : روى في الجامع
 الصغير عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (كل امرئ ذي بال

لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على من هو أقطع أئمة حقوق من كل بركة (اه)
 نغذيها المؤلف هذا القول فألا على كتابك ان شاء الله (القول
 الثاني) بعد ما رد قول من قالوا ان الدين المسيحي هو الذي ساعد نساء
 الغرب على الترقى ونيل الحرية وقد ابدون دليل ولا برهان قال في صحيفه
 (١١) ما نصه ولو كان لدينا سلطة وتأثير على العوائد كانت المرأة
 المسلة اليوم في مقدمة نساء الارض (اه) (فاقول) الانحجبون من هذا
 الكلام الذي ترفع عنه عقول العوام : فاما قول الغربيين ان الدين ساعد
 نساءهم على هذا التمدن الحاضر فهذا لا يكابر في انكار ما لا من لا امام له
 بشي من دينهم لان ترقى النساء على الاسلوب الاورنوبي يتوقف على عدة
 امور بعضها مباحة وبعضها واجبة في النصرانية ومنوعة ومحرومة في الاسلام
 فلما كانت النصرانية مساعدة والاسلام مانعا وهذه الامور (منها)
 اعطاء الساطة المطلقة للمرأة على الرجل الحاصلة بالزوجية التي لا فكك
 منها عندم (ومنها) اباحة التكشف والتبرج والتبذل (ومنها) وجوب
 مخالطة النساء للرجال (ومنها) مساواة النساء للرجال في اكثر الحقوق
 وفي جميع الاحوال العادية (ومنها) تقدم النساء على الرجال فيما يتعلق
 بالاولاد والمنزل (ومنها) عدم حصر المهر بالرجل فصارت المرأة مضطرة
 لأن تجهد نفسها في جمع ما تشتري به الشاب الذي يعجبها (ومنها) اباحة
 الخلوة للمرأة مع من تشاء سيما رؤساء الدين (ومنها) اباحة السفر لها حيث

شامت منقردة أو غير منقردة وما أشبه ذلك مما لم يوقفها في مصاف الرجل
 بل قدمها عليه ورغبنا فيه سيما ورؤساء الدين من أشد احزاب اطلاق
 حريتها وامافواه (ولو كان لدين ما) اطلع بهذا ليس بحجيب لان الوقوف
 على حقيقة ما كانت عليه جاهلية الامم حين ظهور الاسلام وحقيقة ما
 محي الاسلام بساحته الدينية من ظلمات العوائد والعقائد والمذاهب
 يحتاج للاطلاع على الكتب الاسلامية الصادقة التحقيق ليس على
 مؤلفات الا فرنج و امثالهم المملوءة من المعاصر الكاذبة الاخبار الباطلة اما
 لو اطلع المؤلف على ما اشرت اليه من الكتب الاسلامية لعلم يقينا ان الدين
 الاسلامي ازال عن معتقبيه ادراهم وظهرهم من كل رجس في العوائد
 والمذاهب والاخلاق وما يراه عند بعض المسلمين من قبيح العوائد
 وفاسد الاخلاق ودفني الآداب فهذه منشأها اهل العلماء وظائفهم
 الدينية والامراء اقامة الحدود الشرعية ولو سبق في علم الله و ارادته ان
 يكون مجرد التلبس بالدين عاصما من كل رجس لما كان شرع الحدود
 وفصل الاحكام ومع هذا فلم تزل المرأة المسلمة في مقدمة نساء العالم
 ادبا وذكاء واخلاقا ودينا وطهارة وصيانة بفضل دينها (القول الثالث) قال
 في صحيفه (١١) امانته (سبق الشرع الاسلامي كل شريعة سواه في تقرير
 مساواة المرأة للرجل فاعلن حريتها واستقلالها يوم كانت في حضيض
 الانحطاط عند جميع الامم وخولها كل حقوق الانسان واعتبرها كفاه

شرعية لا تنقص عن كفاء الرجل في جميع الاحوال المدنية من بيع وشراء
 وهبة وصية من غير ان يتوقف تصرفه على اذن ابيها او زوجها. وهذه
 المزايا التي لم تصل الى اكتسابها حتى الان بعض النساء الغريبات كلها
 تشهد على ان من اصول الشريعة السجاء احترام المرأة والتسوية بينها
 وبين الرجل. بل ان شريعتنا بالغت في الرفق بالمرأة فوضعت عنها
 احوال المعيشة ولم تلزمها بالاشتراك في نفقة المنزل وتربية الاولاد خلافاً
 لبعض الشرائع الغريبة التي سوت بين الرجل والمرأة في الواجبات فقط
 وميزت الرجل في الحقوق. والميل الى تسوية المرأة بالرجل في الحقوق
 ظاهر في الشريعة الاسلامية حتى في مسألة التعامل من عقد الزواج فقد
 جعلت لها في ذلك طرقاً جديرة بالاعتبار سيما في الكلام عنها خلافاً لما
 يتوهمه الغربيون ويظنه بعض المسلمين. ولم ار الا مسألة واحدة ميز
 الشرع فيها الرجال على النساء وهي تعدد الزوجات. لكن واسفاه قد
 تغلبت على هذا الدين الجميل اخلاق سيئة ورثناها عن الامم التي انتشر
 فيها الاسلام ودخلت فيه حاملاً كما كانت عليه من عوائد اوهاام ولم يكن
 العرفان قد بلغ تلك الام حدا يصل المرأة الى المقام الذي احلته الشريعة
 فيه. انتهى ثم كرر واعاد هذه المعاني وبعض هذه الالفاظ في مواضع
 اخر على عادته وعادة متخذي التكرير آلة للغالطة والتويه ضربت
 عنها اصفاها والتفت لنقص ما ظهر ابراماً واوضح ما افتراه على الشريعة

والدين في هذا المقام (فاقول) اما كون الشريعة خوات المرأة بعض
الحقوق كالبيع والشراء والمبة والوصية واما لما فيها من خلاف فيه ومعلوم
ان تحويل بعض الحقوق لا يكون قاعدة كلية للحكم بتحويلها جميع
الحقوق بل هذه مقدمة - فسطائية - فاذا قلنا ان حب حيوان والاسد
حيوان وهذا حب فهذا اسد كان هذا القول هزوا لا علما نوعا عن قرب
تري الحقوق التي خولها الشرع للرجال دون النساء . واما قوله ان الشرع
اعلن حريتها واستقلالها (فهذا افتراء على الشرع . وكيف يجوز نسبة
ذلك للشرع حال كونه جعلها تحت حجر الرجل وولايته وجعله قواما عليها
واي حرية واستقلال لها الا في بعض الامور التي لا يتعدى ضررها
ذاتها . فاین استقلالها وهي ممنوعة من تزويج نفسها بدون اذن وليها او
نائب السلطان كما انها ممنوعة من الحج بدون محرم ومن الاستنساخ مع
اجنبي بدون محرم ومن كشف وجهها ان لم تأمن الفتنة ومحرم عليها
التزوج بملك يمينها وما شبه ذلك مما هو مصرح ومبين في كتب الدين .
فاين الاستقلال المزعوم : واما قوله ان الشريعة ساوت بين النساء
والرجال (انك فهذا ايضا افتراء وسيا في بيانه . واما قوله ان الشريعة
ما الزمت المرأة بتربية الاولاد فهذا ايضا ادعاء باطل لان الشريعة
اوجبت عليها الرضاع واوجبت لها حضنة الغلام حتى يتم السابعة
والبنات حتى يتم التاسعة واوجبت على الرجل النفقة فيهما . اما ان كانت

وحشية لا نحن لولدها او فاسقة لا تؤثـره على فسقها فالاب فيه اولى :
وحكمة هذا التعديـد بالعـرب المذكورين يدركها ذوو الالباب لان
الغلام بعد السابعة يصير بحاجة لمعلم علم او صنعة وتركه في حـرامه مضر
في دينه ودنياه والبنـت بعد التاسعة تصير بحاجة لممارسة اشغال البيت
وخـدمة الرجل لتكون مترشحة للقيام بحقوق الزوج فانـتـقالها لجـبر اميها .
كي تستعمل ذلك بخلاف بقائها في حـرامها : واما قوله (ان الشريعة
جعلت المرأة طـرقاً للتعـال من عقد الزواج وانه سـيد كرها) فما علمنا ان
في شرعنا طـرقاً سوى طريق واحد وهو طلاق المتعة الذي يأتي بيانه .
وما رأيت له ذكراً في كتابه فلعـله لما لم يجد سواه تركه كي لا يقال انه
اخطأ بقوله (طـرقاً) وما وجد اكثر من واحد : واما قوله انه لم ير الا
مسئلة تعدد الزوجات) فاقول ما حيلتنا اذ لم ير ما ملئت كتب الدين
به . فعلى رساله قليلاً نريـه الكثير الذي لم يره : واما ما تأسف منه الى
آخر ما اطال به . فاقول يعلم كل ذي المـام ان الاسلام انتشر اولاً بين
العرب فحقى من بينهم ظلمات الجاهلية وما تـدنس بشي من عوائدهم البتة
ثم سار بايديهم حتى دخل العراق والشام فانتشر في الاول بين الفرس
وفي الثاني بين الروم وفي الاول محي ارجاس المجوسية وعوائدها والثاني
اقر النصرانية على حالها بامر الشارع لكنه ما داخله شي من عوائدها
واخلاقها وادابها البتة ولا يقول مسلم بتدنس الاسلام باقل شي من

ارجاس تلك الامم البتة : ثم بدد العرب ومن دان بالاسلام من غيرهم
 انتشر فيما وراء العراق وفي مصر ثم في افريقيا واسبانيا ثم فيما وراء النهر ثم في
 اطراف اسيا الصغرى . وبكل ارض دخلها وقطر انتشر فيه كان يحوار جاس
 عوائد اهلهم وينشر فضائله ولذا اظهر من تلك البلاد من ظهر من اعلام العلماء
 وكبار الاولياء وائمة الامة ورجال الحديث ومدوني القرآن وامثالهم الذين
 لا يتهمهم بدعة في الدين الا كل . ارق اوزنديق : ثم بعد عدة قرون انتشر في
 بلاد الترك والتتر والقفقاس . وكل هذه الامم التي انتشر بينهم لم يكن
 عندهم حجاب ولا نزع وكانت حالة النساء عندهم على طريقتي تعريض
 فالفرس والنصارى كان للنساء عندهم الحرية المطلقة والتت والعرب
 والترك والاكراذ والقفقاس كانت النساء عندهم كسائر الانعام .
 وحيث لا نجد في الاجيال الاسلامية لاحد الطرفين اثرا فلا جرم ان
 الاسلام بقي حافظا لحقوقهن على ما جاء به الشرع وما تدينس بشيء مما كان
 عليه اهل الافراط ولا بشيء مما كان عليه اهل التفريط : وما قاله المؤلف
 عن محيلاته فكلام لا برهان عليه الا التوهم : نعم نعلم علم اليقين ان كل
 ما نراه من فساد الاخلاق وقبح العوائد هو من مبدأ دخول الافرنج بيننا
 وتسلبت تعاليمهم على عقولنا حتى افسدت اخلاقنا وعوائدنا وقام نصراءهم
 واحباؤهم يدافعون عنهم بعزو الفساد الى غيرهم : ولترجع لكلامنا
 عن مسألة مساواة النساء للرجال وما اقتراه على الشرع في ذلك (فاقول)

ان المساواة ان تكون في الحقوق الخصوصية فقط واما في العمومية
 فقط واما في كليتها (فالاول) نافضة وقد تساوى في بعض منها المرأة
 والامة كما تساوى فيها البالغ غير الراشد والعبد (واما الثانية) فغير
 تامة ايضا لان من اعطي التصرف في حقوق الغير دون حقوق ذاته لا
 يكون متصرفا كاملا . فما ثم مساواة مطلقة الا بين مالكي التصرف في
 الحقوق العمومية والخصوصية معا . وهذا الوجه ما ملكته امرأة قط ولا
 جاء في شرع البتة . ومن ادعى وجوده فلها تنابدليه . ثم ترك هذا
 ونوردهما عندنا من الادلة من كلام الله وكلام رسوله على تفضيل الرجل على
 المرأة وتفضيله عنها في حقوق كثيرة عمومية وخصوصية وتبعها يراهم
 عقابية على سقوط المرأة عن الرجل وارتفاعه عليها في كثير من الخصائص
 والمميزات وانني اني استعظم من عدم وقوفي ولو على شئ واحد تساوت
 به المرأة والرجل فأناؤل به كلام المؤلف كيلا يسقطه بالكلية لكن ما
 حياتي وعلماء الحديث والسير والتاريخ ما نقلوا لنا عن اي غزوة او سرية
 من مبدأ ظهور الاسلام الى الآن قادتها امرأة . ام اية اماراة تولتها .
 ام لتفقيه اي عشيرة او امة ارسلت . ام اي قضاء تولت . ام اي
 مذهب من مذاهب المسلمين ينسب اليها . ام اي صحيح من صحاح
 الحديث دونت . ام باي دعوة للدين قامت . ام اي صالح بين المسلمين
 وغيرهم عقدت . فلما لم اجد ولن اجد فأتى كان الرسول واصحابه

والخلفاء كلهم مهملين احكام الشريعة الى هذا الحد فيحرمون المرأة
من كل هذه الخصائص والحقوق التي منحها اياها الشرع . حاشاكم
حاشاكم . اذا هل احاط المواقف علما من الشريعة بشي جيله الرسول
 واصحابه وعلماء امته . اتبرأ الى الله من هذا الوسواس . سبحانك لا علم
لنا الا ما علمتنا فاعصمنا من غرور النفس ووسوس الشيطان (الشاهد
الاول) قال الله تعالى في سورة البقرة (وبعولتهن احق بردهن في ذلك
ان ارادوا اصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن
درجة والله عزير حكيم) قال الفخر الرازي رحمه الله ان المقصود من
الزوجة لا يتم الا اذا كان كل واحد منهما مراعى احق الآخر وحيث
ان الزوج كالامير والراعي والزوجة كالأمور والرعية فيجب على
الزوج بسبب كونه اميرا وراعيا ان يقوم بحقوق مصالحها ويجب عليها
الانقياد والطاعة وقوله تعالى (ولهن مثل الذي عليهن) معناه ان هن
على الازوج من ارادة الاصلاح عند المراجعة مثل ما عليهن من
عدم كتمان ما خلق الله في ارحامهن . وهذا وفق لمقدمة الآية . واما
قوله تعالى (وللرجال عليهن درجة) اعلم ان فضل الرجل على المرأة امر
معلوم الا ان ذكره هنا يفتعل وجهين (الاول) ان الرجل ازيد في
الفضيلة من المرأة في امور (احدها) العقل (الثاني) في الدية (الثالث) في
الموارث (الرابع) في الامامة والقضاء والشهادة (الخامس) انه ان يتزوج

عليها وان يتسرى عليها وليس لها ان تفعل ذلك (السادس) ان نصيبه في الميراث منها اكثر من نصيبها منه (السابع) ان الزوج قادر على تطبيقها ومراجعتها اشياء امابت وهي لا تقدر على ذلك ولا تقدر ان تمنعه من المراجعة (الثامن) ان نصيب الرجل في سهم الغنيحة اكثر من نصيب المرأة واذا ثبت فضل الرجل على المرأة في هذه الامور ظهر ان المرأة كلاسير العاجز في يد الرجل ولهذا قال صلى الله عليه وسلم (استوصوا بالنساء خيرا فانهن عندكم عوان) وفي خبر آخر (انقوا الله في الضعيفين اليتيم والمرأة) او كان معنى الآية انه لا جمل ما جعل الله للرجال من الدرجة عليهم في الاقتدار كانوا مندوبين الى ان يوفوا من حقوقهن اكثر او الوجه الثاني ان يكون المعنى ان حصول المنافع واللذة مشتركة بين الجانبين لأن المقصود من الزوجية السكون والالفة والمودة واشتباك الانساب واستكثار الاعوان والاحباب وحصول اللذة وكل ذلك مشترك بين الجانبين بل يمكن ان يقال ان نصيب المرأة فيها اوفر ثم ان الزوج اختص بانواع من حقوق الزوجية وهي التزام المهر والنفقة والمذهب عنها والقيام بحالها ومنعها عن مواقع الآفات فكان قيام المرأة بخدمة الرجل اكد وجوبا رعاية لهذا الحقوق الزائدة وهذا كما قال الله تعالى (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم) وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (لو امرت احدا

بالسجود لغير الله لا مرة المرأة بالسجود لزوجها ثم قال تعالى او الله عزير
حكيم اي غالب لا يمنع مصيب في احكامه وافعاله لا يتطرق اليهما
احتمال العيب والسفه والغلط والباطل انتهى

(الشاهد الثاني) قال تعالى في سورة النساء (الرجال قوامون على النساء بما
فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم فالصالحات قانتات
حافظات للغيب بما حفظ الله) واللافي تخافون شوزهن فعظوهن
واخبروهن في المضاجع واضربوهن فان اظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا
ان الله كان عليا كبيرا افا الحكم العدل ذكر في هذه الآية عدة امور مما
نحن بصدد ما ان عموم الرجال قوامون على عموم النساء يشمل الزوجة
والام وغيرها وهذا اول وجه من وجوه التفضيل والتميز التي انكرها
المؤلف ثم ذكر تعالى تعليل هذا التسيام من وجهين (احدهما) كونه
تعالى فضل الرجال على النساء وهذا ثاني وجه من وجوه التميز وقال
اهل العلم ان جماع هذا التفضيل بما جعل الله في الرجال من زيادة القوى
العقلية والجسمية عن النساء او ثانياهما كونهما واجب على الرجال القيام
بالنفقة والمهر وسائر ما يلزم وهذا وجه ثالث من وجوه التفضيل والتميز
(٢) وصف الله الصالحات منهن بالقنوت وحفظ الغيب بمقابلة ما حفظ
الله هن من الحقوق على الرجال قال الفخر رحمه الله (القنوت) هو دوام
الطاعة فالمعنى ان يكن مطيعات لله ولرجالهن قانتات بحقوق ازواجهن

لان المرأة لا تكون سالحة ما لم تكن مطيعة لزوجها وظاهر هذا اخبار
 لكن المقصود به الامر بالطاعة . وحفظها للغيب ان تحفظ نفسها لثلاث
 يلحق بزوجه العار والولد من غيره وتحفظ ماله ومنزله . وقوله تعالى (بما
 حفظ الله اى ان عليهن حفظ حقوق الزوج بمقابلة ما اوجب الله لمن على
 الرجال) اهـ (٣) ذكر الله للرجال ثلاثة وجوه لزجر الشريرات من
 النساء (الاول) الوعظ والنصيحة فان لم ترجع (الثاني) ترك مضاجعتها
 فان لم ترجع (الثالث) اضربها . وسأأتى حديث تحديد هذا الضرب .
 وهذه وجوه ثلاثة من وجوه التفضيل والتعيز (٤) اقوله تعالى (فان
 اطعكم اطعوا) اوجوب الطاعة عليهن للرجال وهذا وجه سابع .
 وباللهجب كيف يقال ان الله تعالى ساوى بين الرجال والنساء في جميع
 الحقوق ونرا في هذه الآية اباح للرجل وعظ المرأة وهجرها وضربها
 ان همت بالنشوز واوجب عليها الطاعة له ولم يبح لها مثل هذا ولم يوجب
 على الرجل اطاعتها في موضع بل غاية ما قال (وان امرأة خافت من بعلها
 نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يتصافيا بينهما سالحا) فامث ذلك
 الامر من هذا التدب (فانها لا تسمى الابصار ولكن تعنى القلوب التي
 في الصدور) (قال الشافعي) رضي الله عنه (النشوز قد يكون قولاً وقد
 يكون فعلاً) فالقول مثل ما اذا كانت تلييه اذا دعاها وتخضع له اذا
 خاطبها ثم تغيرت والفعل مثل ما اذا كانت تقوم اليه اذا دخل عليها

وتسارع الى امره وتبادر بانشرح اذا طلبها ثم تغيرت عن ذلك . فهذه
امارات دالة على نشوزها وعصيانها فيعاملها بما رخص الله له فيه ١١ هـ
قال الفخر رحمه الله (معنى الآية ان الرجال مسلطون على تأديب النساء
والاخذ على ايديهن فكأنه تعالى جعله اميراً عليهما وناظراً لحكمهم في حقها .
وجاء بصيغة الجمع ليشمل الزوج والولي معاً فيكون لكل رجل قائم على
امرأة هذا الحق ١٢ هـ . وقبل الانتقال عن هذه الآية نذكر باقي وجوه
التفضيل والتميز التي انكرها المؤلف وما رأى منها شيئاً (فاقول ان
تفضيل الرجال وتميزهم على النساء - اصل من وجوه كثيرة بعضها
صفات حقيقية وبعضها فضائل شرعية . وحيث ان الصفات بخلق الله
لا يكسب الانسان والفضائل بفضل الله لا ياراد احد فأنكرها بعد
ثبوتها وطالب تبديلها وتغييرها مصادمة ومقاومة لله تعالى بأفعاله
واحكامه فليعلم المسلم ما وراء ذلك ويتعظ بما آل اليه حال ابليس بسبب
ذلك الانكار على الله الفاعل الخار (فاما الصفات الحقيقية فالمراد بها
الفائض الحقيقية ليس البياض والحمار وسواد العين ورفقة الحصر وثقل
الردف : وهذه هي الفضائل يرجع حاصلها الى امرين اثنين (احدهما)
العلم (وثانيهما) القدرة . ولا خلاف بان عقول الرجال وعلومهم أكثر
واوفى واعظم كما ان قدرتهم على جميع الاعمال العقلية والنظرية والجسمية
أشد وأقوى وأكمل (واما الفضائل الشرعية) فقد خص الله الرجال دون

النساء (١) بالنبوة (٢) والرسالة (٣) والخلافة (٤) والامامة (٥) والجهاد
 واهلك ما فيه من عوض بالجنة (٦) والاذان (٧) والخطبة (٨)
 والاعتكاف (٩) والشهادة في الحدود والقصاص (١٠) والتعصيب
 (١١) وحمل الدية (١٢) والقسامة (١٣) والولاية في النكاح والطلاق
 (١٤) والتزوج بأكثر من واحدة (١٥) والتسري بملك اليمين (١٦)
 والطلاق (١٧) والمراجعة (١٨) والانتساب (١٩) والمهر (٢٠) والنفقة
 (٢١) والقضاء (٢٢) والجمعة (٢٣) ووجوب الحجاب عليهن (٢٤)
 ومنعهن عن مخالطة غير محارمهن (٢٥) ومنعهن عن الحج والسفر بدون
 محرم (٢٦) ووجوب العدة عليهن (٢٧) وحرمانهن من فضل الصلاة
 مدة الحيض والنفاس (٢٨) وتحريم خروجها من بيتها بدون اذن زوجها
 (٢٩) ومنعهن من صلاة النفل بدون اذن زوجها (٣٠) وعدم صحة صومها
 تطوعاً بغير اذن زوجها (٣١) وكونهن لا يحجبن غير ذوي الانتساب
 المعلوم (٣٢) وسيادة الرجال عليهن بنص القرآن في سورة يوسف
 (٣٣) ووصفهن بعظم الكيد ايضاً ووصف ابليس بضعفه فهذه كلها
 اختص بها الرجال دون النساء واما ما تميز به الرجال بالنصف واقل
 او اكثر (١) ميراثها منه على النصف (٢) ميراثها معه على النصف (٣) منعها
 بالاخوة عن مشاركة الأب (٤) الشهادة بالحقوق (٥) الرخصة لها
 بتذكير رفيقتها في الشهادة لنقص عقلها بالفطرة (٦) اوصفها في الحديث

ينقص العقل والدين: فهذا ما فضل الله وميز به الرجال على النساء مما لم
 يرمنه المؤلف سوى مسألة تعدد الزوجات: ثم لا تقف معه بالزامه بها
 جاءت به شر يعتدل تزيد هذا كرم بعض ما ترجع وتبين به رجال الغرب
 المغموم بتقليد ثم على نساءهم المفتون بفضائلهم (١) حرمان الاناث عند
 اكثرهم من مشاركة الذكور في الموارد (٢) حرمانهن من الانتخابات
 العمومية (٣) حرمانهن من العضوية المجالس الشورية والادارية (٤)
 حرمانهن من الوظائف القضائية (٥) حرمانهن من الوظائف
 العسكرية (٦) حرمانهن من الوظائف البحرية (٧) حرمانهن
 من الوظائف الادارية . وغير ذلك مما يزيد على عشرين نوع يعلم
 جنابه ان كلها متحصرة في الرجال سندهم دون النساء . ولولا بقاء
 بعض التقاليد الرومانية الصابية عندهم لما كان النساء عندهم حظ في
 الملك واما الاهلية الذاتية او تقدم الرجال عليهم فيما فسيأني بيانها
 ان شاء الله فيا العجب من مؤلف مثله يتهم امته بانسلاخها من فضائل
 دينية ويتعامل على علمائها بزعمهم انهم هم كانوا السبب بذلك مجارات
 للامم التي داخلت الاسلام مع ان ما حسب فضائل وحقيقته قبائح لم
 يكن موجودا في الامة الاسلامية في وقت ما ولا كانت الشريعة
 مانعة لانساء شيئا منه فيحوز ان يقال ان يد الثعلب والقهر سلبته كما زعم
 ولعله يخبرنا باي عصر من العصور الاسلامية كانت النساء حاصلات

على شيء من الحقوق التي ذكرناها آنفاً وبأي عصر سلبته منهن اليد
 الاستبدادية التي عرض بها في مباحثه السياسية . (الشاهد الثالث)
 قال الله تعالى في سورة يوسف عليه السلام (والفيا سيدها لدى الباب)
 فانظر كيف سمي الله تعالى زوجها سيدها . فاي حق اعظم من السيادة .
 اولعله يدعى ان السيادة لا ترجح ميزان التساوي والتفاضل او ان
 هذا ليس من كلام الله تعالى . (الشاهد الرابع) قال الله تعالى في سورة
 النساء والخطاب موجه للنساء (ولا تثنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض)
 روى الفخر رحمه الله في سبب نزول الآية ان امرأة اتت الرسول عليه
 الصلاة والسلام فقالت رب الرجال والنساء واحد وانت الرسول اليانا
 واليهم وابونا آدم وامنا حواء فما السبب في ان الله يذكّر الرجال ولا
 يذكرنا فنزلت الآية منعاً لهم عن تفتي مقامات الرجال . فقالت قد
 سبقنا الرجال فاننا . فقال عليه الصلاة والسلام (ان الله عامل منكن اجر
 الصائم القائم فاذا ضرب بها الطارق لم يدرك احد من الاجر فاذا ارضعت
 كان لها بكل مصقة اجر احباء نفس الله . ثم قال رحمه الله اعلم ان مراتب
 العادة انفسانية او بدنية او خارجية وهذه المراتب بعضها فطرية
 لا سبيل للكسب فيها وبعضها كسبية وهذا الذي يكون كسباً متى تأمل
 العاقل فيه يجد ايضاً محض عطا من الله فانه لا ترجيح للدواعي وازالة
 العوائق وتحصيل الموجبات والا فيكون سبب السعي والجد مشتركاً فيه

ويكون الفوز بالسعادة والوصول الى المطلوب غير مشترك فيه . فهذه
 اقسام السعادة التي بفضل الله بعضهم على بعض فيها الله . (قلت وحيث
 علمت مما تقدم ان هذه الاقسام وال مراتب كلها متوفرة في الرجال اكثر
 مما في النساء . عطاء وفطرة وكسباً فلذا كان تفضيل الرجال على النساء
 وسيادتهم عليهن بحق واهلية واستعداد ليس بتغلب وبطل وجور
 واستبداد كما زعم الموانف (الخامس) ذكر الله تعالى في عدة آيات كريمة
 انه خلق حواء من آدم عليه السلام . والرسول عليه الصلاة والسلام
 اخبرنا انها خلقت من ضلعه الايسر وانها عوجاء لا تقوم وانها حي التي
 اثرت فيها مكيدة ابليس لضعف في ذاتها فكانها خلقت من ضلعه دليل
 ظاهر على كونه افضل منها . وكونها عوجاء لا تقوم دليل على انحطاطها
 بالاخلاق والفطرة . وكونها انقلعت للمكيدة اولاً . دليل على ان بفطرتهم
 الاتقياء كما كاد الشيطان والحرص على الشهوات ولهذا وصفه الرسول
 عليه الصلاة والسلام بانهم حبال الشيطان . (السادس) قال تعالى في
 سورة الزخرف (أَوْ مِنْ نِّشَاءٍ فِي الْخَلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) قال
 الفخر رحمه الله (المسألة الثانية) معنى قوله تعالى (أَوْ مِنْ نِّشَاءٍ فِي الْخَلْيَةِ)
 التنبيه على نقصان المرأة لان الذي يربى في الخلية لا بد ان يكون ناقص
 الذات لانه لولا نقصان في ذاتها لما احتاجت الى تزيين نفسها بالخلي ثم
 بين تعالى نقصان حالها بطريق آخر وهو قوله تعالى (وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ

مبين (بمعنى أنها إذا احتاجت إلى المفاصلة والمنازعة تجزئت وكانت غير
 مبرئة لضعف لسانها وقلة عقلها وبلاهة طبعها) ويقال قل ما تكلمت
 امرأة فأرادت أن تكلم بحجتها إلا تكلمت بما كان حجة عليها فبهذه الوجوه
 دال على كمال نقصها المسئلة الثالثة أدلت الآيات على أن التحلي مباح
 للنساء وحرام للرجال لأنه تعالى جعل ذلك من المعائب وموجبات
 النقصان وأقدام الرجل عليه يكون القاء نفسه في الذل وذلك حرام
 لقوله عليه الصلاة والسلام (ليس للمؤمن أن يذل نفسه أو يمازى به الرجل
 الصبر على طاعة الله والقرين بزيعة التقوى) انتهى قلت أو مصداقاً لقول
 الله تعالى ترى الرجال الذين يصدون للاحتجاج عن النساء حججهم
 قاصرة وأكثرا دلتهم ضائعة عليهم لأنهم يعاولون إثبات ما ليس بموجود
 وليس الحق بالباطل وكل ذلك من لوازم قصر الحجة ونقص الاستدلال
 سيما في الأحوال المشروعة لأننا نقول قال الله قال رسول الله قال
 الأصحاب الكرام قال الإمام فلان وهم يقولون قال الدكتور قال
 المسيو قال المؤرخ قالت الست فلان قال صاحب المقتطف وما أشبه
 ذلك ولا جرم أن الفرق بين القوانين كالفرق بين عين الشمس وعين
 الوطواط فبهذه ستة شواهد أوردتها من كلام الله تعالى بكل منها مقنع
 لذي إيمان أو لنور شواهد من كلام رسوله ﷺ عليه الصلاة والسلام
 (الاول اعنه عليه الصلاة والسلام) مكل من الرجال كثير ولم يكمل من

النساء الامريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون وخديجة بنت خويلد
وفاطمة بنت محمد ^{عليها السلام} ذكره الشعراني في كشف الغمة وفي المذهب كيف
من نفي عليه الصلاة والسلام عنهن الكمال يكن مساويات لمن اثبت
لهم الكمال ثم لقائل ان يقول بماذا ياترى كل الاربع اللاتي ذكرهن هل
بالعقل النوراني والديانة والعقائد بالعلوم الدينية والاختراعات
والانعماء بالذات ومخاطبة الرجال ومغازلة الشبان والقيام في
الحوائت ومزاحمة التجار وازباب الصنائع والتبذل والتبجح وكذا وكذا
مما يدعي المؤمنون وحزبه نساء المسلمين اليه ونار يسمونه حقوقا واخرى
حرية ^{الاجيونا} الثاني اعنه عليه الصلاة والسلام (كلكم راع) اي
ملتزم باصلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره (وكل راع مسئول عن
رعيته) الى قوله (والرجل راع في اهله وهو مسئول عن رعيته) اي هل
وفاهم حقهم والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيتها اي
بحسن تدبير المعيشة والنصح له والشفقة والامانة وحفظ نفسها وماله
واولاده ومسئولة اذا ما قامت بما وجب عليها انتهى عن شرح الجامع
الصغير (قلت) اذا كان الشارع عليه الصلاة والسلام جعلها راعية
في بيت زوجها ولا خلاف بين العقلاء ان كل من يشتغل بما لا علاقة
له فيه يضيع عمره ويفسد عليه امره فاي خطأ او ضح من اشتغال المرأة
بما ليس من وظائفها التي اوجبها الشارع عليها كما ان اي عاقل يقول

بتركها كبريئة لا تعرف ما لها وما عليها لكن الحق الصريح هو وجوب
 تعليمها ما جعله الشارع من وظائفها ومنعها عما ليس من وظائفها (الثالث)
 عن عمر رضي الله عنه عن الرسول عليه الصلاة والسلام (الايستل
 الرجل فيم ضرب امرأته عليه) اه عن حسن الاسوة (الرابع) قيل
 يا رسول الله اي النساء خير فقال التي تسره اذا نظر اليها وتطيعه اذا
 امرها ولا تخالقه في نفسها ولا مالها بايكرها اه عن حسن الاسوة
 (الخامس) عنه عليه الصلاة والسلام (لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها
 شاهد الا باذنه ولا تأذن في بيته الا باذنه) اه عن حسن الاسوة
 (السادس) عنه الصلاة والسلام من حديث عن جابر لا يقبل الله صلاة
 المرأة الساخط عليها زوجها اه عن حسن الاسوة (السابع) اخرج
 البزار والطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت امرأة
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انا وافدة النساء
 اليك هذا الجهاد كتبه الله على الرجال فان يصيبوا أجروا وان قتلوا
 كانوا احياء عند ربهم يرزقون ونحن معشر النساء نقوم عليهم فما لنا من
 ذلك فقال عليه الصلاة والسلام (اباني من نقيتي من النساء ان طاعة
 الزوج والاعتراف بحقه يعدل ذلك وقليل منكن من يتعلم) اه عن
 حسن الاسوة (الثامن) اخرج البزار وابن حبان عن ابي سعيد الخدري
 رضي الله عنه قال اتى رجل بابنته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال ان ابنتي هذه أبت ان تزوج . فقال لها عليه الصلاة والسلام
 (اطيعي أباك) فقالت والذي بعثك بالحق لا تزوج حتى تخبرني ما حق
 الزوج على زوجته . فقال عليه الصلاة والسلام (حق الزوج على زوجته
 لو كانت به فرجة ففحستها او اثرة مفراة مديدا ودمائهم ابتلعت ما أدت
 حقه) فقالت والذي بعثك بالحق لا تزوج ابدا . فقال عليه الصلاة
 والسلام لا تكوهن إلا بأذنهن (التاسع) عنه عليه الصلاة والسلام
 (لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر ولو صلح لبشر ان يسجد لبشر لا أمرت المرأة
 ان تسجد لزوجها العظم حقه عليها لو كان من قدمه الى مفرق رأسه فرجة
 تبس بالقيح والصد يدثم استقبلته فلحسته ما أدت حقه) وفي رواية
 اخرى بزيادة والذي نفسي بيده لا تؤذي المرأة حق ربها حتى تؤذي
 حق زوجها) اهـ عن حسن الاسود العاصم (عنه عليه الصلاة والسلام) لو
 تعلم المرأة حق الزوج لم تقعد ما حضر غذاؤه وعشاؤه حتى يفرغ منه) اهـ عن
 كشف الغم (الحادي عشر) عنه عليه الصلاة والسلام (علقوا السوط
 حيث يراه اهل البيت فانه) دب لهم اهـ عن كشف الغم (الثاني عشر)
 عنه عليه الصلاة والسلام (انفق على عيالك من طولك ولا ترفع عنهم
 عصاك ادبا وخفهم في الله تعالى) اهـ عن كشف الغم (والاحاديث في
 هذا الباب كثيرة ولعل جناب المؤلف لا يجد في شيء من ذلك مقنعا
 لان ليس فيه شيء من قانون فرانسوا ونظام الكثرة . لكن ما حيلتنا وقد

أخذ علينا العهدان نؤمن بما جاء في كتاب الله وسمع عن رسوله ونكفر
بالجبت والطاشوت فعدو قال به ثم وان كنا مشركين نعتقد اعتقاداً
يقيناً حقيقياً غير الزامى بان كل ما جاء في شريعتنا هو عين الحكمة العقلية
والمصاحبة العامة حتى لو جرد عن صفته الشرعية ووضع بصفة مدنية الصالح
ان يكون قانوناً مدنياً عاماً كافلاً لسعادة كل امة وطائفة وشعب من
البشر في كل زمان ومكان لكون هو القانون الالهي الذي انزله الله في
كتابه وعلى لسان رسوله لم يمتري اصوله وقواعده لا تحريف ولا تبديل
ولا تغيير كما يفترى المفقرون . لكن حيث ان الاختلاف يكبرون بانكار
اوضاع المسوسات واظهارها واثبت المعقولات كانكار صديقنا المؤلف
كل ما فضل الله ورسوله وميزابه الرجال على النساء رأيت ان امشي معه
خطوة عقلية في هذا المبحث (فاقول) الاجرم ان من الواجب العقلي ان
يكون الرجال قوامون على النساء لان الانسان كان مدني بالطبع وحيث
كان كذلك فحفظ النظام نواميس الحياة كان مضطراً للتبادل في الاعمال
ومفتقراً للرئاسة المتسلسلة : فاما في تبادل الاعمال فلا بد من افراد كل
بعمل لضرورة ابقاء العمل حقه وعدم اقتدار الفرد الواحد على القيام
باعمال متعددة معاً . لكن التبادل سهل لكل عمل فوفاه حقه : واما في
الرئاسة فنعلم ان كل مملكة مدنية كانت او غير مدنية مفتقرة الى رئيس
وكل شعب كذلك . وكل امة كذلك وهكذا حتى اهل القرية والعائلة :

والخلل محسوس ظاهر في كل من يشذ عن هذا الوضع الضروري ثم من
المسلم أن الرئاسة لا تحصل فوائدها لم تكن في يد قادرة على ما هو مناط
بها. والعكس يوجب الخلل لا محالة. وحيث أن الرجال بالخلق الجسمية
والصفات العقلية أقدر من النساء على الأعمال الصناعية والسياسية
والحربية والإدارية والتجارية والعقلية بالقول والفعل وليس بذواتهم ما
يشغلهم جسدياً وعقلاً عن ذلك كما في النساء من موارض الحيض والحبل
والوضع والنفاس والرضاع فكانوا بالقانون العقلي أحق وأولى وأقدر من
النساء على القيام بأعباء الرئاسة العمومية والخصوصية. كما أن النساء
بالفطرة والطبع والخلقة أقدر وأصبر وأعلم من الرجال على الأعمال
البيئية وما يتعلق بها والرضاع والحضانة وسياسة الخادعات. وقد ترى
الرجل الذي يقطع الصخر أو ينقل الأثقال أو يقطع الأشجار أو يشتغل
بأدق الأشغال أو يقود الجيوش ويتخوض الأهوال لا يصبر بضع دقائق
مجانب سرير الرضيع ويكل ساعده من حملة نصف ساعة ولا يسع خلقه
كنس البيت والصبر على القدر حتى ينضج الطعام كما أنك تراه عاجزاً
عن سياسة أولاده الصغار حال كون المرأة لا تحسب ذلك شيئاً بل
تعجب من ضمير الرجل من ذلك. فلذا كانت المرأة بالفطرة والوضع
الالهي أحق وأجدر بالرؤسية للرجل والافتراء دونها أهملته القدرة
الالهية تماماً النظام الكون وحفظاً لناموس التبادل: ثم إذا رجعت للمالا

مكبرة فيه من تأثير العلوم والصنائع والاعمال في الاخلاق نجد من
الضرر الفاحش اشتغال المرأة بعلم او صنعة او عمل يخالف ما خلقت لاجله
ويكون ذلك اعظم سبب لانسلاخها من الانوثية وتعطيل منافع الزوجية
ولا يخفى ما في ذلك من الخلل الكبي في نظام الكون

﴿ ملحق ﴾

كتب جناب الفاضل الكاتب المذهب محمد فريد افندي محرر
مجلة الحياة في اعداد جريدة المؤيد مقالة مسهبة عنوانها (نظرة في
تحرير المرأة) اوضح فيها كل الايضاح ان انحطاط المرأة عن الرجل في
الحفاة والقطرة وعدم تأهلها المساواته وما نتج عن احلاق حريتها عند
الاوربيين الى اخر هذا البحث مما لا مزيد عليه لمستزيد . وحيث ان
نتيجة القطعة الاولى من مقالته تتعلق في موضوعنا هذا فانقلبا بنصها .
قال حفظه الله تعالى يظهر لنا من كل ما تقدم وليس بعد الحسن دليل ان المرأة
اضعف من الرجل جسماً وادراكاً . اما جسماً فكونها معرضة للوازم
الانوثية وهي كما اثبتنا امراض نهدة القوى وتضعف البنية بشهادة الاطباء .
واما ادراكاً فكونها بحكم وظيفتها من تدبير المنزل وتربية اطفالها
والتحفظ عليهم غير معرضة مثل الرجل لمناسي . تنمية القوة الادراكية
فتكون النتيجة اللازمة لكل هذه المقدمات ان المرأة لا تساوي الرجل
في كل حيثية انسانية . وبناء على هذا ومع ملاحظة ناموس التغلب

يجب ان يكون الرجل صاحب السيطرة المطلقة عليها اذ لا سبيل لمعارضة
احكام الطبيعة بالاقلويل . ولكن ذلك كله لا يمنع من . مطالبة الرجل
بالاعتدال في تلك السيطرة واعطاء المرأة حقوقها في حدودها المعتدلة
الحقة لا في القاء حملها على غاربها وتركها وشأنها تحت مؤثرات الحياة
المدنية التي كثير ما فتنت العباد والزهاد فضلاً عن ربات القلائد
والنضاد وحيث اننا الآن في عصر كثر فيه الخث على تربية النساء
واعطائهن حقوقهن من التربية وجب علينا ان نسترشد باحوال من
سبقنا في هذا السبيل من امم اوربا وان نبذل وسعنا في الوقوف على
كنه تأثير طرائق التعليم المختلفة على المرأة حتى يمكننا ان نتجنب ما نراه
فيها من العيوب قبل ان نسقط في المهواة التي سقطت فيها تلك الامم .
ولذلك يلزمنا ان نشير اشارة بسيطة الى نتائج تحرير المرأة في اوربا
التجلى ثم سرد هذه النتائج مبينة اوضح بيان ولربما انقل شيئاً منها في
بحث الحجاب والله الموفق للصواب

﴿ فصل في المهر ﴾

ولما كان المهر من جملة الاتفاق الذي جعله الله سبباً من اسباب التفضيل
الحقنا بهذا البحث : ان الله تعالى اوجب علينا في شرعنا اعطاء المهر وهو
الصداق للزوجة حرة كانت او مملوكة الغير والاوامر فيموس في احكامه
موضحة في القرآن وفي الحديث . واما من عكسوا القضية فلا ريب انهم

قد شعره بالسوء العاقبة حيث أصبح عند هم من البنات والشبان العزبان
عدد ليس بقليل . لكن تمكن العوائد التقليدية الصعبة بحماهم على الصبر
والكبرة (الشاهد الاول) قال الله تعالى في سورة النساء (وانما
النساء صدقاتهن نحلة) (الثاني) قال الله تعالى في هذه السورة بحق الحرائر
ايضا (وان حل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بماو لكم محصنين غير مسافحين)
ثم قال في حق مملوكة الغير (فانكحوا من باذن اهل بيتهن واتوهن اجورهن
بالمعروف) (الثالث) قال الله تعالى في سورة البقرة (وان طلقتموهن من
قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) وفي القرآن
العظيم آيات اخرى في هذا الباب نواما الاحاديث فكثيرة ايضا (الاول)
اخرج ابو داود والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما تزوج علي
فاطمة رضي الله عنهما اراد ان يدخل بها فمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى يعطيها شيئا . فقال ليس لي شيء . فقال عليه الصلاة والسلام
اعطها درعك فاعطاها ثم دخل بها (الثاني) اخرج الطبراني عن النبي عليه
الصلاة والسلام انه قال (انما رجل تزوج امرأة على ما قل او كثر وليس
في نفسه ان يؤدي اليها حقها خذ عنها مات ولم يؤد اليها حقها اتى الله يوم
القيامة وهو ذان) (الثالث) اخرج مسلم وابو داود والنسائي عن عائشة
رضي الله عنها انها سالت كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم
لازواجه فقالت اثنتي عشرة اوقية ونشأ والنش نصف اوقية فذلك

خمسمائة درهم اه فبهذه اول امر الله وسنة رسوله وما زالت هذه سنة الله في
 خلقه من آدم حتى جاهلية العرب والفرس والروم واليهود والقبط
 واليونان وغيرهم ثم جاء الاسلام فاقرها وبعدها كما عدل غيرها وما زالت
 في الامم الشرقية والغربية الى ان ظهرت لسا الافرنج في هذه المظاهر
 العجيبة ونوع من اسباب استعباد الرجال فجعلن الصداق على المرأة وابقين
 النفقة على الرجل ليكون الرجل رقيقاً تاماً . لكن ليس رقيقاً اسلامياً بل
 رقيقاً جاهلياً لان الاسلام ما اوجب على الرقيق ان يسعى اليه ونهاره
 للقيام برفاهية سيده وتبذيره واسرافه بل اوجب عليه الخدمة بالمعروف
 وعلى مولاه نفقته حتى فطرة الصيام . اما ما عليه نساء الافرنج الآن
 فثلث عادة جاهلية . اعني ان الجاهلية كانوا يستخدمون الرقيق بما شاؤوا
 ويكفونه الكسب والقيام بنفقة سيده . ولا تعرض لذكر النتائج التي
 جنوها من هذه العادة لانها صارت من البديهيات وهي التي حملت الجلم
 الغفير من رجالهم ونسائهم على استعمال ما لا يحل هر بآمن الزواج فبارت
 الابكار وتعطلت الايام وظهر للعقلاء منهم فضل الشريعة الاسلامية :
 وبهذه المناسبة نقل الايات الآتية للاديب المعلم شاكر سلوم الحموي
 المسيحي نظمها سبغ في حق المرأة الدافعة مهر الزوج المسمى عند الافرنج
 (دوطه) او ذكر فيها حقائق مما وقع عندهم . قال
 لي قصة يا صحابي جئت احكيها حتى تكون لكل الناس تنبيها

والله ما كنت ارضى زوجة ابدا
 لكن شيطان حب المال غررني
 واغمض الاصفر الغرار باصرتي
 فبعت نفسي بيع الغبن واسنى
 ورحت بالدوطة الشنعا مبتهجا
 لم يبق تذرهما دارا لاسكنها
 سوق الاطالس والاجواخ صاح
 واسواق الجواهر طرا ليس تكفيها
 كيرة العمر من اتراب والدي
 لقد كرهت حياتي من تجنيها
 كانني خادما في البيت اخدما
 من حين عاشرتها لم ترتضى ابدا
 اعوذ بالله ان قصرت عن خطاء
 تدعو علي بلا خوف ولا خجل
 وان تطلعت في استعطاف خاطرها
 قالت الست يا غرور ملك يدي
 قد شترتك بالآلاف ادفعا
 وصار رأسك بين الناس مرتفعاً
 قالت والله مملوكي وملك يدي
 هذى خلاصة اخباري لكل فتى
 يفنى الكلام ولا تحصى مساويها
 وغرني طمعاً اثرا اهلها
 عن وجهها الاصفر المملوء تشويها
 باصفقة الشؤوم لم احسب ثاليها
 اخني النفس اذ تمت امانها
 ولا دراهم للبلوى اخيها
 مع كل هذا وهذا لست ارضيها
 كأت غير عذابي لا يسليها
 او كان مني امر ليس يرضيها
 وتقدح الشتم واللعنات من فيها
 وقلت عفو اذ نوي لست ادريها
 افصح عيونك لم ذا الان تعضيها
 مثل المالك تشريها موالها
 بفضل سيده بالظلم ترميها
 او امري صاغراً كالعبد تجريها
 يعني الزواج بذات المال ارويها

حتى اذا كان ذا نفس سميت شرفاً تكون تبصرة بالرشد تأتياها
لا يعرف الشوق الا من يكابده والا الصباية لا من يعانيتها
﴿فصل في النفقة﴾

حيث جعل الله من اسباب التفضيل الاتفاق كما قدمنا ووجب
على المرأة الاحتجاب في بيتها ولزوم خدرها وحظر عليها التعرض لما
يؤدي بها الى عدم الصيانة اسقط عنها السعي خارج بيتها ووجب على
وليها ان لم يكن لها زوج وعلى زوجها ان كان . وعلى بيت المال
ان لم يكن لها ولي ولا زوج القيام بما يلزمها من ضروريات الحياة
الثلاث المسكن والطعام والكسوة . وما يقيد بها بقدر بل جعلها على كل
بنسبة حاله . قال تعالى (فلينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه
فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله شيئا الا ما آتاه) (واما النفقة الزوجية
فنوعان نوع حال وجود الزوجية ونوع بعد زوالها) فالنوع الاول (وهو
النفقة حال وجودها في عصمته بعد الدخول بها فشرط يطلقها تحت امره
وطاعته فان تضررت اي خرجت عن امره وطاعته فلا نفقة لها) والنوع
الثاني (ينقسم الى اقسام (احدها) ان يطلقها بعد الدخول بها فلها نفقة مدة
عدتها اي تعطلها عن التزوج ان لم تكن حاملا فان كانت حاملا فلها
نفقةا حتى تضع (الثاني) ان يطلقها قبل الدخول بها فلا نفقة لها حيث لا
عدة عليها (الثالث) ان يموت وهي حامل او غير حامل فلا نفقة لها لان

نصيبها من الميراث بدل عن النفقة (الرابع) ان بعضهم افيض طرها للشوز
فعليه النفقة (الخامس) نفقة الرضاع . فان كانت مطلقا فعليه وان كان
بعد موت الزوج فعلى الورثة لكنها تسقط عنه وعن الورثة ان كان للولد
مال السادس نفقة الحضانة وهي بحكم نفقة الرضاع وترتيبها : والنفقة
في كل ذلك هي الطعام والكسوة والسكن بالمعروف المتعارف عند امثال
المكاف ليس عند امثال المرأة . فاذا علمت هذا وعلمت ما فيه من الحكمة
بالغة والاصابة العادلة وشدة الاعتناء المفيد الحقيقي بالنساء ظهر لك
جهل من يتشدد ويقول (حقوق المرأة) وهو لا يدري ما هي حقوق
المرأة في نظر الشارع : ولذا ذكر بعضا من الآيات والاحاديث
الواردة بذلك (الاول) قال الله تعالى في سورة البقرة (وعلى المولود
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكف نفس الاوسعها لا تضار والدة
بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) اهـ (الثاني) في
سورة البقرة (والطلاقات متاع بالمعروف حقا على المنقيين) والمتاع
المذكور هو النفقة بالاجماع (الثالث) في سورة الطلاق (المسكوهن من
حيث سكنتم من وجدكم ولا تضارهن تضيقوا عليهن وان كن اولات
حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فان ارضعن لكم فآتوهن
اجورهن وأقمروا بينكم بمعروف فان تعاسرتم فسترضع له اخرى .
لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله اهـ ما جاء

في كلام الله واما ما جاء في كلام الرسول عليه الصلاة والسلام (فلاول)
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قالت هند امرأة ابي سفيان يا رسول
 الله ان ابا سفيان رجل شحيح ليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما اخذت
 منه وهو لا يعلم فقال عليه الصلاة والسلام اخذت مني ما يكفيك
 وولدك بالمعروف اعني حسن الاسوة وقال انه اصل في وجوب نفقة
 الزوجة والاولاد (الثاني) عن معاوية بن حيدة قال قلت يا رسول الله ما
 حق زوجة احدنا عليه قال ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا
 اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت اعني حسن
 الاسوة (الثالث) عن عمرو بن الاحوص من حديث طويل منه الا
 واستوصوا بالنساء خيرا فانهن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئا
 غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فامسوهن في المضاجع
 واخرنوهن ضربا غير مبرح فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن مديالا الا
 انكم على لسانكم حقا وانساكنكم عليكم حقا فحقكم عليهن ان لا يوطئن
 فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون الا وحقن عليكم
 ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن اعني حسن الاسوة ومعنى
 عوان بفتح العين اي اسيرات فكيف ترى هل من وجبت عليه نفقة
 الاخر يكون افضل منها ام لا

❦ فصل فيما يجب على المرأة من الخدمة والعمل ونحوهما ❦

حيث قدمنا أدلة افضلية الرجل وتفضله واتباعها بما عليه بمقابلة ذلك من المهر والاتفاق فلزم ان نعقبه بما على المرأة من الخدمة بمقابلة للاتفاق انتظاماً للاموس التبادل في الحياة الدنيا : فاما من كلام الله تعالى فتبعنا تقدم كفاية سيما في آية النشوز وتعريفه وما هو : واما الاحاديث فنذكر بعضها (الاول) عن انس رضي الله عنه انه قال (كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زفوا امرأة على زوجها يأمرونها بخدمة الزوج ومراعات حقها) اهـ عن كشف الغمة (الثاني) عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم هو المرأة مغزها) اهـ عن كشف الغمة (الثالث) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (قال لي علي رضي الله عنه ألا أحدثك عني وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت من أحب اهلها اليه قلت بلى . قال انها جرت بالرحى حتى اثرت في يدها واستقت بالقرية حتى اثرت في نحرها وكنست البيت حتى اغبرت فأتى النبي صلى الله عليه وسلم خدماً فقالت لها واتي اباك فساأليه خادماً فاتته فوجدت عنده حذاً أنا فرجعت فاتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغد فقال ما حاجتك فذكرت له ما هي فيه فقال صلى الله عليه وسلم (اتق الله يا فاطمة وادسي فريضة ربك واعلمي عمل اهلك ضعي هذا

وارفعني هذا واصنع ما يصنع الخادم واذا اخذني مضجعك فسبحي الله
تعالى ثلاثاً وثلاثين واحمدي ثلاثاً وثلاثين وكبري أربعاً وثلاثين فتلك
ما يفهمه خير لك من الخادم ثم امرها عليه الصلاة والسلام بالعجين
والطبخ والفرش وكنس البيت واستقاء الماء وعمل البيت كله فقلت
لاي فاطمة بنت اسد اكني فاطمة بنت رسول الله سقاية الماء والذهاب
في الحاجة وتكفيلك خدمة الداخل كالطحين والعجين اه عن كشف
الغمة (الرابع) عنه عليه الصلاة والسلام (لا تنزلوا النساء الغرف ولا
تلعنوهن الكتابة وعلوهن المغزل وسورة النور) اه عن كشف الغمة
(قلت) من يقرأ سورة النور ويتأمل ما فيها من احكام النساء والزنا يفهم
مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعليمها للنساء (الخامس) عن
اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنها قالت (كانت خدمة بيت الزبير علي
وكانت له فرس فكنت اسوسه فلم يكن من الخدمة شيء اشد علي من
سياسة الفرس وكنت احتش له واقوم عليه فاعطاني رسول الله صلى الله
عليه وسلم خادماً فكانما اعتقني اه عن كشف الغمة وحسن الاسوة
فهذا ما جشاك به ايها الموفاء عن الله وعن رسول الله واصحابه وانذكر
لك شيئاً عن اجلاء الامة وافاضلها ومعدرة منك اذ لم ترو شيئاً عن معلمك
لان الحظ ما اسعدنا ياخذ شيء من آدابهم (قال) الامام الغزالي قدس
الله روحه في آخر كتاب النكاح من الاحياء مانصه (ومن حقها على

والذين تعليمها حسن المعاشرة واداب العشرة مع الزوج كما روى ابن
 اسماء بنت خارجة الفزاري قالت لابنته عند الزواج انك خرجت من
 العش الذي فيه درجت فصرت الى فراش لم تعرفه وقرين لم تألفه فكوفي
 له ارضا يكن لك سماء وكوفي له ساءا يكن لك عمادا وكوفي له امة
 يكن لك عبدا لا تلوني به فيقل لك ولا تباعدني عنه فينساك ان دنا
 منك فاقرب منه وان اتى فابعدني عنه واحفظي انفه وسمعه وعينه فلا
 يشمن منك الا طيبا ولا يسمع الا حسنا ولا ينظر الا جميلا : وقال رجل
 لزوجته .

خذني المفومني تستديمي مودتي ولا تنطقي في سورتني حين اغضب
 ولا تقربيني تفرك الدف مرة فانك لا تدريين كيف المغيب
 ولا تكثري الشكوى فتذهب بالهوى وبأبالك قلبي والقلوب ثقل
 فاني رأيت الحب في القلب والاذى اذا اجتمع عالم يلبث الحب يذهب
 (فاقول) الجامع في آداب المرأة من غير تعويل ان تكون قاعدة في
 قعر بيتها لازمة لمفزعها لا يكثر صعودها واطلاعهما قليلا الكلام لجيرانها
 لا تدخل عليهم الا في حال يوجب الدخول تحفظ بعلمها في غيبته وحضرته
 وتطلب مسرته في جميع امورها ولا تخونه في نفسها او مالها ولا تخرج من
 بيتها الا باذنه فان خرجت باذنه فمختفية في هيئة رثة تطلب الموضع
 الخالية دون الشوارع والاسواق محترزة من ان يسمع غريب صوتها او

يعرفها بشخصها لا تعرفها في صديق بعلمها في حاجتها بل تشكر على من
تظن انه يعرفها او يعرفه همها صلاح شأنها وتدير بيتها بمقبلة على صلاتها
وصيامها واذا استأذن صديق بعلمها على الباب وليس العمل حاضرا لم
تستغفم ولم تعاوده في الكلام غيرة على نفسها وبعلمها . وتكون قائمة من
زوجها بما رزق الله وتقدم حقه على حق نفسها وحق سائر افراد بيتها متطلعة
في نفسها مستعدة في الاحوال كلها لما يشاء زوجها منها مشفقة على اولادها
حافظة للستر عليهم قصيرة اللسان عن سبب الاولاد ومراجعة الزوج
ومن آدابها ان لا تتفاخر على الزوج ببيتها ما ولا تزدرى زوجها لقبه
ومن آدابها ملازمة الصلاح والاعتدال في غيبة زوجها والرجوع الى
العمل والابتناء واسباب اللذة في حضور زوجها ولا ينبغي ان تزدرى
زوجها بحال . روي عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تزني امرأة زوجها في الدنيا الا قالت زوجته من الخور العين
لا تزني فانتك الله فانما هو عندك دخیل يوشك ان يفارقك الينا ومن
آدابها ان تقوم بكل خدمة في الدار تقدر عليها (انتهى اقلت) فهذه
حقوق النساء التي جاءت بها شريعتنا السمحاء وهذا ما كان عليه نساء
آل البيت والاصحاب الطاهرات . وهذا ما اعتمدته اجلاء الامة وعلماء
الملة فمن ادعى التمسك بالشرعة والعمل بالدين فقد استنارت المحجة
فليسلك بها ان كان من الصادقين والا فلا سبيل لارشاده ومن لم

يجعل الله له نوراً فإله من نور أو من تدبر الأحاديث والأخبار وقابلها
على بعضها تبين له أن ليس معنى الحديث حصر عمل المرأة بالمنزل فقط
بل ربما المراد به الأمر بأن يكون لها عملاً مفيداً لها ولزوجها من الأعمال
التي يمكنها القيام به وهي قارة في بيتها لا تحتاج بسببه إلى الخروج ولا
تخفى أن الأعمال التي يمكن المرأة عملها وهي في بيتها كثيرة جداً بل منها
ما تكسب به زيادة عن الرجل ولا تحتاج معه إلى كد وجد وعناء إن
كانت من الصالحات المصلحات

(المبحث الثالث في التربية والتعليم)

رويدك أيتها الداعي الغير رشد المدعي بغير برهان . القائد إلى جرف
هار . لقد عظمت غير معظم . واكبرت غير ذي بال . وخالفت الخالق
وبانت الخلق . وناقضت النص . وانكسرت المعقول . وكبرت
بالحسوس . فتعسا لأمة انتم نصحاء ها . ووبلاً لبلا دانتهم مرشدوها .
فلعمري لقد صبح المثل (اعمى يقود بصيراً) فاسمح لي أم لم تسمح . فانقل
خلاصة أقاويلك في هاتين المسألتين واحداً بعد واحد وايقن للناس
خطأك من صوابك وعلمك من تجاهلك . ويحق الله الحق (القول
الاول) قلت (ان المرأة لا تختلف عن الرجل بشي من حقائق الانسان)
و يا لاسف انك قبل ما بينت لنا ما هي الحقائق الانسانية التي نلقها
في دروسك الفلسفية وما شاهدك بصدق ما قلت استدركت

نفسك بعذر ليس اقل خطاء مما ادعيت الا ان ايده بشي من اقاويل
 (دارون) واخوانه حيث زعمت (بان الرجل وان فاق المرأة في القوة
 البدنية والعقلية فما ذلك الا نتيجة استعمال تينك القوتين اجيالا طويلة
 كانت المرأة فيها محرومة من استعمالها مقهورة على لزوم حالة الانحطاط)
 الخ كلامك الذي من جهة يثبت فيه مرادك من الحقائق الانسانية تعني
 القوة البدنية والعقلية اللتين ذكرتهما ومن جهة اتيت بتعليل عليل شهيد
 الحكماء والاطباء والعقلاء والبصراء على بطلانه وعدم صحته : وحيث
 قدمنا في البحث الثاني من البراهين الشرعية وبعضاً من الحسبة على
 نقصان المرأة وانحطاطها عن الرجل بالخلق البدنية والفطرة العقلية ما
 فيه مقنع لغير مكابر فلنمش معك ههنا كما مشى اهل الحق واليقين
 مع اهل هذه المذاهب السوفسطائية (فاقول) لا خلاف بيننا وبينكم في
 ان ترك استعمال القوى يضعفها ووربما يلاشيها واستعمالها يزيد هانتها حتى
 تبلغ حدها الفطري . لكننا نختلفكم في قولكم الاول والثاني (فاما
 الاول) فهو ان المرأة لا تختلف عن الرجل بشي من حقائق الانسان
 فهذا باطل من وجوه : وقبل ايراد هاتين ماهي الحقائق الانسانية ليظهر
 وجه المطابقة بين ما ادعاه المؤلف وبين الحق : قال في التعريفات للسيد
 الجرجاني وفي ممتاتها (حقيقة الشيء) ما به الشيء . هو هو كالحيوان
 الناطق بالنسبة للانسان بخلاف الصفات التي يمكن تصور الانسان

بدونها لكونها من العوارض . وباعتبار شخصيته فهي ماهيته . واما
 (الحقائق) فهي الذوات الثابتة المقررة لا غير الثابتة كالمعاني والصفات
 فهي غير الحقائق لانها غير ثابتة . والحق ان الحقائق هي الماهيات باعتبار
 صحة اوثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار الاعتبار او قال (ماهية
 الشيء) ماهية الشيء هو هو (والماهية الجنسية) هي التي لا تكون في
 افرادها على السوية انتهى فقد تبين من هذا التعريف امران اثنان
 (احدهما) ان القوى الجسمية والعقلية ليست من الحقائق الانسانية
 لكونها ليست ماهية ولا ثابتة (والثاني) ان لا جامع بين المرأة والرجل في
 الحقيقة الانسانية سوى كونها مثله حيوان ناطق . وبكلا الامرين
 غدا كلام المؤلف اقل لا يستحق الجواب الا من باب التوسع اقتناعا
 للعوام والزاما للكبار فاقول (الوجه الاول) لا يختلف عاقلان بان القوى
 الجسمية والعقلية من المواهب الالهية غير ان اظهارها من الكون الى
 الظهور وحسن التصرف بها واستعمالها يتوقف على التمرين والتعليم والعلم .
 والحس يشهد بكونها من المواهب الالهية لاننا نرى الاختلاف العظيم
 بين افراد الاشقاء من حال الصغر كما اننا نرى هذا الفرق بين الذكور
 منهم والاناث حال كونهم صغارا ليس منهم من يستعمل قواه بما يحدث
 فيه هذا الفرق العظيم . واذ اثبت بانها من المواهب الالهية والدليل
 الحسي قائم على كون المرأة دون الرجل بدرجات في كلا القوتين اتضح

بطلان قول المؤلف من وجهيه (الثاني) لا جرم ان المؤلف يسلم
بناموس الوراثة وكون لا علاقة لهذا الناموس بالترك والاستعمال البتة
واذا سلم سقطت دعواه بدايل الاختلاف الموجود بين جميع افراد
النساء وافراد الرجال من كل امّة وشعب وقبيلة وعائلة وابناء اب وام :
فعليه اما الاعتراف بخطا دعواه انكار هذا الناموس (الثالث) لو صح
التساوي بين الفريقين في اصل الخلقة والفقرة لازم عنه التساوي بين
افراد الناس كافة . واذا كان تدني النساء بالترك وعدم الاستعمال كما
زعم فلا مناص من الاعتراف بلزوم التساوي بين افراد الرجال وما اخل
ذالب يقول هذا بل من المحال ان يوجد هذا التساوي بين شخصين اثنين
من تحت الارض وفوقها لان كل انسان يدرك ويبصر ان قواما لجمعية
والعقلية تخالف قوى غيره كما يدرك ان ذاته غير ذات غيره فاقول
بالتساوي منسطة باردة او اما قولكم الثاني فباطل ايضا وجدري بان
لا يلتفت اليه لكنني وفاء بالوعد لا اتركه عفو ابل اقول : الاول اما فريحا
اي الاجيال الطويلة تعني هل اجيال اجداد ابناء القروء ام اجيال ابناء
آدم : فان كانت الاولى فتلك اجيال ما اطلع على تاريخها سوى ابناء
قروءها وحيث اتا من ابناء آدم فلا يعيننا البحث في حالة نساء من ليسوا
من نوعنا . وان كنت تعني باجيال بني آدم فما نظن انك تدعي بالاطلاع
على تاريخ ما اطلع عليه غيرك . وعلى فرض انك اطلعت واحطت علما

بهالم يحط به احد فكان عليك ان تبين مبدا تلك الاجيال ودرجات
 تقلبات تلك الغلبة وزمن انتهاءها في البلاد التي ظهرت بها المرأة في
 نشأتها الجديدة وما شبه ذلك مما لا يتجاهل عنه مؤلف محقق ومرشد
 مدقق . ولكن يا للأسف لم تر شي من هذا اثر في كتابك بل جئت
 بالقول المجرد كأنك اوتيت من الصدق والتصديق ما لم تؤتاه الرسل
 والانبيا الذين ما ادعوا شيئاً الا ايدوه بمعجزة او برهان الا ان قلت كفى
 بكتابك معجزة حيث اثبت فيه بهالم يأتي به احد قبلك (الثاني) ادعنا من
 الاجيال التي لا تاريخ لها ولا اثر في غير المغيالات الفاسدة وهلم بنا ننظر
 التواريخ الخطية والاثرية لعلنا نجد الزمان الذي كانت المرأة مساوية
 فيه للرجل ثم مبداً نقهرها واسبابه الى آخر ما يلزم : فهذه التوراة التي
 يقال ان موسى عليه السلام تلقاها عن الوحي قد ذكرت تاريخ العالم من
 حينما كانت الارض ماء والسماء بخاراً الى قرب عهد ظهور المسيح عليه
 السلام فليس فيها ما يشير لما زعمت بل شهدت لنا بان المرأة كانت ولم
 تزل دون الرجل بدرجات : هذا يوسفوس اليهودي اول المؤرخين
 بعد موسى عليه السلام ما رأينا به ذكر شيئاً من هذا : هذا ابولس افصح
 مدقق في اخبار زمانه واحواله سيما انه كان داعياً دينياً وسياسياً معاً ما
 رأينا به ذكر شيئاً من هذا : هو لامؤرخو الاسلام الذين تتبعوا كليات
 الاخبار والحوادث وجزئياتها ما رأينا احداً منهم ذكر شيئاً من هذا :

هو لا مموؤرخوا الا فرنج اُرو لناعن واحد منهم شيئاً ما زعمت : فاذا لم
تجدون تجد فاذهب بنا الى آثار المصريين وعادياتهم التي صعدت تاريخها
الى ما فوق سبعة الاف سنة من عصرنا هذا فافانظر في اي زمان كانت المرأة
منهم مساوية للرجل فيما قلت وفي اي جيل تدنت كما زعمت . فارانا
آثار مساواتها تعلم منها تاريخ تدنيها هذا تاريخهم وهذا آثارهم تشهد بان
نسائهم كن مدة نيف واربعة الاف سنة ممنوعات بالحريقة التامة حتى في
السياسة وولاية الملك والوصاية على الملوك وسميت اصنام من المعبودات
باسمهن . فآين الآثار التي تشهدن كما شهدت لرجالهن .

ولنتذكر تلك التاريخ الذي لا تجد فيه مبدء الآثار او نرجع بك الى احبائك
الغريبيين والاماريكانيين الذين من اوائل القرن السابع عشر اعطوا
نسائهم الحرية المطلقة فاذا كنا خمساً منهن في كل مملكة او امة ساوين
في القوتين الاولوف من رجالهن : كأني بك تدعى ان ثلاثة قرون غير
كافية لاسترجاع ما سلب منهن بل لا بد لذلك من قرون كقرون ترقى
اجداد داروين افاقول يا للعجب كيف الرجال في نحو قرن يتبدلون هذا
التبدل العجيب والنساء يقيمن ورائهم برأجل شائعة (الثالث) هذا
تاريخ العرب قبل الاسلام يصرح بان المرأة لم تكن ممنوعة عندهم من
استعمال قواها العقلية والجسمية البتة بدليل ما اشتهر من نسائهم لكن
تلك اللاقي يعدن بالا صابع لم يكن منهن من تساوى اهل الدرجة

الوسطى من الرجال في اي شيء كان (الرابع) هذا تاريخ صدر الاسلام
 فانظر الغاية التي وصل اليها افراد منهن بالقوتين والغاية التي نالها رجالهن
 بالقوتين . فبعد ما كان احدهم في الجاهلية يعبد صنما من حجر بل من
 ثمران جاع اكله وان استغنى صنع عوضه اصبح في الاسلام يتكلم عما في
 السماء والارض وينزل القرآن بما يقول . وكانت الفارس منهم في
 الجاهلية لا يلتقي اكثر من فارسين فصار في الاسلام يصدم اشد
 كتاب الروم والفرس . وما كانت النساء ممنوعات من استعمال
 قواهن البتة : فاخبرني ما الذي ابقى النساء على نحو ما كن عليه قبل
 الاسلام وما الذي صعد بالرجال الى ذلك المقام الخارق لعادة حال
 كون الدين واحدا والمرشد واحد والنور واحد والاقباس مباح لكل
 بالسواء نهل غير الاستعداد الفطري والخلق : وهكذا في جميع
 الاجيال والمواطن والامم والشعوب سيما سكان البوادي وصحاري
 افرقيا والزنج الذين لا فرق عندهم بين الرجال والنساء تجد التساوي
 عدما محضاً : ثم انتقل الى الوحوش والانعام والبهائم والطيور والحشرات
 وبالاجمال كل ما خلق الله من الاناث تجد لا نسبة في شيء بين ذكرها
 واناثها و باقل امتحان بين طفل وطفلة واي حيوان صغير وحيوانة
 مثله يظهر البرهان للعيان (قال) الخواجه ابراهيم الحوراني في الوجه
 (٢٧) من كتابه منهج الحكماء مانصة (السادس) ان بعض الشعوب

وقف على درجة معينة من التمدن زماناً طويلاً أو دهرًا كالصينيين .
 فاين الارتقاء (السابع) ان بعض الشعوب بعد ان بلغ قمة العلم والحكمة
 هوى الى خفض الجهل والغباء . فاين الترقى . اهـ . وحاصل
 القول قد اجمع العلماء على امكان مناظرة ما سوى القسطائية لا تكرم كل
 محسوس . وهذا صاحبنا حيث جاء بنكر المحسوسات فاطالة الكلام معه
 بالاستدلال تعب وعبث فلنكتف بما تقدم (القول الثاني) قال (ان
 الناس مشبهون بكون تعليم المرأة القراءة والكتابة يجوز ام لا يجوز شرعاً)
 اهـ (اقول) اما الجاهل فيشبه عليه واما العالم فلا يشبهه عليه عدم
 الجواز عملاً بالحديث المتواتر والذي اخرجه الترمذي في نوادر الاصول
 ورواه غيره وهو المعتمد صحته خلافا لما توهم بعض الناس بكونه موضوعاً
 والحديث هو قوله عليه الصلاة والسلام (لا تسكنوا نساءكم الغرف ولا
 تعلموهن الكتابة وعلوهن المغزل وسورة النور) اهـ فمن تدبر بفكر سليم
 حكمة تقديم الشرائع درء المفساد على جلب المنافع علم ان المنافع التي
 تحصل من تعليم النساء الكتابة لا تعادل بل لا تذكر بجانب المضار التي
 تتولد من تعليمهن واي شاهد اصدق من الواقع المحسوس وحيث ان
 الايضاح ربما يمس بالخصوصيات فلا حاجة اليه لكنني اكتفي باستقالات
 النظر الى اداب و اخلاق نساء اكثر العواصم العثمانية كالاستانة
 وازمير والاسكندرية والقاهرة وبيروت ودمشق واما لما منذ عشرين

سنة قبل ما دب فيها . داه تعلم الكتابة واللغات ومخالطة الاجنبيات
 ومقابلته على آدابهن واخلاقهن الآت . وما الطف واظرف قول
 الفاضل الاديب محمد توفيق افندي (اذا جلس الرجل يطلع في اخبار
 فرنسا مثلاً والمرأة تطلع في اخبار انكليزاة فمن يطلع اخبار العائلة
 والاولاد والمطبخ) اهـ . وحيث ان المؤلف مصرح في كتابه
 وجوب الوقوف عند قول الشارع وقد اوردته له عن موضعه ومخرجه
 وقد قال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) انفصار
 عدم الجواز محقق ولا مجال للاعتراض على الشارع . وحيث كانت
 الرواية صحيحة فالوقوف عندها واجب (فان قيل) ان عدم
 تعليم المرأة الكتابة يقتضي بقاءها في ظلمات الجهل وهذا مما لا ينطبق على
 مبادئ شرعنا (قلت) حاشا وكلا بل هذا قول مغالطة وتقوية والحق
 بخلاف ذلك من وجهين (الاول) ان طلب العلم والتعلم لا يتوقفان على
 معرفة الكتابة كما سنبينه لكنهما تساعد عليهما كما ان طلب العلم والتعلم ما
 كان مستعاقلاً كثرة الكتب بسبب المطابع لكنها ساعدت عليه
 (والثاني) ان المرأة غير مكلفة بل غير ما ذوتة شرعاً وعقلاً بتعلم ما
 لا ضرورة لها فيه بدنها وبيتها كما سنبينه ان شاء الله . وهذا المقدار
 الضروري لا يتوقف تعلمه على الكتابة البتة والشاهد عليه منصوص
 ومحسوس : ان تعلم ان اكثر الرسل والانبياء عليهم السلام كانوا اميين :

المتعلم ان من اعطاه الله علم الاولين والاخرين كان امياً لم تعلم
 ان اكثر اصحابه وجميع زوجاته والصعاليات والتابعيات الذين
 اخذت عنهم علوم الدين كانوا اميين : لم تعلم ان النساء الاربع
 اللاتي وصفن عليه الصلاة والسلام بالكمال كن اميات : هذا
 المعري وآثاره والانطاكى وتأليفه والوف من مشاهير العلماء
 والقراء والوعاظ والحفاظ والمدرسين البصرياء سلمهم كيف تعلموا
 وكيف رووا وكيف حدثوا وكيف القوا وكيف تفقهوا وكيف علموا
 وكيف فقهوا ترشد للتوفيق بين الحديث الشريف وبين وجوب التفقه
 في الدين وتعليم النساء وتأديبين وتعرف الطريق الذي كن ولم يزل
 عليه علماء المسلمين في تعليم النساء والبصرياء من الرجال افتداء بالشارع
 عليه الصلاة والسلام واصحابه : وان ابصرت بعين خالية من الغرض
 تجدان طريقة علماء المسلمين بتعليم العميان النحج واسهل واقرب من
 طريقة علماء الافرنج الذين اخذوا علم الحرف : وهذا جامع الازهر
 وغيره يدلك على الطريق المستقيم : واذا ثبت عدم ضرورة تعليم
 الكتابة المرأة تصح وجه الخطاء يلزم مخالطة الرجال الاجانب لاجل
 التعلم او الترفي على ابدي العلمات الاجنبيات سيما اللاتي لا يعرفن شيئاً
 من آداب دينهن فضلاً عن آداب ديننا (الخبرني) والذي رحمه الله
 عن شيخه الشيخ حسين التولوسي ان جميع علومه تلقاها بالسمع عن شيوخه

قال والذي وكما نبحث عن ادق المسائل واندرها ونسئله عنها
فيقول الجواب كذا وكذا كما قال فلان في باب كذا من كتاب كذا:
١ هـ والفقيه لله حفظت القرآن العظيم في مدة ستين سنة تلقياً من شيعي
الشيخ محمود المعري رحمه الله بدون نوح ولا مصحف وعمرى وقشدر
احدى عشرة سنة: وسئلت الشيخ رشيد افندي المعصراني الدمشقي
كيف حصلت ما عندك من العلم وانت لا تقرأ حرفاً . فقال حفظت
القرآن ثم حفظت ستين مثلاً بالتلقي ثم سمعت من شيوخى شروحيها:
فقلت له هذا فحمته لكن اطلعك على الدار يخ اعجب قال وذلك بالسمع
ايضاً فهذه امثال اضر بها للذين لا يتأملون عليهم يعقلون : اما العلماء
والعقلاء فيعلمون هذا بدون امثال لكونهم من البصيريات والعصوبات
(القول الثالث) قال (وهل يجب تربية المرأة وتعليمها ام لا) فنقول
(الجواب نعم) لكن ليس على اطلاقه كما تدعي . اعني من وجوب تعليمها
كل مائة امرأة الرجل لتكون مثله (وان كانت لا تكون ولو بلغ الجمل في
سم الخياط فتعليم المرأة الواجب هو ما ينادو سفينة في الدائرة التي
حددها لها الشارع ورواها ماؤه عنه ليس كما زخرفت وزينت مما لا
ينطبق على شرع ولا يجوز عقل . فالحق تعالى ما انزل على رسوله قوله
(اليوم اكملت لكم دينكم وانممت عليكم نعمتي) والرسول عليه الصلاة
والسلام ما قال لا صحابه (ما تركت شيئاً يقر بكم الى الله الا وقد امرتكم

به ولا شيئاً يعدكم عن الله إلا وقد نهيتكم عنه) وهما قد تركا اللامة حالة
 نسائها شاغرة كانتا الحيوانات لا يهتف الله الدين بالاكمال الا وقد
 جعله غير محتاج لا حذفي شي مما في زمان او مكان او حال ومن ادعى
 احتياج الشريعة الاسلامية لشي مما في اي زمان كان او مكان فقد ضل
 ضلالاً بعيداً هذا من جهة او امر الله . واما من جهة رسوله عليه الصلاة
 والسلام فلا يتصور عقل مسلم بل لا ينظر على قلب مؤمن ان من علم
 اصحابه كل شي حتى تخليل الاذن وآداب الاكل والشرب وقضاء
 الحاجة ولبس الخف واخبرهم بما كان وما سيكون وما سيأتي عليهم .
 وقال لهم مراراً (ان الله بعثني بتمام مكارم الاخلاق وكال محاسن الافعال)
 واشهدكم على انفسهم واشهد الله عليهم بانه بلغهم ما جاء به وما أمر بشيعة
 ويذهب عنهم تاركاً نسائهم لا يعرفون شيئاً من آداب حياتهم
 وضرورات عيشتهم وطريق معرفة دينهم واحوال دنياهم وما لهم وما
 عليهم حاشائهم حاشائهم يبدان استخراج الدم من البحر يحتاج لبصر ونظر فمن
 طلب الجوهر من معادنه وجدده ومن طلب الشهيد من العقرب لسعه ومن
 طلب الغيب من العوسج خاب ومن جهله يقول لا تشهد في الكون ولا
 جوهر ولا غيب ان هذا شي عجاب . وحيث قدمنا في الفصل الثالث
 من البحث الثاني ما روينا عن الامام الغزالي رحمه الله مما يتعلق في آداب
 المراقبة وزيارتها فلنذكر هنا ما لم نذكره (الاول) يدرك كل ذي لب ان

قوله عليه الصلاة والسلام (علموهن المغزل وسورة النور) ليس المراد به
 المحصر بالمغزل وهذا السورة بل إشارة إلى تعليمها الصنائع التي يمكنها
 الاشتغال بها في بيتها وبها ضرورة لها ومساعدة لرجلها ولكون هذه
 السورة مشتملة على أكثر الأحكام الواجب على المرأة معرفتها. وعليه
 أقول (أولاً) لا ينبغي على أحد أن هذه الأعمال كثيرة جداً مع مناسبة
 بينها وبين خلقها المرأة وفطرتها وسهولة العمل بها ونظافتها وعدم تعطيلها
 أو إشغالها عن زوجها وأولادها وبيتها وإن منها ما تروى فائدتها على أعظم
 أعمال الرجال كالنقش والتطريز بالقصب وإسلاك الذهب والفضة
 والخياطة ونسج الأبرة وما أشبه ذلك. فأي حاجة لها ونفع للشعب بأن
 تترك هذه الأعمال التي ينهلون منها كل التماس وتصبغ تبعاً كور
 الحداد أو تحت مطارق المدافع أو على سقالة المعاري أو تبعاً طاولات التشرية
 أو البيق التحليل أو على صواري البوارج وفي مصاف الجيوش معرضة
 لكل شقاء وبلاء. جعلها الله في غناء عنه وكفاها سيئ عيشها بما يناسب
 خلقها وخلقته. ولعمري وما أقول إلا الحق أنك يا حضرة المؤلف لمن
 أشد الناس عداوة للنساء وبغضاً لهن. لك ذلك عرفت سلامة ضميرهن
 وصفاء قلوبهن وحسن ظنهن قدسست لهن السم في الدسم واتيتهن من
 حيث بحسبك صديقاً ناصحاً أو خلاً وفياً ومحبباً أميناً وهن لا يشمرن أن
 نصحك هذا لهن كمثل من يحسن لشاة مئة في مراحيا مطاءة في سراحها

بان تترك راعيها وتعارف مرياحها وتعارف حملاتها وتغذو لمراعي الذئاب
 او مسابقة الغزلات في ارض ذات اخاديد فلا تكاد تقبر اظلافها او
 يتلى شذوقها الا وقد اختطفها ذئب لو اندق عنقها في الخدود : ان الله
 ورسوله امر المرأة بلزوم بيتها وكفها الرجل القيام بحقوقها واعنا المترجلة .
 وانت تأمرها بالترجل والتبرج والخروج في مصاف الرجال : رفع الله عن
 اعطافها اللطيفة اثقال الكد والكسب وخافها امزجة لانيات الزرع
 وانت تكلفها حمل الاحمال وجرا الاثقال وتعقيم المزدرع واضعاف
 المنبت وفساد الحرث والنسل : رسولا الصادق الامين ارشدها
 للاعمال اللائقة بها المناسبة لجسمها الملائمة لخلقها الغير المضرة لها ولا
 المعطلة لما خلقت له وانت تعرضها على مالا طاقة لها به الكاسر لحصرها
 القاعد بقوامها المذبل لوردها المضني للطيف جسمها المودي بحياتها :
 فاهم الحق ما انت له بالولي الحليم ولا الآخذ بهن نحو المنهج القويم :
 قسم الله جل وعلا امور المعيشة بين خلقه ورفع بعضهم فوق بعض تعميما
 لكونه . وسخر بعضا لبعض انقانا لصنعه . تلك حكمته البالغة . وانت
 تريد التعميم كأنك اعلم من الله بصالح خلقه ومصالح كونه واعظم منه
 حكمة وخبرا . ان هذا العجيب : ثم اذا فرضنا تجويز محالك واشتغال النساء
 باعمال الرجال فهل تكلفهن القيام باعمالهن الخاصة بهن ايضا ام توجد لها
 خلقا آخر (فبارك الله احسن الخالقين) انزل مرة وتوكل في اعمال الدار

وإدارة الأولاد وانظر ما يكون واجعله لمحقاً لكتابك (الثاني) ان قوله
 عليه الصلاة والسلام (أو علموه من سورة النور) إشارة الى تعليمهم ما واجب
 الله عليهم مما جاء في هذه السورة من الحجاب ومحافضة العرض وعدم
 التبرج وعدم مخالطة الرجال وستر الزينة عن الاجانب الى آخر ما فيها
 مما لا حاجة لمن يكثر منه وقد فصل الفقهاء ذلك وبينوا ما انفرد عن
 الالفاظ من المعاني بما لا حاجة فوقيه لفلسفة احد (الثالث) قال الله تعالى
 في آخر سورة التوبة أو ما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من
 كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم
 لعلهم يحذرون اقد اشيع الفخر رحمه الله الكلام في تفسير هذه الآية
 الى ان قال (المسئلة الرابعة ادلت الآية على انه يجب ان يكون المقصود
 من التفقه والتعلم دعواً للخلق الى الحق وارشادهم الى الدين القويم
 والصراط المستقيم لان الآية تدل على ان المقام علم بالتفقه في الدين
 لاجل انهم اذا رجعوا الى قومهم انذروهم بالدين الحق واولئك يحذرون
 الجهل والمعصية ويرغبون في قبول الدين فكل من تفقه وتعلم لهذا
 الغرض كان على المنهج القويم والصراط المستقيم ومن عدل عنه وطلب
 الدنيا بالدين كان من الاخسرين اعمالاً الذين خل سعيهم في الحياة
 الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا اه (الرابع) في الجامع الصغير عن
 الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (طلب العلم فريضة على كل مسلم

وواضع العلم عند غير اهله كقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب (١ هـ)
 اقلت اول المتداول على السن الناس بل بعض العلماء ان الحديث (طلب
 العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) فكنت استغرب هذا الايجاب على
 المسلمة لان الطلب ربما اخرج للسفر من بلد الى بلد والاقامة في دور العلم
 حيث لا يجد الغرب غير هواها وامثال هذه الاحوال المحظورة على النساء
 حتى رأيت هذا الحديث وبعده حديثان اول كل منهما كقول هذا
 وتامة بالفظ غير الآخرين وليس في واحد منهما ذكر المسلمة البتة فقلت
 ان هذا الاضافة من تعريف المحرفين . وصاحب الجامع رحمه الله اخرج
 الاول عن ابن ماجة عن انس رضي الله عنه والثاني والثالث عن ابن
 عبد البر عن انس ايضا (الخامس) قال الله تعالى في سورة الزخرف (اعم
 يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا
 بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا قال الغفر رحمه
 الله المراد انا او فعنا هذا التفاوت بين العباد في القوة والضعف والعلم
 والجهل والحقاقة والبلاهة والشهرة والخلو وانما فعلنا ذلك لاننا لو
 سوينا بينهم في كل هذه الاحوال لم يخدم احد احد او لم يصر احد منهم
 مستغرا لغيره وحيثئذ يقضي ذلك الى خراب العالم وفساد نظام الدنيا)
 انتهى (السادس) قال الامام الشعرا في قدس الله روحه في الكبريت
 الاحمر قال الشيخ الاكبر محي الدين بن العربي رضي الله عنه (لا دم على

النساء درجة ولمريم على عيسى درجة لا على الرجال فالدرجة لم تزل باقية
 قائم مساواة الله فهذا كلام الله وكلام رسوله وكلام ورثة اليائه وامناء
 دينه الراستخون في العلم الذين علمهم الله تأويل كلامه وفهم كلام رسوله
 والمؤلف قائم بخالفهم فمن جهة يزعم ان المرأة لم تخالف الرجل في شيء
 من الحقائق الانسانية . ومن جهة يدعي وجوب تعاليمها كل ما ينبغي
 ان يتعلمه الرجل ثم يسمح لها باختيار ما يوافق ذوقها كاصول الحقائق
 العلمية (كذا) والجغرافية وتاريخ الامم وعلم الهيئة والعلوم الطبيعية .
 وان تعرف آداب علاقتهم مع الناس الى اخر ما نصبه لمن في هذا الباب
 من المصانيد والمكائد لكنني عجت من عدم تعرضه فيما ذكر شي من
 علوم الدين والآداب والاخلاق . ولا عجب حيث مقاصده ابعاده
 عنها فكيف يأمرهن بالالتفات اليها . لكنني ابشره بانهن اذا تركن
 وذوقن فلا يؤثرن على آداب علاقتهم مع الناس شيئاً واذالم يصدقني
 فليبدأ ويفتح الباب ويجرب وهو الواجب عليه عملاً بقاعدة الارشاد
 والوعظ بالعمل قبل القول (السابعة) عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من طلب العلم ليحاري به العلماء او
 ليحاري به السفهاء او ليصرف به وجوه الناس اليه ادخله الله النار) عن
 كشف الغمة (الثامن) عن معاوية رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اما اكتب مکتب مثل فضل علم يهدي صاحبه

الى هدى ويرده عن ردى وما استقام دين عبد حتى يستقيم عمله (١٥)
 عن كشف الغمة (التاسع) او عنه عليه الصلاة والسلام (مثل ما بعثني الله
 به من الهدى والعلم كمثل غيث اصاب ارضا فكانت منها طائفة طيبة
 قبلت الماء وانبتت الكلاء والعشب الكثير وكان منها اجادب امسكت
 الماء فتنفع الله بها الناس فشربوها وسقوا وزرعوا واصاب طائفة اخرى
 منها حي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاء. فذلك مثل من فقه في دين
 الله تعالى وتنعمه ما بعثني الله به فعلم وعلم. ومثل من لم يرفع بذلك رأسا
 ولم يقبل هدى الله الذي ارسلت به (١٥) عن كشف الغمة (العاشر) اقال
 الامام الغزالي رحمه الله في الادب السابع من الباب الثالث من كتاب
 النكاح في الاحياء ما نصه (ان يتعلم المتزوج من علم الحيض واحكامه ما
 يحترز به الاحتراز الواجب ويعلم زوجته احكام الصلاة وما يقضى منها
 في الحيض وما لا يقضى فانه امر بان يقبها النار بقوله تعالى (قوا انفسكم
 واهليكم نارا) فعليه ان يلقيها اعتقاد اهل السنة ويزيل عن قلبها
 كل بدعة ان استمتعت اليها ويخوفها في الله ان تساهت في امر الدين (١٦)
 الى ان قال (فان كان الرجل قائما بتعليمها فليس لها الخروج لسؤل
 العلماء وان قصر علم الرجل ولكن نائب عنها في السؤال فاخبرها بجواب
 المفتي فليس لها الخروج فان لم يكن ذلك فلها الخروج للسؤل بل عليها ذلك
 ويعصى الرجل بمنعها. ومهما تعلمت ما هو من الفرائض عليها فليس لها

ان تخرج الى مجلس ذكر ولا الى تعلم فضل الا برضاه . ومهما اشملت
 المرأة حكماً من احكام الحيض والاستحاضة ولم يعلمها الرجل خرج
 الرجل معها وشاركها في الاثم (انتهى) فهذه عشرة شواهد كوامل
 اتيتك بها بكل منها نقض ما البرمت وحل ما عقدت ولا يهمني ان
 راق منها شي في عينك او لم يرق او طالب في ذوقك او لم يطب .
 فانا على اتباع امر الله وارشاد اخواني والوقوف عند نهيه (القول
 الرابع) قال المؤلف وعلى من يتولى تربية المرأة ان يادبرها
 من بداية صباها بتعويدها على حب الفضائل التي تكمل بها النفس
 الانسانية في ذاتها والفضائل التي لها اثر في معاملة الاهل وحفظ نظام
 القرابة والفضائل التي يظهر اثرها في نظام الامة حتى تكون تلك
 الفضائل جميعها ملكات راسخة في نفسها ولا يتم له ذلك الا بالارشاد
 القوي والقذوة الصالحة . هذه هي التربية التي اتنى ان تجعل عليها المرأة
 المصرية ذكرتها بالاجمال وهي مفصلة في المؤلفات المختصة لها في كل
 اللغات . ولا اظن ان المرأة بدون هذه التربية يمكنها ان تقوم بوظيفتها
 في الهيئة الاجتماعية وفي العائلة (اه (فاقول) (اولاً) اعيد ما
 قلت انفا اني ما اراك تذكر في نصائحك ومواعظك شيئاً من تعاليم
 الدين وفضائله وادبه وواجب البيت والاولاد وحقوق الزوج فهل لا
 تريد ان تكون المرأة المصرية على شي من هذا . هكذا اراك . فليعلمن

ما وراء نصيحتك ومواعظك (ثانياً) نسامحهن طاعة لأمر ربنا واجباً
 الدينية ونقوم عنهن بأشغال البيت وتربية الأولاد ولكن من امت
 للسواد الأعظم من الرجال ما يصرفون على بناتهم في سبيل تعليمهن
 هذه الفضائل التي لا نعلم ممن يتعلمنها . فهل أنت تريد بقولك (المرأة
 المصرية) افراد آمن بنات الامراء . أم تريد كل امرأة فان كان الاول
 فما انصفت . وان كان الثاني فلقد كفت المصريين بما ليس في
 طاقتهم ووسمهم والله اعلم بمرادك (ثالثاً) نعم ما قلت ان القول لا يفيد
 ما لم ترافقه القدوة فهل سبق قولك هذا فعل منك أم لا . فان كان
 قد سبق فابشر بنا خير قولك . والا فكان عليك ان تفعل قبلما تقول لئلا
 يقال عنك انك من الذين يأمرون الناس بالبر وينسون انفسهم (رابعاً)
 لا يخفالك ان الناقص لا يكمل غيره . والفضائل التي طلبت وتمنت
 اتصاف المرأة المصرية بهما ما اخالك تجدها باقل القليل من الرجال
 فمن الذي ياترى يبلغك امانيك بايصال نساء امه الى ما تريد فلو
 اخلصت النية وصدقت النصح لقممت بتربية رجال غير الرجال
 الذين ملأت كتابك من الطعن بهم والتعامل عليهم حتى تبلغهم
 درجة الكمال التي تصورتها بنفسك فتحصل بهم على امانيك :
 واما كون تلك الفضائل مفصلة في المؤلفات . فنعم اما المفصلة في
 كتب علماء لغتنا فما رأينا منها شيئاً ينطبق على مبادئك . والذي

رأياه ونقلناه يعرفه أكثر مخدرات نساءنا فلسس باحتياج الى
 ارشادك واما المفصل في كتب لغات غيرنا . فذلك الذي يستغيث منه
 عقلاء . هم ويصيحون من بلاءه . وهو الذي تولد عنه ما فاصله وبينه جناب
 الفاضل الاديب محرر مجلة الحياة في مقالاته . وهو الذي قرأه ودرسه
 وتخلق به من تراهن راقيات لغاية مقصدك من درجات الكمال فصرن
 يخرجن مع رجالهن ووحدهن للسياحة في البلاد والتزود في المنتزهات
 والتفكه في المجتمعات كاسيات عاريات . جامحات سائيات . يغبين
 خامصات ويعدن باطنات . يذهبن محمولات فيرجعن حاملات .
 ولربما وجدت ما جربات كالحن قدمك سيجلات البوليس ولا قذى
 باعين رجالهن من ذلك لان قانون فضائل التمدن اسقط عنهن التكليف
 فمثل هذه الفضائل فليدع الداعون : واما ظنك المذكور فلا ريب
 انه او هن من بيت العنكبوت لانا نقول اما اللاتي تدعون وهن يدعين
 انهن قائمات بوظائفهن في الهيئة الاجتماعية فما نرى فيما نرى ولا نسمع
 فيما نسمع ولا نقراء عن عقلاء رجالهن فيما نقراء عن كالحن وفضائلهن الانحو
 ما اشرنا اليه آنفا الا النادر الذي لا حكم له : وكفى باحصاء ما يانقط
 البوليس منهن عن الطرقات سكارى وما تحويه بيوت اللقطاء دليلاً على
 كالحن وقيامهن بوظائفهن في الهيئة الاجتماعية : نعم لا خطأ بتسمية
 هذه الاخلاق والاعمال وظائفاً . لان نظام الكون لا يتم بدونها . لكن

كل ذي عقل ودين يقدر المسلمات المصريات وغيرهن عن القيام
بمثل هذه الوظائف نواما اللاتي من حقابوظائفهن العائلية فالله تعالى
عصمهن ولا يزال عاصمهن بفضل ما يقرين عليه في خدورهن من الكمال
الممكن ولو خيرتهن بين الموت والخروج الى مجتمع الاحياء الذي تدعوهن
اليه لاجنبك باختيار الموت وراء الستار دون الخروج الى هذا العار
الذي ما بعده الا النار وغضب العزيز الجبار وما اخالك والله غالب
على امره تغريهن بزخرف قولك عن الخير الوهمي الذي تزعم حصوله
لاوطانتهن بافاعة ناموسهن ودينهن وعرضهن سيماوهن ينظرون
ويسمعن باحصل لاوطان من هن على هذه التعاليم المشوومة : نعم لا
ينكرن عليك فالتدين اثنتين حصلتا عن تلك التعاليم (احدها) كثرة
الخانات ونفاق المسكرات وكثرة دور الفسق ومجامع الفجور وامثالهما
فت به شروء حكوماتهن وراجت به بعض الصنائع الخبيثة (وثانيها)
تكثير ابناء الزنا الذين ضاقت عنهم بيوت الابنام وتدفى المواليد الذي
اصبح وزراء البلاد يشكون منه علناً على رؤوس الاشهاد ثم حيث
انك لا تكابر بكون آداب وعوائد اخلاق الشعوب الاوربية
والامريكية مختلفة اختلافاً لا يمكن التوفيق بين فريقين منها فليت
شعري باباع اي منها تأمرنا وميزان اي منها الرابح عندك : كأني
استمعك أقول حيث ان الكل متفقون على التبرج وخلع العذار فأبين

شتم فاتبوا فالمقصود واحد (القول الخامس) زعم ان جهل المرأة
 حملها على تسليم اموالها الى قريب او اجنبي وان تضع ختمها على حساب
 او مستند او عقد تجهل موضوعه فتجرد الواحدة منهم عن حقوقها
 بتزوير او غش . الى اخر ما قال (فاقول) (اولاً) لا تنكر وقوع
 الغش والتزوير والخداع من بعض الأزواج والاولياء والوكلاء سيما
 في هذا الزمان الذي فشى فيه داء قاعدة (النفاية تبرر الوسيلة) لكننا
 لانسلم بالتعليل الذي علله وحصر السبب في جهل المرأة والحكم
 بامتناع وقوعه اذ لم تكن المرأة جاهلة . بل هذا تعليل مغالطة وتقوية
 وفساده بديهي باقل تأمل . لكن التعليل الصحيح والسبب الوحيد هو
 فساد الدين الصحيح وادبه الفاضلة واخلاقه الطاهرة . لان نفوذ احكام
 الدين على العقول والقلوب بسلاطانه الخاص فقط لا يحتاج لسيف ولا
 لسوط بل يستعمل على التمسك بالدين وادبه اتيان غش او تزوير او
 خيانة مع اي من كان من الناس ولو كان الداعية بخلاف المنسلخ من
 الدين او المستر به نفاقاً فهذا لا يجدي في قلبه واطاعه ولا في نفسه زاجراً
 عند ارتكاب كل ما فيه جرم مغم او دفع مغرم سيما ان كان التمدن الكاذب
 جرده من الحياء وعصمته الوظيفة او الرتبة من سيطرة الحكومة . وغاية
 ما يجدي في نفسه اما الخوف من الحكومة واما الحياء من الناس . وبكلا
 الأمرين قل ما يقع اليقظ الشاطر الماهر المتنبه . والدليل محسوس

لامكابرة بالنكارة (ثانياً) لو صح هذا التعليل لتتبع عنه الحكم بجهل
 اعرق الحكومات قدينا واوسع التجار علماً . لاننا لو تتبعنا حوادث
 التزوير والنش والخداع والخيانة التي تقع على النساء الجاهلات في مدة
 سنة والتي تقع على الحكومات والتجار وارباب الشراكات العمومية
 والخصوصية لوجدنا التي تقع على النساء بنسبة واحد من مئة او الف مما
 يقع على غيرهن بل لانسبة البتة بين ماهية كل منها : فاي نسبة بين من
 اختلس من امرأة الف ذهب مثلاً وبين من اختلسوا اموال خليج
 بناما . او اي نسبة بين اعظم حادثة وقعت على النساء وبين حادثة
 دريفوس . فهذا بك انك بكرة قد اعجزته الخيل مع مزوري اوراقه .
 والدليل المحجب هو انك لا تسمع عند سكان البوادي والصحاري
 للنش والتزوير ذكر ابل لا يخطر لهم على بال وكلما قربت لجهة الحضارة
 ازدادت في انك رائحة النش حتى اذا بلغت اعظم البلاد حضارة
 شعرت بتأذي الرائحة نتاً . فلو صح ذلك التعليل لزم ان يكون الحال
 بالعكس لا بحالة (ثالثاً) على فرض صحة هذا التعليل فالذي جئت
 تفلسف به قد فرغت الشريعة منه وشيدت للخلاص منه حصوناً
 حصينة كافلة بتأمين من يابجا اليها . لكن الناس لما يذووها وغضوا
 الطرف عنها قاموا يلتمسون بيوتاً كنسج العنكبوت كي يوتك هذه :
 فاعلم ان الشارع الذي لا ريب ولا شك انه اوسع منك علماً واشد شفقة

ورحمة بعباده قد نظر للرخصة والرضيع كما نظر للشيخ والشيخة ومن
 بينهما في العمر والعقل والرشد افاولا الوجوب على امناء الامة
 ورعاتها ان لا يسلموا اموال القاصر والعاجز وغير الرشيد وامورهم لمن لم
 يكن متصفا بالصفات التي بينها لهم (وثانياً) يبين لهم الصفات اللازمة
 لمن يولون اعمال الناس عموماً والمذكورين خصوصاً (وثالثاً) يبين
 لاولئك العمال ما يجوز لهم اخذه وما لا يجوز (ورابعاً) يبين للحكام
 وللرعاة ما وراء اهلهم وتجاهلهم في ذلك من العتاب والعذاب كما يبين
 مثله لاولئك العمال ان خالفوا شرعه وقانونه : واما المرأة العاقلة
 الراشدة فاطلق لها التصرف في اموالها كما اطلقه للرجل لكنه حظر عليها
 تسليم اموالها واعمالها لمن لم يكن متصفاً بالصفات التي بينها للحكام
 والزوجة وهذا الحظر واقع على الرجل ذاته ايضاً قال الله تعالى
 : ولا تركنوا الى الذين ظلموا ووقال تعالى (ولا تؤتوا السفهاء
 اموالكم التي جعل الله لكم قياماً) اما اذا هي تعمدت اضرار اموالها
 وحقوقها بتسليمها لغير امين فهذا لا علاقة بينه وبين العلم كما ان
 هذا بعينه واقع عند بعض اعظم الرجال وبعض الحكومات : وحيث ان
 القول ان الشارع ما ختم الكون بهذه الشريعة الغراء وقد تركها بحاجة
 لفلسفة انسان ربما كانت امور ذاتية على اوسع ابواب الحلل بل جعلها
 تامة كافلة لكل زمان ومكان وانسان . وقد تقدم ما فيه الكفاية لمن

يُرد الحق (القول السادس) زعم (ان التكليف الشرعية دلته على
 ان المرأة وُعيت من العقل ما وُهب الرجل وان المسلمين يقولون ان
 النساء ربات الخدور يعمرن المنازل ووظيفتهن تنتهي عند عتبة باب
 البيت . وان هذا قول من يعيش في عالم الخيال وضرب بينه وبين
 الحقيقة بحجاب . وان لو تبصر المسلمون تعلموا ان اغفاء المرأة من
 اول واجب عليها وهو ان اهل لكسب ضروريات هذه الحياة بنفسها
 هو السبب الذي جر ضياع حقوقها) الى اخر ما قال (فاقول) اما
 (الجملة الاولى) التي زينها له الهوى فافتراها على الشرع والشرع بريء
 منها فان اراد بها المرأة الساحة فقط فالجواب عنها تقدم غير مرة وفي
 الجواب عن قوله الاول في هذا البحث كفاية . وان اراد بها مطلق
 النساء فهذه دعوى باطلة لان اكثر الشرائع غير الالهية وشرعية
 التوراة ليس فيها على النساء من التكليف ما دل على انها وُعيت جزء من
 العقل فضلاً عن نصف عقل وما كنت ارى لزوماً للجواب عن هذه
 الجملة لان معناها تقدم قبلاً في بحث المساواة ولكنني اجبت عنها
 اظهاراً لفضل المؤلف وسعة اطلاعه على الشرائع (واما الجملة
 الثانية فبهذا افتراء ايضاً على المسامحين وانكاراً لشرع فالمسلمون ما
 قالوا هذا من عند انفسهم بل الشارع قاله وامر به . وقد تقدم بعض
 البيان وسيأتي ان شاء الله في الكلام على الحجاب وهم بنعمة ربهم

وبركة شريعتهم عاشون في عالم بقطعة حقيقة لا ضرر ولا بأس عليهم
 الا من سم الا فاعى المنسابة بينهم شوب الاتساب اليهم او تحت حماية
 المتسلطين عليهم (واما الجملة الثالثة) فهذه ايضا من جملة
 منكراته لما جاء في الشرع الذي يدعي التمسك فيه وقد ملا كتابه من
 الافتراء عليه ومخالفته . وحيث تقدم الجواب عنها في فصل المهر والتفقه
 فلا حاجة للتكرير كما لا حاجة للرجوع الى ما كرره واعاده ههنا لانهما
 صنعة من مخترعات ارباب هذا الفن الذين يغفلون العوام بتكرير
 الكلام (انقول السابع) قال (ان اختلاف التريية بين الرجل والمرأة
 يوجب وقوع التنافر ودوام الخصام بينهما) (فاقول) ان هذا كلام مسلم
 لا تخالفك فيه . وكيف تنكره وقد امرنا الله به وبينه لنا فينا عليه الصلاة
 والسلام وسند كرماء جاء بحقه في الفصل الذي يلي هذا بل اي ذي عقل
 ينكره والحس شاهد به . الم تعلم ان عقلا لنا اوجسوا خيفة من تعليم
 ابناهم في المكاتب والمدارس المفسدة لآخلاقهم الدينية وآدابها
 متوقعين عدم الاتفاق بينهم وبين المحدثات المؤمنات اللاتي سيكن
 ازواجهن . كما انهم على وجل مما يقع به ذوو الدين والادب من
 ابناهم الذين سيصيرون ازواجهن آلات سلبتهن بعض المكاتب
 والمدارس ويد تقايد تمدن الغربي تقاب الحياء والصيانة امسا معشر
 المقلدين من الرجال والنساء فانهم في امن وامان مما ذكرت . لان

المرئي واحدا والآداب متقاربة والخلق متوافقة فكان من أمرهم في
 اطمئنان (القول الثامن) قال (جاء في القصص الدينية المسطورة في
 الكتب السماوية ان الله خلق حواء من ضلع آدم . وفيه على ما اظن رمز
 لطيف الى ان الرجل والمرأة يكونان مجموعا واحدا لا يتم الا بالتحاد)
 الى اخره (فاقول) اما قولك (في الكتب) بصيغة الجمع فهذا
 غير الصحيح لان هذا التباين بهذا اللفظ ما جاء الا في السفر الاول من
 اسفار التوراة وعنه ورد في الانجيل الثلاثة : واما الرمز الذي ظننته
 فهذا ليس من عندك بل هو مذهب المسيحيين الذي يعلمه ابناء مكاتبهم
 وعليه بني منع الطلاق ومنع تعدد الزوجات . ونحن لانجد لك
 باستحضاره والاخذ به او بانكاره ورده فانت حري ذلك . واما اهل
 ذلك الكتاب والذي جاءهم به فانهم افرحوا منه هذا المعنى البتة بل
 فهم قد ابلوا على تقصص المرأة بدليل ان البتة لا يكون مساويا للكل
 وبدليل مشروعية تعدد الزوجات عندهم . وبدليل سقوط اكثر
 التكاليف الدينية عنها فلهذه حقيقة المسئلة عند اهل التوراة واهل
 الانجيل التي جعلوا اجنابهم رمزا من عند ياته : واما حقيقة ما عندنا . مشر
 المسلمين . فاقرا ان العظيم ما عيين هذا التعمين البتة بل قال في آيات
 (وجعل منها زوجا) وقال في اول سورة النساء (يا ايها الناس اتقوا
 ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما

رجالاً كثيراً ونساءً) لكن الحديث الشريف أشار إلى التعيين . وأما
 علماءنا فمن أحد منهم ذهب لهذا الرأي الباطل البتة بل استدلوهم
 على نقصها وسقوها أخذاً بالكتاب والحديث ليس ظناً من عند أنفسهم :
 ولذا كررنا في تفسير الآية ، وإجاء في الحديث (قال الفخر رحمه الله)
 فإن قيل لم يُلْ يُلْ (وبث منها رجالاً كثيراً ونساءً كثيراً) ولم
 خصص وصف الكثرة بالرجال دون النساء . قلنا السبب فيه والله
 أعلم أن شهرة الرجال اتم فكانت كثرتهم أظهر فلا جرم خصوا بوصف
 الكثرة وهذا كالنتيجة على أن اللائق بحال الرجال الاشتهار والخروج
 والبروز واللائق بحق النساء الاختفاء والخلول . واجمع المسلمون على أن
 المراد بالنفس الواحدة في الآية هو آدم عليه السلام وأن المراد من هذا
 الزوج هو حواء وفي كون حواء مخلوقة من آدم قولان الأول (وهو
 الذي عليه الأكثر) أنه المخلق الله آدم التي عليه النوم ثم خلق حواء
 من ضلع من أضلعه اليسرى واحتجوا عليه بقول النبي عليه الصلاة
 والسلام (أن المرأة خلقت من ضلع أعوج فإن ذهبت تقيمها كسرتها
 وإن تركتها وفيها عوج استعمت بها) انتهى (فاقول) أن هذا الحديث
 أخرجه أصحاب الصحاح على صيغ (الأولى) أخرجه ابن حبان عن حمزة
 بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن المرأة خلقت من
 ضلع فإن اقتها كسرتها فدارها تعش بها) (الثانية) أخرجه البخاري

ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول صلى الله عليه وسلم
 (استوصوا بالنساء خيراً فإن المرأة خلقت من ضلع وإن اعوج ما في
 الضلع اعلاه فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل اعوج
 فاستوصوا بالنساء) (الثالثة) رواية ثانية لمسلم وهي (إن المرأة خلقت
 من ضلع إن تسقيم لك على طريقتي فإن استعنت بها استعنت بها وفيها
 عوج وإن ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها) فهذه أربع روايات
 تصرح بأن المرأة عوجة بالطبيعة ومخلوقة للاستمتاع وغير قابلة للتقويم
 وإن اعوج ما فيها رأسها الذي هو موضع العقل والمشاعر وكل خير فاي
 سعي أخيب من السعي في تقويم ما لا يقوم أو تبديل خلق الله (فطرة
 الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) فإله تعالى يقول لا تبديل
 لما خلقت ورسوله الذي لا ينطق عن الهوى يقول (لن تسقيم لك على
 طريقة) وأنتم ياء مشردناتهن تحاولون نفي الثابت وأنكار المحسوس
 وتأويل الصريح مظهر من التمسك بالكتاب والسنة ليقولوا هذا من
 عند الله وما هو من عند الله فلا حول ولا قوة إلا بالله (القول التاسع)
 قال جناب المؤلف الفاضل زيد فضله ودام قدوه لأخوانه وحزبه ما
 نصه بحرفه ولفظه (نرى نساءنا يمدحن رجالاً لا يقبل رجل شريفان
 يمدحهم يده ليصافهم ويكرهن آخرين ممن نعتبر وجودهم شرفاً لنا .
 ذلك لأن المرأة الجاهلة تحكم على الرجل بقدر عقلها . فاحسن رجل

عندها هو من يلاعب طول النهار وطول الليل ويكون عنده مال لا
يفنى لقضاء ما تشتهيه من الملابس والحلي والحلوى . وانقض الرجال
عندها من يقضي اوقاته في الاشتغال بمكتبه (اه) فاقول (اما
كون هذا خلق النساء وطبعهن الغالب عليهن فهذا لا خلاف فيه .
واما كون منشأ الجهل فهذا باطل مردود بدلائل الحس حيث لو كان
الحال كما زعم للزم ان لا ترى اورية ولا اماريكانية ذات بعل فضلا
عن ان تراها ذات اخوان فلا ادري ماذا تنفي مواليدها سنة عن
سنة كما اعلنه رئيس خارجتها في مجلس ندوتها . أمن العالم الذي زهد
نساءه بالرجال ام من الحرية التي اشغلت كلاً بمن يهوى . لكن التعليل
الصحيح هو الترية الاصلية على الدين وادابه . واعلم عقلاً . المصيرين
يا خذون ابغ موعظة من كلام المؤلف ويتدبرون ما وراء مخالطة
النساء للرجال . فقل لي يا جناب الفاضل كيف يتصور العقل ان
يمدح انسان انساناً او يذمه وهو لم يكن رى منه او سمع عنه ما يفيد المدح
او الذم فهذا محال . فاذا سلمت بكونه محالاً فاسمح لي بان اسالك هل ما
قلته عن نساكنكم واقع وحق ام افتراء عليهن . فان قلت نعم واقع . فاقول
من اين علم ان زيدا من الرجال الذين يلاعبون المرأة طول النهار
والليل ويقدمون لها كل ما تشتهي فاخذن بمدحه على مسامحة
الشريف ومن اين علم ان عمر وايقضي اوقاته في مكتبه فاشهرن بغضه

لديكم . فافكر قبل الجواب تعست العجالة : اما ان سئلتني عن نساء
 الشرق فاقول لك وكل مسلم شرقي معي ان آداب مسلمات الشرق
 واخلاقهن تمنع احدا من معها كانت دنية من امتداح اي رجل كان
 ولو بين اترابها فضلا عن مسامح زوجها او محارمها كيلا يظن بها سوء .
 حتى من الحال ان تمدح زوجها بمثل هذه الصفات . نعم تمدح زوجها
 او احد محارمها او تدمعه من جهة كرمه او بخله او حسن اخلاقه او
 سوءها . ويند منهن من تنقل صريحا عن جاريتها او احداهل قرابتها
 ذم رجل اجنبي عنها او مدحه من جهة كرمه او بخله او اخلاقه فضلا
 عن التكم باخلاقه من جهة العشرة والملاعبة فهذا كلام لو صرحت بها
 احد مومسات الشرق لحدنها عن غير ما لقيت منه اعظم شريرة منه . فهذا
 مانع عليه والله الحمد فنيثا لكم بما اناكم التندن من تعظيم مجالسكم مع
 نساكنكم باحاديث هكذا ابا الفاضل التي نظمته في عقد كتابك : والى ههنا
 انتهى ما رأيت لزوم التنبيه عليه من اقوال المؤلف الفاضل في هذا
 الفصل : واما ما قاله بعد ذلك عن تربية الاولاد ووراثة الاخلاق
 فسيأتي في الجواب عنه في فصل مخصوص ان شاء الله : واما ما رجعت الى
 تكريره فيما يلزم تعليمه للنساء فقد تقدم البحث فيه فالرجوع اليه عبث :
 واما مخالفة اقواله بان تربية العقل والاخلاق تصون المرأة ولا يصونها
 الجهل فهذه حقيقة لا خلاف فيها لكن الخلاف في صورة التربية

وما هيتهافهم ويجعلها بما لا يجتمع معها الدين والعفة والحياء ونحن نبينها
على اصول الشريعة وقانون العفة ومذهب الحياء وقدوتنا فيه الزوجات
الطاهرات ونساء السلف الصالحات . والفرق بيننا بعيد (فريق في
الجنة وفريق في السعير)

(فصل فيما جاء بحق الازواج والاباء والابناء وفيه فروع)
انا نحن ناس في مسئلة تعليم المرأة وما يتعلق به جرياً مع مؤلف كتاب
تحرير المرأة على ترتيبه . الا ان لدينا اصولاً كان يلزم تقديمها عليه
والثلاث ينقطع السياق اخيراً يرادها حتى انتهت من الكلام معه . وها
انابعن الله وعنايته اتكم على الاصول المذكورة بالترتيب وبالله التوفيق
(مقدمة امن ذا الذي من الناس لا يدرك افئقاره الى استاذ مرشد كامل
يرشده لموارد الخير ويصده عن مصادر الشر ويشعر باحتياجه الى عقل
نوراني يهديه لا سرار شريعة الخية سمحاء زكية مسندة الى كتاب حق
وحديث صدق : نعم لا ينكل عن هذا الاحق ختم الله على قلبه
وجعل على بصره غشاوة : فاذا توفق ذلك الانسان المدرك السعيد
لهذين المرشدين الكاملين اعني بهما الاستاذ الكامل والعقل النوراني
نظر بعين البصيرة لسما الشريعة فرأى ان القاهر فوق عباده الحاكم
المطلق المالك الذي لا يسئل عما يفعل ما اختار لعباده شيئاً ما اختاره
لذاته العلية . قال تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني ما

اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة
 المتين (وقال تعالى) ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم
 الجنة (فهو جل وعلا ما اختار لذاته العلية تكليف عباده عبادته
 والجهاد في سبيله مجانياً ولا كلفهم اتفاق اموالهم الحاصلة لهم من خزائن
 فضله بدون عوض . بل جعل لكل جزاء وكل اجر او اكل عوضاً منها
 الما جل كالرزق والعافية وسائر النعم الدنيوية التي لا تحصى ومنها
 الاجل في الآخرة مما لا عين رأت ولا خطر على قلب بشر فيا للعجب من
 عاقل يدرك هذا السر الالهي ولا يرى وجوبه بل ذلك على نفسه .
 ويدعي العلم وهو يختار شيئاً ما اختاره الله لذاته العلية . تطالب ايها
 الانسان ان لا يخالف احداً ما رآه عقلك ويرجح رأيك وانت مخالف
 لربك فيما شرع لك مع كونه حكيماً عليمًا قادرًا لا يشاركه مشارك
 ولا ينازعه منازع وانت مع كونك لم تنوَّت من العلم الا قليلاً وتدرجت
 في حياتك من درجة كان ادنى الحيوان ارفع منك وأمثلاً الى مثلها ان
 طال بك الاجل مخالف في النظر الفكري لكل فرد من ابناء جنسك .
 فقل لي باي سلطان اتخذت هذه الارجحية لنفسك . فان استندت الى
 العقل زلت قدمك وطاش سهمك لان الشارع واسع عليم وانت غير
 سالم من خطأ قطوعة قول ابناء جنسك مساوية لعقلك بالجواهر
 والماهية كما ان افراد العقول مختلفة بالكيف والكم نواظرك تعلم ان

العقل كما ازداد تنوراً بالمقائيق ازداد مخالفة لغير الخالق لتفوره من
 تقليد أمثاله بخلاف العقل البسيط الضعيف المنقاد بالعجز للتقليد
 الأعمى لكل قائد : وان استندت إلى الشرع الإلهي فقد أصبت
 الحكمة وفرت بالحجة الدامغة بشرط أن تقف عند المقصد الذي أرادته
 الشارع لكن معرفته لا تكون من طريق عقلا بل من الطريق الذي
 مهدته لك أمانة الشرع عن لسان واسطة الشارع : وانتم يا معشر الآباء
 والأزواج والأمهات والنوجات والبنين والبنات بأي سلطان
 ترفضون شرع الشارع بوجوب التبادل بين كل فردين منكم وتختارون
 ما لا يختاره الله لذاته العلية وتكلفون بعضكم بما لم يكلفكم به الله :
 لا يخفاكم أن هذا التبادل أما تبادل متقابل كما يجب بين الزوجين وأما
 معجل تلقاء مؤجل كما بين الآباء والأبناء وأما معاوضة كما بين الإخوان
 وسائر الناس : فالزوج أن دفع المهر كان مالكا لا خلافاً وإن أخذه كان
 مملوكاً لا ريب : وإن قام بالنفقة كان مخدوماً وإن طلبها كان خادماً :
 وهكذا الزوجة والمخالفة ظلم واعتداء لا محالة : والوالد الذي لا يعرف من
 حقوق الأبوية سوى إطعام الرغيف وستر العورة : والام التي لا تعرف
 أكثر من الأرضاع والايواء تجد يرين بأن لا ينالا من ير الولد أكثر
 من ذلك بل العقوق أرجح (من كان دليله الديك كان القن مأواه)
 والزوج الذي لا يعرف من حقوق الزوجية سوى التملق والتزين

والتعجب او اطعام الرغيف وستر العورة . والزوجة التي لا تعرف من
 حقوق الزوج سوى التزين والتعجب والمغازلة او غسل الثوب والايواء
 الى الفراش وكنس البيت لمديرين بان لا ينتسب الى حضارة او مدنية
 فضلاً عن ان يدعي كلا منهما الافضالية والتقدم والترفع . وبهذا
 القدر كفاية ولنشرع الآن بالمقصود وبالله التوفيق (الفرع الاول
 في تخيير الزوج والزوجة وفيه شواهد) (الاول) قال الله تعالى في
 في اول سورة النساء (ومن لم يستطع منكم طولاً ان ينكح المحصنات
 المؤمنات فمن ما ملكت ايماكم من فتياتكم المؤمنات) (فاولاً) قدّم
 المحصنات وشرط فيهن الايمان ثم رخص بالجوارى وشرط فيهن الايمان
 ايضاً (واما الاحصان) فيوصف به الرجل كما توصف المرأة . قال
 في التعريفات (هو ان يكون الرجل عاقلاً بالغاً حراً مسلماً دخل
 بامرأة بالغة عاقلة حرة مسلمة بنكاح صحيح) اهـ وقال في الصحاح
 (احصن الرجل اذا تزوج وأحصنت المرأة اذا عفت واحصنها زوجها
 فهي محصنة ومحصنة . قال ثعلب كل امرأة عفيفة فهي محصنة ومحصنة
 وكل امرأة متزوجة فهي محصنة بالفتح لا غير وحصنت المرأة بالنسب
 اي عفت وحصن اي بينة الحصانة) اهـ قال الفخر رحمه الله
 (الاحصان في اللغة المنع وفي القرآن جاء على اربعة وجوه (احدها)
 الحرية (وثانيها) العفاف (وثالثها) الاسلام (ورابعها) الزوجية بان

يكون الرجل متزوجاً والمرأة ذات زوج وبكل من الوجوه الأربعة
 آيات دالت عليه ولتحقق دلالتها بنيت عليها أحكام شرعية (أما ولما
 كان المعنى في هذه الآية لا يمكن أن ينصرف إلى تزويج ذات بعل فلا
 ريب أن المحصنات هنا هنَّ المفريات (الشاهد الثاني)
 قال الله تعالى في آخر سورة البقرة (ولا تنكحوا المشركات
 حتى يؤمنن ولا أمة مؤمنة خير من مشركة ولو اغيبتكم ولا
 تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وللعبد مؤمن خير من مشرك ولو اغيبتكم
 أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه فانظر كيف
 فضل الله العبد المؤمن على الحر المشرك والأمة المؤمنة على الحرة المشركة
 ثم ذكر سبب ذلك وهو أن مخالطة المشرك أو المشركة سيما في الزوجية
 ربما أدى لا نقيض المؤمنين منها إلى الاشتراك في دخول النار والله أعلم
 (الثالث) قال الله تعالى في سورة مريم حكاية عن لسان بني إسرائيل
 (يا اخت هارون ما كان أبوك امرأ سوءاً وما كانت امك بغياً) فالمنهوم من
 هذه الآية ثلاثة أمور (الأول) أنه تعالى قدم ذكر شرفها من جهة جدها
 الأعلى هارون عليه السلام ثم ذكر كريم أخلاق أبيها عمران ثم ذكر
 طهارة أمها: فعلم من ذلك كريم عنصرها وحسن أخلاقها وطهارة عرضها
 لأن من كان جدها وأبوها وأماها هكذا لا تكون غير هكذا والعكس
 بالعكس لا محالة (الثاني) أنه تعالى أشار بذلك لقضية وراثته الأخلاق

الثابتة بالحس والبرهان ومن العجيب ان المؤلف مع شدة تمسكه بقضية
 وراثته الاخلاق زعم ان السر والحجاب لا يفيد صيانة وان التبذل
 والتبرج والمخالطة لا تنتج خيانة فأمل (الثالث) ان الله ارشدنا بهذا الى
 ان المرأة بضعة من ابويها وانفوزج لامها فكيفما كانا كانت وكيفما كانت
 كان ابناؤها وبناتها : وقد جاء في الحديث الشريف بيان اسباب محبي
 الابناء تارة باخلاق الآباء والاعمام وتارة باخلاق الامهات والاخوال
 وكلاهما ثابت بالعيان (الشاهد الرابع) او مما لا ريب فيه ان صلاح
 الآباء والامهات مفيد ومؤثر بالابناء والبنات والعكس بالعكس . قال
 الله تعالى في اول سورة النساء (وليفش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
 ضعفا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً) وقال تعالى في
 سورة الكهف (واما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته
 كنز لهما وكان ابوهما صالحا) الآية . فيسبب صلاح ابي حامر الله الحفيظ
 عليه السلام تجديد الجدار حفظا لما فيه فانظر فضل صلاح الآباء والا
 مهات وبركة ذلك (الخامس) الانفس تأثر بغير الرضاخ في الاخلاق كما
 لا نفس تأثر بالمخالطة والمعاشرة حتى انها ليؤثران في الهيئة والصفات
 (السادس) تأثير التربية في الاخلاق والآداب : واليه اشار السيد
 المرشد الكامل عليه الصلا والسلام بقوله (كل مولود يولد على الفطرة
 فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه) وهذه الواجبات اسيء تخير

الزوجة بعينها واجبة على المرأة ان كانت مائة امرها وعلى وليها ان كان
 امرها اليه بان تختار الزوج الكفو المحافظ على الدين ومكارم الاخلاق
 والآداب (روى) الامام الغزالي رحمه الله في الباب الاول من كتاب
 النكاح عن الرسول عليه الصلاة والسلام (اذا اتاكم من رضون دينه
 واماله فزوجوه الا تفعلوه تكن فتنه في الارض وفساد كبير) اهـ
 ان افعال المرأة اي تركها بلا زوج بعد حصول الكفو وباحملها على
 الفسق وقديين عليه الصلاة والسلام حقيقة الكفو وهي الدين والامانة
 (السابع) في الجامع الصغير عن انس رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (تخيروا النطفكم واجتنبوا هذا السواد فانه
 لون مشوم) قال الشارح فان الولد ينزع الى اصل امه وطباعها ونسبها
 (الثامن) وفيه ايضا عنه عليه الصلاة والسلام (الناس معادن والمعدن
 حديد) وادب السوء كعرق السوء (التاسع) في كشف الغمة عنه
 عليه الصلاة والسلام (الذي امتاع وخبره ناعها المرأة الصالحة ان تغزل اليها
 سريته وان امرها طاعته وان قسم عليها ابرته وان ذاب عنها حافظته في
 نفسه او ماله) (العاشر) وفيه ايضا عنه عليه الصلاة والسلام (من سعادتين
 آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقوة
 ابن آدم ثلاثة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء) اهـ
 هذا البحث يذكر شي من اخلافهن وصفاتهن المقبولة والمكروهة

(روى) الشعراني رحمه الله في كشف الغممة عن زيد بن ثابت رضي الله
 عنهم قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (هل تزوجت) فقلت
 لا . فقال تزوج تستعف مع عفائك ولا تتزوجن خمسا . فقلت من هن
 يا رسول الله . فقال الشهيرة واللبيرة والنهيرة والمندرت والمثوت .
 فقلت لا اعرف شيئا مما قلت يا رسول الله . فقال اما الشهيرة فهي الزفاء
 العين البزئية . واما اللبيرة فهي الطويلة المهزولة . واما النهيرة فهي
 العجوة المدبرة . واما المندرة فالقاصرة الذميمة . واما اللغوت فذات الولد
 من غيرك اهـ (قال) الامام الغزالي رحمه الله في الباب الثاني من كتاب
 النكاح (واما الخصال المطيبة للعيش التي لا بد من مراعاتها في المرأة
 ليديم العقد وتوفر مقاصد ثمانية . الدين . والخلق . والحسن . وخفة
 المهر . والولادة . والبكارة . والنسب . وان لا تكون قرابة قريبة) ثم
 بين تنصيل كل من هذه الثمانية (و قال) قال بعض العرب لا تنكحوا
 من النساء ستة . الا الله ولا مناة ولا حنانة ولا حداقة ولا برأفة . اما الاثانة
 فهي التي تكثر الانين والتشكي وتعصب رأسيها كل ساعة فهذه لا خير
 فيها . والماناة التي تمن على زوجها بكل ما تعمل . والحنانة التي تمن الى
 زوج آخر او ولد من زوج آخر . والحدافة التي تربي الى كل شيء
 بعدتها فتشتبهه وتكلف الزوج شرائه . والبرأفة تعمل معين احدها
 ان تكون طول النهار في تصميل وجهها وتزينه والثاني ان تعصب

على الطعام فلا تأكل الا وحدها وتستقل كل شيء . والشداقة الكثيرة
 الطعام اه : وقال جاء في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
 (اياكم وخضراء الدين من فقيل ما خضراء الدين قال المرأة الحسناء في
 المنبت السوء) (وقال) ويجب على الولي ايضاً ان يراعي خصال
 الزوج وينظر لكريمته فلا يزوجهما من ساء خلقه او ضعف دينه
 او قصر عن القيام بحقوقها او كان لا يكافئها في نسبها . قال عليه السلام
 (النكاح رق فلي نظر احدكم اين يضع كريمة) والاحتياط في حقها
 اهم لانها رقيقة بالنكاح والزوج قادر على الطلاق . وان زوج ابنته لظالم
 او فاسق او مبتدع او شارب خمر فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله
 لما قطع من حق الرحيم وسوء الاختيار : اه

الفرع الثاني في وجوب تربية الابناء والبنات

لا خلاف بين الشرع والعقل والعلماء والفلاسفة بوجوب تربية الاولاد
 من صغرهم حين كانوا او بذات التربية الحسنة على النهج المستقيم اعني
 الدين وما ينفع عليه من العبادة والخالصة والادب والاخلاق الطاهرة
 وتزوين كل من الذكر والانثى على العمل اللائق فيه المتوافق لحاله اللازم
 في معاشه وعلى الصدق في النية والعمل والقول والاستقامة في المعاملات
 لان الاستقامة كما تنفع الرجل بين الاهل والناس كذلك تنفع المرأة
 بين اهلها ومع زوجها وسائر محارمها وبين النساء : ولما كان العقل

والحس شاهدن على صدق قول من قال (المرء على ما شب) واعتاد
 عليه من صغره غالباً . ومن القواعد الاصولية في قانون النساء قولن
 (زوجك على ما عودتيه وابنتك على ما ربيتها) فهنا وان كان كلا ما عامياً
 لكنه مملوء بحكمة يجب على كل رجل تدبره وتعلقه واستنباط ما فيه من
 خبايا مكائدهن وشارتهن ولا تظن ان امرأة فقط تغفل عن تعليم ابنتها
 هذه القاعدة . وما سألت واحدة عنها الا واعترفت بانها من اهم
 قواعد قانونهن :
 ومعلوم ان الصغير كالغصن الغض كيفما
 شئت صرفته ان قومته استقام وات اخنيته انحنى . اما اذا كبر وظل
 فبهيات ان يلين او يستقيم . نعم ان للاخلاق الفطرية والوراثية احكاماً
 لا تكسر تأثيرات لا تحاول لكن الشرع والعقل والتجارب اثبت لنا ان
 التأديب والتعليم من الصغير يؤثران فيها تأثيراً عظيماً اذ لم يذبلها بالكلية
 . وهذا امر ظاهر محسوس حتى في الحيوانات والسباع فلم تر ان العقل
 الغريزي متقارب بل كاد يكون متساوياً في افراد البشر وافراد كل
 جنس من الحيوانات لكن العقل الاكتسابي متفاوت الدرجة لا تدخل
 تحت نسبة البتة . قال الله تعالى (قل هل يستوي الذين يعملون والذين
 لا يعملون انما يتذكر اولوا الالباب او تقدم قبلاً حديث كل مولود .
 وسترى ان شاء الله من الآيات والاحاديث ما يدل على وجوب تعليم
 البنات وتهذيبهن . لكن اختلاف الحال بين الرجل والمرأة في الجسم

والعقل والحالة الدنياوية والدينية اقتضى اختلاف التربية والتعليم بينهما
ومن قال بالتساوي والتماثل فقد تصدى لحرق سياج الشرع واخلال
ناموس الوضع ومخالف نظام الكون: وانت تعلم ان ما كان راجعاً
للعقائد فهو مشترك في نظر الشرع بين الرجل والمرأة. وما كان راجعاً الى
العبادات ففيه مشترك وفيه خاص بكل منهما. وكذلك المعاملات.
وكل ذلك مفصل في كتب العقائد والفقهاء وادب الدين التي تعب علماء
الدين مئات من السنين في جمعها وتاليفها واستنباطها من الكتاب
والسنة والآثار الثابتة ليس بجهد بادي رأي او طارق فكر او قائد هوى.
سأخنا الله وجزاكم عنا احسن الجزاء فعلى المعلم والمربي معرفة ما يختص
بالغلام ودارمه وما يختص بالفتى ويازمها كما ان عليهما التميز والتفريق بين
افراد الناس فلا يساوي بين ابناء الامراء وبناتهم وبنات السوق وبناتهم
كما ترى عليه ترتيب مدارس هذا الزمان ومكاتبه فهذا خطأ لا يكاد فيه
ولا امكان تصرفه لان العقول صبت اليه. واذ لم يكن من سوء نتائجه الا
دخول الناس في وظائف واعمال وصنائع ليسوا اهلاً ولا كانوا لها ولومها
بلغ بهم العلم نومامثل المعلم والمربي الا كمثل دهقان خبير وفلاح جاهل
او طباطبا ماهر وآخر احمق. فالدهقان الخبير يضع لكل ارض ما يوافقها
من سماد وبذر ونحو ذلك ويسقيها بقدر حاجتها فتؤتي ثمرتها
اضعافاً مضاعفة عن الارض التي تصرف بها الجاهل بجملته: والطباطبا

الماهر يصنع من قليل اللحم والسمن وسائر الادوات عدة انواع كل واحد
 الذوات شهى مما يكون والاحق يكون طعامه الكثير نصيب الكلاب:
 وحيث ان مرجعنا في الاستدلال على شرطنا الى الكتاب
 والحديث فانورد منها ما يناسب المقام (الشاهد الاول) قال الله
 تعالى في سورة الاسرى (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب
 ارحهما كما ربياني صغيرا) فانظر كيف جعل الله تعالى خفض الجناح
 للوالدين اي شدة الطاعة والانقياد والدعاء لهما مقابلا لتربيتهما وحيث
 كان هذا الوجوب عاما للذكر والانثى فانيجب التربية عام ايضا ومما
 تنبه اليه الالباب في الآية هو قوله تعالى (كارياني) ولم يقل كما علماني
 لان التربية تشمل التعليم وغيره بخلاف التعليم ثم ان صيغة التثنية في
 الآية تدل على اشتراك الوالدة في وجوب التربية خلافا لما زعم المؤلف
 بان الشريعة اعنتها من تربية الاولاد والله اعلم (الثاني) قال الله تعالى
 في هذه السورة (وات ذا القربى حقه) وقال تعالى في سورة النساء
 (وبالوالدين احسانا وبذي القربى) ولا ريب ان الاولاد اقرب من كل
 ذي قربى واحسن الاحسان اليهم واحق حقوقهم ليس تكثير المال
 والعقار لهم وتركهم جهلاء ليكون ذلك مفسدة وضلالة لهم بل تربيتهم
 تربية حقيقية وتعليمهم ما ينفعهم في دنياهم وفي آخرتهم فيكونوا قرة
 عين والدمعة مدة حياتهم وخلفا صالحا يذكروهم بمدماتهم وانما تعلم ان

من العلماء من رجح المعلم على الوالد بدليل ان الوالد واسطة الحياة الوجودية
 المشتركة بين الانسان والحيوان والنبات وغايتها ان يصير تربية . لكن
 المعلم واسطة الحياة الانسانية التي كرم الله بها الانسان على غيره من
 الخلق التي نهايتها السعادة الابدية والحياة الدائمة . ولما كان ادب سيد
 الخلق عليه الصلاة والسلام فوق الآداب البشرية قال (أدبني ربي
 فأحسن تأديبي) وقد سئلت السيدة عائشة رضي الله عنها عن اخلاقه
 عليه الصلاة والسلام فقالت (كان خلقه القرآن) فتباً وتعباً لكل
 ادب وخالق يخالف ما جاء به اشرف الخلق وافضلهم واكملهم عليه
 الصلاة والسلام: واذا كانت الحياة الانسانية الابدية افضل من
 الوجودية فلا ريب ان واسطة الافضل يتقدم على واسطة المنفصول .
 ولذا قال الله تعالى (النبى اولى بالمؤمنين من انفسهم) وكانت الرسل ثم
 الانبياء ثم العلماء العاملين علماء الدين افضل الناس لكونهم واسطة
 الارشاد الى الحياة الابدية بخلاف دعاة الشر والدنيا وعلماء السوء
 الضالين المضلين فانهم اشقى الناس حالاً واصلمهم سعيّاً واخسرهم اعمالاً
 الم ترك كيف ان التلميذ يتقاد بالفطرة لحب معلمه وطاعته ولو كان من
 معلى السوء ومرشدي الضلال لان النفوس فطرت على حب من احسن
 اليها وحيث كان ذلك التلميذ معتقداً الاحسان من معلمه ولو كان من
 معلى السوء كان حبه له فطرياً . فان وفق الله له من يرشده الى الخير

وينبهي لسوء ما كان عليه وارشده الله علم ان ذلك المعلم كان مسيئاً اليه
 فيرجع عما كان عليه من الاتقياد والطاعة . والأبقي على غيه . ومع هذا
 وذالربما كان ذلك الولد عاقلاً والديه : فاذا قرر هذا ظهر لك ان اصلح
 الاباء واعقل الامهات من جمع بين الواسطتين فنال كلا الحسنين :

ومن تتبع احوال الناس من كل صنف وطبقة وجد عياناً ان ما من اب
 او ام اهملا تربية الولد واسأها الا كان جزاءهما العقوب والاساءة اليها
 ومن النادر ان يكون الولد عاقلاً اذا احسن تربيته وما رأيت اضر
 بالولد من الام الشريرة فخير للولد ان يموت صغيراً من ان يعيش تحت
 اراقة ام شريرة والعياذ بالله : وليس حسن التربية واحسان التعليم ان
 يسلمه لمن يعلمه غير لغة قومه وما ليس من دينه ولا من آداب ملته ولا
 من عوائد شعبه فذلك اساءة محض ومهلكة له ولقومه وكم من اولاد
 وقعوا في اشر الشر بسبب هذه التعاليم فمنهم من مرق من الدين ومنهم من
 مزق ثوب الحياء ومنهم من اصبحت كاعضوا الفاسد في جسم امته ومنهم
 من صار اعداء لا يبيد الا عدايتهم لا يولون بها على وطنه ودولته وامته وما سبب
 هذا التعليم ما يخالف آداب دينه واخلاق امته قبل اشراب قلبه
 اصول دينه وآدابه واخلاق امته وحقوق آبائه وذوي رحمه واهل
 وطنه وحب دولته وشعبه . بل حسن التربية والاحسان اليه تربيته
 على آداب دينه واخلاق امته وتعليمه واجباته لربه ونبيه والديه واهله

وزوجته واولاده وخوانه وودولته ووطنه وما شبه ذلك ليكون قرعة عين
 قومه وعضواً للمالما نفعاً في جسم امته عاملاً لما يفيدها؛ وعندى ان
 لا فرق في هذه الواجبات بين الرجال والنساء والولدات والوليدات
 والعلمان والبنات والله يهدي من يشاء (الشاهد الثالث) عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام انه قال (من عال ثلاث بنات او ثلاث اخوات او
 اخنتين او ابنتين فادبهن واحسن اليهن ووجهن فله الجنة (الرابع) قال
 الامام الغزالي رحمه الله (ومن ذلك مجاهدة النفس ورياضتها بالرعاية
 والولاية والقيام بحقوق الاهل والصبر على اخلاقهم واحتمال الاذى
 منهم والسهي في اصلاحهم وارشادهم الى طريق الدين والقيام بتربية
 الاولاد فكل هذه اعمال عظيمة الفضل قال عليه الصلاة والسلام
 (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته اوليس من اشتغل باصلاح نفسه
 وغيره من اشتغل باصلاح نفسه فقط ولا من صبر على الاذى من ربه
 نفسه وارحامه فاسات الاهل والولد بمنزلة الجهاد في سبيل الله) انتهى
 ﴿الفرع الثالث العدل بين الاولاد﴾

نعني بالعدل بين الاولاد ما جاء بوجوبه بالشرع من جهة الرزق والكسوة
 والسكن والعطايا والانصبا بان لا يؤثر بعضا على بعض وليس ذلك
 من جهة المحبة والميل لانه ليس بيده بل بيد مسخر القلوب ومصرفها ولا
 ان يعلم البنات كل ما تعلمه الابناء من علوم وصنائع كما زعم المؤلف

فذلك رأي فاسد قدمنا بياناً له ولو صح هذا الرأي للزم عنه وجوب تعليم
 الأبناء كل ما يتعلمه البنات من أعمالهن الخاصة بهن ولا يخفى ما فيه من
 بدمية الفساد والاولا امر بهذا العدل كثيرة اكتفي منها بآية وحديث
 اما الآية فقد قال الله تعالى في سورة النساء (يوصيكم الله في اولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين) الى قوله تعالى (وصية من الله وكان الله عليماً
 حكيماً) اي عليماً بما يفعلون حكيماً بما قسم وفرض. وقال في آية اخرى
 (تلك حدود الله) الى قوله (ومن يحض الله رسوله ويتم حدوده
 يدخلنا ناراً خالداً فيها وله عذاب عظيم). واما الحديث فقد روي عن
 ابن عباس رضي الله عنهما عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال
 (من كانت له انثى فلم يشدها ولم يهنأ ولم يؤثر ولده الذكور عليها ادخلها
 النار الجنة) اهـ فهذا ما رأيت عن طريق الشرع. واما عن طريق
 العقل فلا ريب ان العقل يوجب ما اوجبه الشرع. لا نأقول ان هذا
 المولود ما جاء للوجود بارادته وصنعه. ولو جاء بارادته وصنعه لما على
 ما يحب ويرضى والخال بالعكس. بل القدرة الالهية اوجدته على ما
 ارادت وجعلت ابويه واسطة لوجوده فكيف يجوز بالعقل اغفاء
 المتسبب بشي من تبعه ما كان سبباً له فاذا تمتنع بالعقل برأيهما من
 الظلم والجور ان تركاهم شأنه بدون تربية ولا تعليم او ان يؤثرا بعضاً
 على بعض او ان يقتلوا تخلصاً منه وهما الجانيان والعام لان بآتيانه للوجود

على ما جاء به من الضعف والعجز لا جرم ان العقل يوجب عليهما القيام
بمخاطباته المادية والمعنوية ونفسه الحيوانية والانسانية حتى يبلغ
اشده فيمكنه الاستغناء عنهما بنفسه . ويا للعجب من والدين
يتكدران اذا جاءهما مولود على خلاف التكوين الانساني وفيه تشويه
و يسران اذا جاء كامل الخلقة جميل الطامعة ولا يهتمان به ان عاش مهذباً
ام لا . مع ان الله جعله افضل مخلوقاته وكرما عنده وسلمه امانة ووديعه
ليدي ابو به الى ان يسترجعه منهما وقد اخبرهما في كلامه انه ما خلقه الا
لعبادته فيجب عليهما تعاليمه كل ما يؤهلها لخلق له . واخبرهما على لسان
رسوله انهما هما واسطة سعادته وشقاؤه ومسئولان عنه ليعلمامورا
ذلك فبهذا ما قلنا من جهة الآباء والامهات اماما نقوله من جهة الابناء
والبنات . فبنا على ما قدمنا من الدلالة على وجوب التبادل بنظر
الشرع والعقل معانقول حيث كان المولود في حالة الصغر عاجزاً عن
ايفاء وظيفة التبادل مع ابويه كان من الواجب الزامه حين بلوغه اشد
وقوته على وفاء ما اسلفه اياه ابواه مثلاً بمثل اذا لم يرد لها شيئاً شكرهما
على اغنائهما به . وقولنا مثلاً بمثل اي كما انهما كانا يورثان على انفسهما
ويصرفا عزما عندهما في حبه وصالحه وحياته بشفقة وحنو ورحمة
ورغبة بدون كراهية ولا ضجر فعليه ان يفهمهما كذلك ولذا كرمنا
بحقه عن الله وعن رسوله عليه الصلاة والسلام

﴿الفرع الرابع في وجوب بر الوالدين﴾

(الشاهد الأول) ابلغ ما أنزل الله تعالى في هذا الباب قوله تعالى في سورة
الأمري (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً) ما يبلغن
عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أقسروا ولا تنهرهما وقُلْ لهما قولاً
كرهما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني
صغيراً) قال النجاشي رحمه الله (معنى قوله تعالى (وقضى) أي أمر وحكم
وجوباً بعبادته وعدم عبادة غيره ثم أردفه بالأمر بحق الوالدين حيث
عطفه عليه فيكون المعنى أنه تعالى كما قضى بعبادته وعدم عبادة غيره
قضى أيضاً بذكره بحق الوالدين وفي قرن الإحسان بالوالدين مع
توحيد الله تعالى وعبادته من العناية بشأنهما لا يخفى . وهكذا قرن
تعالى شكرهما مع شكره حيث قال في آية أخرى (إن أشكر لي ولوالديك)
ثم أردف أمر الإحسان إليهما الأمر بالتوصية والاعتناء بهما فقال (إما
يبلغن الخ ولفظ (أف) اسم فعل ينبئ عن التضجر والاستئثار فتجى
الله الولد عن اظهار ما يدل على التضجر والاستئثار منهما : روى عن
الحسين بن علي رضي الله عنهما مرفوعاً أنهما قال لودع الله شيئاً من العتوق
ادفن من أف الحرمه : وقوله تعالى (ولا تنهرهما) أي تزجرهما ولا تكلمهما
بضجر ورافعاً صوتك في وجوههما بل كلمهما باطلف وادب وحياء ولا تشام
واذا دعوك فقل ليك أو نحوه كعم ولا تدعوها باسمائهما أو بكيتهما

بل ان تقول يا سيدي يا سيدتي او يا ابنتاه يا اماماه واخضع لهما كما يخضع
 العبد لسيده ولو هما اغلظا عليك وكل ذلك يكون منك بوجه الشفقة
 والعطف عليهما تذكر اشد شفقتهما ورحتهما بك حينما كنت افقر
 خلق الله اليهما ثم زد فوق ذلك الدعاء لهما اي اسئل لهما الرحمة كما رحمتك
 في تربيتهم لك . فهذه خمسة اشياء كلف الله الانسان بها في حق
 والديه وانها المبالغة في الاعناء بهما فتشعر منها جلود اهل الايمان وتقف
 شعورا على التقوى) انتهى (الثاني) قال الله تعالى في سورة لقمان (ووصينا
 الانسان بوالديه احسانا) وهن وفصاليه في عامين ان اشكر لي
 ولو الذي لي المصير وان جاهدك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم
 فلا تطلعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا واتبع سبيل من اناب الي) اه
 قال الفخر رحمه الله (ذكر الله ههنا الوصية بهما وقرن شكرهما بشكره تعالى
 ومنع الولد عن اطاعتها اذا دعوا الى كفر او شرك او معصية في كبيرة
 او ترك فريضة حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق والطاعة انما تكون
 في المباحات ومع هذا فلا يكون امتناعه بايذاء او اهانة او هجر بل
 يدافعهما ويصاحبهما بلطف وحلم واحتمال مع ملازمة برهما والقيام
 بخدمتهما وكل ما يجب عليه لهما . ومن هذه الالة ظهور وجوب بر
 الوالدين والاحسان اليهما ان كانا مسلمين او كافرين على السواء) انتهى
 (الثالث) اخرج الشيخان عن ابي هريرة رضي الله عنهم قال جاء رجل

فقال يا رسول الله من احق الناس بحسن صحابتي (قال امك) قال ثم
 من (قال امك) قال ثم من (قال امك) قال ثم من (قال ابوك) اه
 (الرابع) اخرج مسلم والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنهم قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (رغم انه رغم انه) قيل من يا رسول الله
 قال (من ادرك والديه عند الكبر او احدهما ثم لم يدخل الجنة) اه المعنى
 انه يدخل الجنة ببركة برهما ولو كان عاصيا . الله ورسول اعلم (الخامس)
 اخرج ابو داود عن ابي سعيد الخدري ان رجلا من اهل اليمن هاجر الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له (هل لك احدا يمين) قال ابوايا
 قال (اذا نالك) قال لا قال (فارجع اليهما فاستأذنها فان اذنا
 لك فجاهدوا لافبرها) اه (اخرج النسائي عن معاوية عن ابيه جاهمة انه
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اردت ان اغزو وقد جئت
 استشيرك فقال عليه الصلاة والسلام (هل لك من ام) قال نعم قال
 فالزمها فان الجنة عند رجلها (السابع) اخرج ابو داود عن مالك بن
 ربيعة ان رجلا قال يا رسول الله هل بقي من بر الوالدين شيء ابوها بعد
 موتها فقال (نعم الصلاة عليها والاستغفار لها وانفاذ عهدها من
 بعدها وصلة الرحم التي لا توصل الا بها واکرام صديقها) اه (الثامن)
 اخرج الشيخان عن ابي بكر رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (الا بشكم يا كبر الكبار . ثلاثا . قلنا بلى يا رسول الله .

قال (الاشراك بالله وعقوق الوالدين) (التاسع) اخرج احمد والنسائي
عن ابن عمر وابن العاص رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال (ثلاثة حرم الله تبارك وتعالى عليهم الجنة مد من الخمر والماق والديه
والديوث الذي يقر الحبث في اهله) اه فهذا ما وفقني الله لتأليفه
وايراده في هذا الباب والحمد لله ملهم الصواب : وبعد تحريره ما في
هذا الباب قرأت في جريدة ثمرات الفنون من فلم الاديب الفاضل
عبد الباسط افندي فتح الله ما نصه :

اجمع الملا من الامم المتدنة على الاعتراف بالمرأة من المقام الملم في المجتمع
البشري وما لها من الاثر العظيم في تقلبات المدنية وتطورات العمران
بعد ان مضى على الرجل والمرأة لدى كثير من الاجيال البشرية زمن
مديد قضياه في تجاذب وتدافع ومطالبة ومما لطة انتهت باحتراف الحق
للثانية واقرار الاول به لما فتراضيا بعد الخصام الشديد واخذ الذكر
يبدل الاثني بقرينها عاداته ويرفعها الى موازاته وراق لديه تعليمها
وتأديتها بانارة العلم من مظالم عقلها واظهر له الادب من مكنون فضائها
حتى صار لا يجد فيها بغيته من السعادة العائلية والراحة المنزلية الا اذا
استوفت حظها من المعارف التي كان يابح من قبل في منعها منها ويصر
على ابعادها عنها : وطبيعي انها كانت تكتسب من القوة في جانبها
بمقدار خطاها القرب منه وكان هو يضعف تلقاها على نسبة هذه القوة

حتى وصل من حيث يدري ولا يدري الى غاية لم يكن قطير من اليها .
 فاصبح له ذلك الرفيق المساعد والجليس لا نيس والقربى المواسي خصماً
 لدوداً في مقاوم الحياة ومزاحماً في سبل الكسب ومناظراً في مراتب
 الشرف والجاه . واصبح هو وقد وجد نفسه عاجزاً عن كبح ذلك الجراح
 ودفع ذلك العدوان بما كان يعرف لنفسه من حقوق الاولوية والاولوية
 فعول على العويل وعض على الانامل من الندم والالت ساعة مندم :
 هذه نظريات يستنتجها الفكر من التبصر فيما وسموه (بمسألة النساء) او قد
 جاء واقع اليوم بما يصدقها ويؤيدها : اقر في هذه الاشياء مجالس شيوخ
 فرنسا فانوا يغول النساء معاطاة (المعاملة) فانصدع بذلك الراي العام من
 مستحسن مسرور او مستهجن مستاء واخرون يرجعون بارائهم الى احد
 الفريقين على تفاوت في درجات التطرف والاعتدال اذ لا يخفى ان
 المرأة مع ما اغتدى القوم من الانطلاق وحرية الشأن لا يزال فيهم من
 يعتصم بقديم العوائد واذبح الاخلاق وينكر على المرأة واشياءها
 كل ما يدعون من الحقوق التي تخرجها عن طبيعة الانوثة وتعديل بها عن
 وظيفة الامومة . حتى قال بعضهم في هذا الصدد (هؤلاء مجانين)
 يعني جماعة الشيوخ اذ يعطون نساء اليوم معاميات . فالى اين ياربي
 ذاهبون بعد قليل . لا نجد عرائس ولا امهات . ولا نجد الاعالمات . .
 فنضطر ان نحول بانفسنا شأن صغارنا وطبخ طعامنا . هذه البلاد

(يعني فرنسا) لا تسكن . هذا العالم منعكس : غير ان العقلاء
وذوي الكياسة لا يستسلمون الى تيارات الاهواء بل ينظرون الى
الامور بعين البصيرة ويدرون المفاصل بوسائل الحكمة واولئك الحزم
وهو لا . لم تدفعهم حدة الاستياء الى رمي شيوخهم بالجنون لانهم رأوا
ان العقل وطبيعة الحال قضيا عليهم بتقرير ما قرروه اذ وجدوا ان
الاشي التي يقبل امتحانها في مدارس الحقوق ثم تنال شهادتها من الطبيعي
والبدهي ان يباح لها العمل بما تعلمت وقد اجتهدت كما اجتهد رفيقها
وتعبت كما تعب وادركت ما ادرك . واسي عدل بينهما بعد ذلك ما
يعطيه : على انهم لا يرون تخويل الاشئ هذا الحق في الوقت
الحاضر يمنع من توقي اضرار المستقبل . فقد صرح بعض نبلائهم بقوله
(من المقرر وجود الخطر في سرعة هذا الانقلاب اذ على هذا النحو
تصير النساء سادتنا وعلى الاقل عدلاتنا في الحقوق المدنية والسياسية
قبل مضي خمسين سنة لان السياسة رقيقة وهن راغبات في تلبيها
وسلمتها : وذكر ان اصل الخطاء كان من سماح الاباء او دفعهم
بناتهم للافعال في العلم حتى تجاوزن منه مقدار ما يلزمهن لمساعدة
ازواجهن بل صرن مناظرات لهم ومزاحمت . والله وان كان من العبث
صدهن الآن عن هذا السبيل ولكن لا ينبغي اليأس منه بل يمكن ان
يلتبس من وزارة المعارف تخفيف دروس البنات اللائي لا يتخصصن

لتدريس : الآن حصص الحق وطلع فجر الصديق وهذه
 عبرة هيئ الزمان وساقته حوادث الايام فرحم الله من نظر فاستبر .
 نحن الآن نسلك او كذا طريقاً انتهى القوم الى امده فعرفوا تعاريفه
 وتضاريسه وتبينوا سهوله ووعوره ثم رسمتها لنا حوادثهم وصورتها
 وقائعهم وشرحها جرائدهم واسفارهم حتى لم يعد للسالك في مسائلهم
 عذر اذا تصدى لحافها او تعرض لخطارها . فعسى ان يأخذ القوام
 فينا بامر الدلالة والارتياذ بشي من الترويح والاثنا دوعسى ان لا
 تحملهم مخاصمة المفرطين في حقوق المرأة على ارتكاب اثم الافراط
 وينذكروا ان المرأة غير الرجل فيصالحونها من حيث هي ولا
 يسلفونها بدعوى اصلاحها عن طبيعتها ويغيرون سنة الله في خلقه
 ان الله بصير بالعباد : اهـ ثم قرأت في الجريدة المذكورة بعد
 كلام عن الامير محمد احمد امير جزائر (ملديف) ومجيئه الى مصر
 مانحه : قال (اللواء) الاغر . هذا وقد انشر خبر كتاب
 (تحرير المرأة) في جهات الهند واهتم الانكليز بهت قضاياها واذا
 مسائله اهتماماً عظيماً للامراء العمل به من فائدة لهم . وعلم به امير
 ملديف وبلغه في هذه الايام خبر كتاب (المرأة الجديدة) وسئل عن
 رأيه في مغزاه فقال (اما تعليم النساء المسلمات فقد اصبح من المسائل
 الحيوية للاسلام والمسلمين بل للشرق والشرقيين ولكنه لو مال عن

طريق الشريعة الغراء الى خطة مدينة الغرب الغبراء كان ممولاً لخدم
 اركان الاسلام وفقاً لفتح القبور لانباءهم ودمهم فيها وهم احياء . اما
 رفع الحجاب فلا ارضاه انساني ولا ادي : واما انطاء المرأة
 حرية طلاق زوجها فدعوة لا تصدر من معترف بقول الله في كتابه
 (الرجال قوا امنون على النساء) انتهى (قلت) انظر ما قاله
 جريدة اللواء الاغري هنا عن اهتمام الانكليز بشر قضايا كتاب
 تحرير المرأة وارجع لما قالته في صحيفة (٥) من كتابي هذا ترى اصابة
 حدسي وصدق مرماي باقدام هذا الرجل على هذا التألف المنكر فالحد
 لله ملهم الصواب

❦ الباب الثاني في الحجاب والزواج وفيه مباحث ❦

حيث جرى صاحبنا في كتابه على هذا الترتيب فقد جاريته على
 ترتيبه . ونحن لم نزل معه على ما قدمنا من اخذ اقواله وبيان ما فيها من
 الشبه ونحوها والله ولي الهداية

❦ المبحث الاول في التبذل والحجاب وفيه فصول ❦

حيث ان بعض افاضل المصريين تناولوا هذا المبحث بسهام الرد من
 الوجهة العقلية وبعضهم من الوجهة الشرعية والعقلية معاً فانا لا ابدل
 وجهتي الشرعية وان استطردت بشيء من العقليات . ولا ادعي انني
 اتي باجل مما اتوا به لكنني اتوسع بالاستدلال والبحث فيما اختصروا

فيه ولا جرم ان الفضل لهم لتقدمهم عليّ وسبقهم اياي وكل عند الله
جزاء ما يعمل وما توفيقى الا بالله

❦ الفصل الاول في اقواله والرد عليها ❦

(القول الاول) خلاصة ما استفتح به المؤلف هذا البحث
هو انه لا يرى الآن رفع الحجاب بالمرّة لانه يعتبره اصلاً من اصول
الأدب (كذا) التي يلزم التمسك بها لكنه يطلب ان يكون منطبقاً
على ما جاء في الشريعة الاسلامية ووزعم ان الحجاب المتعارف الآن يخالف
ما جاء في الشريعة وانه تجاوز حدود الشريعة حتى اضر بمنافع الامة كما ان
غلو الغربيين في الكشف وصل لدرجة يصعب معها تصور الصيانة
والحياء فلذا يطلب الرجوع به الى الحد الشرعي : انتهى (فاقول)
ان هذا كلام جميل لو وقف عنده واثان لناصفة الحجاب الشرعي الذي
يدعو للرجوع اليه والحجاب الواقع الآن الذي يدعو لتركه بياناً مشفوعاً
بالبرهان المسلم لسنا له عند ظهور الفارق . لكن لا وعمرك ليس الامر
هكذا بل كله كلام مغالطة وتمويه وحق اريد به باطل ليستدرج به
الرعا . فيميلون اليه على العمياء . ولا اعجب من اقدامه على مثل هذا
من زخرف الكلام بل اعجب من سرعة رجوعه لاظهار ما ستر فانه بينما
كان يدّعي الغيرة على الشريعة رجع فقال (انا تعالىنا في حجب
النساء ومنعهن من الظهور لا عين الرجال وحرمانهن من كل المزايا

العقلية والادبية التي أعدت لمن بمقتضى الفطرة الانسانية اه فانظر
 ما بعدهما عما قبله . وهل تراءى النساء عرضة لآعين الرجال والقاء
 حياهن على غاربهن هو الحجاب الشرعي الذي يدعو اليه باسمان الله :
 ولنرجع الى بحثنا (فقول) لا يخفى ان الحجاب ينقسم الى قسمين
 (احدهما) ستر الوجه والجسم بخمار او نقاب او رداء او ازار عند
 الخروج من الدار وعند مقابلة اجني في الدار وهذا ضد التكشف الذي
 اعترف بقبوحه وعدم تصور الصيانة والحياء معه (وثانيهما) التجب
 في الدار بحيث لا يدخل عليها غير محرم ولا تغالط غير محرم او زوج
 وهذا ضد التبذل الذي اعترف آنفاً بأنه مخالف لاصول الادب .
 وحيث ان كلامه ههنا يحمل وسياً في مفصلاً فانكلم ههنا عن القسمين
 اجمالاً ثم آتي بالتفصيل عنهما ان شاء الله تعالى (فاقول) نعم ان
 الاغطية المستعملة الان عند اكثر نساء المسلمين لا تشبه كل المشابهة
 التي كانت في صدر الاسلام لكن لا يجوز ان يقال عنها انها مخالفة
 للشرع لان مقصد الشارع ليس تعيين رداء مخصوص او خمار معلوم بل
 مقصده ستر الوجه والجسم منعاً لما يترتب عن ظهورهما من المفاسد . ولذا
 قال تعالى في ستر الزينة (ولا يبدن زينتهن) فأمرهن بستر
 الزينة بدون تعيين شيء مخصوص لسترها وكذلك بدون ذكر
 اسمائها لعلمه تعالى ان انواع الاغطية كثيرة واصناف الزينة

عديدة وكل منها يتبدل بتبدل الزمان : وعندي ان الاغطية
 الحربية والمزر كشة وامثالها مما هو خارج عند من افسد الزمان
 آدابهن داخله تحت التحريم لانها من انخر ما يتزين به النساء . وهكذا
 القول في التحجب في البيوت فقال تعالى (وقرن في بيوتكن ولا
 تبرزن تبرج الجاهلية الاولى) لكنه تعالى ما بين هن كيف تكون
 بيوتهن ولا كيف تحجبن فيها . ومعلوم ان الرسول عليه الصلاة والسلام
 واصحابه بقيت بيوتهم على ما كانت عليه قبل نزول الأمر لكن منهم من
 استعمل السراي البرداية لتحجب بين النساء والرجال وترد نظر
 الناظر عما في داخل البيت ومنهم من استعمل غلق الباب وكلهم
 منعهن من الخروج والذهاب لغير ضرورة منعاً لما كانوا عليه في زمن
 الجاهلية الذي منع الله النساء عنه : واما التستر وقت الخروج من
 الدار فحيث ان الحمار والنقاب كانا موجودين عند العرب لكنها بصفة
 لا تستر الوجه والعنق ولا الجسم كله فانزل الله تعالى آية التستر وهي قوله
 تعالى (وايضرن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن) فممن
 يسترن الوجه بالنقاب ولا يدعن منه الا عيناً او الاثنتين للنظر ويسترن
 بأثمار العنق والصدر والاكتاف . فلما نزل قوله تعالى (يدين عليهن
 من جلابيبهن) صرن يلتحفن برداء او ملحفة تستر المرأة من رأسها
 الى قدميها . فهذه حقيقة الحجاب والتستر الشرعيان اللذان امر الله

بهما واتخذهن نساء النبي وجميع نساء الاصحاب حكماً شرعياً لا اختلاف
 ولا تردد فيه . وكل هذا ظاهر واضح في القرآن العظيم والحديث
 الشريف واخبار الاصحاب والتابعين ولا اختلاف فيه بين
 علماء الامة من صدر الاسلام الى الآن : فلما جاء السلف
 ودخل المسلمون ونساءهم في دور جديد من المدنية وطور من
 الحضارة تبدلت صفة النقب والخمر والاردية تبعاً لناموس تبدل
 الأزياء بتبدل الاوقات لكهما ما خرجت عن اصل مقصد الشارع .
 وكذلك تبدلت صفة التعجب تبعاً لتبدل صفة الدور والبيوت فازداد
 الاحتياط بالتعجب عما كان تبعاً لتبدل احوال الزمان وصفات
 الدور والبيوت . وهكذا زالت الاحوال تتبدل تبعاً لعوائد الامم
 التي دخلت في الاسلام وتبعاً لتبدلات الزمان لكهما في كل زمان ومكان
 ما اخرجت حالتها الحجاب والتستر عن اهل المدن عن مقصد الشارع
 البتة : ومعلوم ان هذه التبدلات لم تكن في صفتي الحجاب والتستر
 وحدهما بل كانت في كثير من الامور والاشياء ولم يقل احد ان هذا
 التبدل بدعة سيئة او خروج عن الشرع . ولو قيل للزم ان يقال مثل ذلك
 عما وقع في مسجد الرسول عليه السلام والحجرة الطاهرة والحرم الحرام
 وسائر المساجد من التبديل عما كانت عليه . وكذلك لباس العلماء
 والاشراف وقواد الجيوش والاسلحة والآلات الحرب وما شبه ذلك مما وقع

فيه التبديل الكلي ولم يقل احد عنه انه بدعة سيئة او خروج عن الشرع .
بل لو قيل لكان كلام سقط وهزؤ فالعالم حقاً ينظر لاصل مقصد الشارع
من ذلك الحكم والعمل فان وجد بالتبديل اخلاً لا وفساداً أعلن انكاره
وطالب برده الى ما ينطبق على مقصد الشارع . وان وجد فيه زيادة
احتياط بحيث لا يوجب حرجاً حسنة وحض على الاخذ به . وان لم
يجد لا خلا ولا احتياطاً تركه : امامن في قلبه ذبغ ويدعي العلم وليس
منه على شيء فيتخذ مثل هذه التبدلات ولو كانت حسنة زريعة للطعن
والتنديد . اما في الشرع ان كان من المارقين من الدين او اعدائه واما في
العلماء خصوصاً والمسلمين عموماً ان كان من المسلمين : وعلى ذكر
استنباط اذكياء العلماء استحسان بعض المحدثات من الكتاب او السنة
تذكرت رسالة عندي للعالم الفاضل والتحرير الكامل عمر افندي الغزي
رحمه الله فيها باستحسان احداث العسكرية الحاضرة استنباطه من قوله
تعالى (ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص)
فهكذا فليكن الاستنباط وهكذا فليكن العلم بالتوفيق بين المحدثات
والشرع او الطعن والانتقاد ليس كما فعل المؤلف المذكور مما لا ينطبق
على اصل من اصول التاويل والتفسير : وبعدهما تبين لك حصة ما جاء
في الشرع من النقاب والخمار والازار المصري . والنقاب والثوب العراقي
والفارسي . او المنديل والازار الشامي او المنديل والمسلاية او النقاب

الذي لا يظهر من تحته شي والفرجية التركية او كل ما هو مستعمل من
 الاغطية عند مخدرات المسلمين في اقطار الارض تجدها كلها في ضمن
 دائرة مقاصد الشارع لم تخرج عنه ولا خالفته البتة: نعم الخروج
 عن الشريعة هو ما ذكره المؤلف من الإشفاق وامثاله مما لا يستمر من
 الوجه والعنق والصدر شيئا بل يزيد من رونقها وجمالها ويستمر ما فيها
 من عيب: وما اخاله يخالفنا اذا قلنا ان هذا وامثاله ليس من الحجاب
 والتستر بل نوع من التكشف والتبذل المتحصرا استعماله في طائفة مخصوصة
 من النساء وكذلك لا يخالفنا بان هذا النوع من الغطاء ليس مما انتقل
 لمستعمليه من الامم التي دخلت في الاسلام بل هو وامثاله احد نتائج
 اطلاق بعض الحرية للنساء وتعليم بعض اللغات وذهابهن للمكاتب
 والمدارس ومخالطتهن الاجنبيات وتغذيتهم بغير اداب دينهن
 وخروجهن الى الاسواق والمنزهات وما شبه ذلك مما يدعوا اليه المواقف
 سامحه الله. فلا حول ولا قوة الا بالله (القول الثاني) قال المؤلف (ماذا
 تفيد النجاسة والثبات في المحافظة على بناء آل امرء الى الخراب والتهدم
 وقد انقض اساسه وانحلت مواده ووصل حاله من الاضمحلال الى انك
 ترى في كل سنة تمر جزء منه ينهار بنفسه) الى اخر ما زخرف من التورية
 (فاقول) اما التقدم يوما فيوم في التكشف والتبذل فهذا صحيح
 لا مكابرة فيه لكن (اولا) ليس السبب من نفسه كما زعم بل انما ينهار

ويتهدم بمأول التداخل الاجنبي وسلطة اعداء الدين القابضين على
 ازمة التعليم والتربية ودسائس دعاة السوء اللابسين جلود الخملان على
 اجسام ذئاب فلا يفادرون وسيلة لافساد الاخلاق الا اتخذوها ولا
 سبباً لقطع السن العلماء واهل الدين عن المعارضة الاستعمارية (وثانياً)
 مامن عاقل محب لدينه وملتته يقول قط بان هذه الاحوال توجب على
 الامة الاسلامية الاستسلام للهلاك والفتاء والقاء السلاح ووطرح الحجة
 تحت ارجل الاعداء بل المسلم العاقل لا يقنط من رحمة الله ويرجع في
 تسليم امره وحوله لمن آل على ذاته العلية حفظ هذه الامة وحفظ دينها
 عليها الى الوقت المعين فيقف في مقام الثبات والصبر والجلد حتى
 اخر رمق من الحياة فان لم ير الفرج بعينه اورثه لابنائهم : الله در شاعر
 الجاهلية حيث قال

موت الفتى في عزه خير له مما يات اسير طرف الحلي
 انظر تاريخ هذه الامة ترى كم وكم من سيل عرم تدفق عليها من
 اعدائها نحال للناس انها ذهبت كامس وكم وكم من شدة وقعت فيها
 فظن الناس ان لا قيام لها منها . وكم وكم من تقهر نزل بها فتوهم الناس
 ان لا رجوع لها . وكم وكم من ام تالبت على اقتلاع اصولها مما لو قسته
 بمقياس العقل السليم على ما هي فيه الان لو جدتها الان بالف نعمة من
 الله . ومع ذلك كله فما تركها موجدوها ولا قلاها معبودها بل اخذ

يدها ورفعها من سقوطها ووافاها بالفرج من حيث لا تحتسب ووفى
 لها بوعده (وهو القاهر فوق عباده وهو الحكيم العليم) لماذا يا اخا
 المدعاة على ماذا يازعيم المغرير يستسلم المسلمون لما تدعوهم اليه وتهول
 عليهم به وهم بكل وقت يتلون قول ربهم ومعبودهم (لتبلون في
 اموالكم وانفسكم وتسمع من الذين اتوا الكتاب من قبلكم ومن
 الذين اشرکوا اذا كثيروا وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور)
 فعليهم ان يلزموا الصبر ويرجعوا الى ربهم بالتسلك بالدين والعمل
 بالتقوى خاشاه ان يلوي عنهم وجهه او يخلفهم وعده (القول الثالث) اعلم
 ان كل مامرك من كلام هذا المجتهد الفاضل هو قشور لالب فيه لكن
 اللب وان شئت فقل الذبد الطاغ على وجه التقدير هو ماسياتي . وكافي
 بك مثلي نقول اني حتى الان ما فهمت ما هو الحجاب الشرعي الذي
 يدعو الناس اليه . فاقول رو يدك قليلا تره . لكن لا تصدق قوله بمجرد ما
 رآه يقول (هذا هو) بل ارجع لما نقلته قبلاً من اقواله بوجوب خروج
 النساء لكل عمل كالرجال وتعليمهن كل ما يتعلمه الرجال ودخولهن في
 مصاف الرجال يظهر لك انه يدعو النساء المسلمات لان يكن افرونجيات
 تماماً . فاسمع ما قال : قال (لوان في الشريعة الاسلامية نصوصاً
 تقضي بالحجاب على ما هو معروف الان عند بعض المسلمين) كذا (الوجب
 علي اجتناب البحث فيه ولما كتبت حرفاً يخالف تلك النصوص مهما

كانت مضرة (كذا في ظاهر الامر لان الامر الالهي يجب الادعاء لها
 بدون بحث ولا مناقشة . لكن لا نجد نصا في الشريعة يوجب الحجاب
 على هذه الطريقة المعهودة . وانما هي عادت عرضت عليهم من مخالطة
 بعض الامم فاستحسنوها واخذوا بها وبالفواقيها والبسوها لباس الدين
 كسائر العادات الضارة التي تمكنت في الناس باسم الدين والدين براء
 منها . ولذلك لا نرى ما نأمن البحث فيها بل نرى من الواجب ان نلم بها
 ونبين حكم الشريعة في شأنها وحاجة الناس الى تغييرها . جاء في الكتاب
 العزيز (قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكى
 لهم ان الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن
 ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن) الآية الى اخرها .
 ثم قال (اباحت الشريعة في هذه الآية للمرأة ان تظهر بعض اعضاء من
 جسمها امام الاجنبي عنها غير انها لم تسم تلك المواضع . وقد قال العلماء انها
 وكلت فهمها وتعينها الى ما كان معروفا في العادة وقت الخطاب . واتفق
 الاثمة على ان الوجه والكفين مما شمله الاستثناء في الآية ووقع الخلاف
 بينهم في اعضاء اخرى كالذراعين والقدمين . جاء في ابن عابدين (وعورة
 الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل في الاصح خلا الوجه والكفين
 والقدمين على المعتمد وصوتها على الراجح وزراعيها على المرجوح . ونفع
 المرأة الشاب من كشف الوجه لا لانه عورة بل لخوف الفتنة كسهوان

آمَن الشهوة لانه اغلظ لذلك ثبتت به حرمة المصاهرة كما يأتي في الحظر
 ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء فانه يحرم النظر الى وجهها ووجه
 الامرء اذا شك في الشهوة اما بدون افيحاح ولو حياء (او بعد ما نقل
 المؤلف الموما اليه روايات عن عدة كتب كلها بهذا المعنى ونقل حديث
 اسماء بنت ابي بكر رضى الله عنهما قال (خولت الشريعة للمرأة ما للرجل
 من الحقوق والقت عليها تبعه اعمالها المدنية والجنائية فللمرأة الحق في
 ادارة اموالها والتصرف فيها بنفسها . فكيف يمكن لرجل ان يتعاقدها
 من غير ان يراها ويتحقق شخصيتها . ومن غريب وسائل التحقيق ان
 تخضر المرأة مغلفة من راسها الى قدميها الوثقف من وراء ستار او باب
 ويقال للرجل هاهي فلانة التي تريد ان تبيعك دارها وتبيعك وكيلاً
 في زواجها مثلاً . فتقول المرأة بعت او وكلت ويكتفى بشهادة
 شاهدين من الاقارب او الاجانب على انها هي التي باعت او وكلت
 والحال انه ليس في هذه الاعمال ضمانه يطمئن لها احد . وكثيراً ما
 اظهرت الوقائع القضائية سهولة استعمال الغش والتزوير في مثل هذه
 الاحوال . فكم راينا ان امرأة تزوجت بغير علمها واجرته املاً كما
 بدون شعورها بل تجردت من كل ما تملكه على جهل منها . وذلك كله
 ناشئ من تعجبها وقيام الرجال دونها يحاولون بينها وبين من يعاملها .
 كيف يمكن لامرأة محبوبة ان تخذ صناعة او تجارة لتعيش منها ان

كانت فقيرة . كيف يمكن لخدمة محجوبة ان تقوم بخدمة بمنزل فيه
 رجال . كيف يمكن لتاجرة محجوبة ان تدير تجارتها بين الرجال .
 كيف يتسنى لزراعة محجوبة ان تفلح ارضها وتخصد زرعها . كيف
 يمكن لعاملة محجوبة ان تبشر عملها اذا آجرت نفسها للعمل في بناء
 بيت او نحوه . اه واطال جناحه بذل هذه المغالطات الى ان قال (لاريب
 ان ما ذكرناه من مضار التحجب يندرج في حكمة اباحة الشرع
 الاسلامي للمرأة كشف وجهها وكفيها . ونحن لا نريد اكثر من
 ذلك) انتهى (فاقول) ناسدك الله ايها المؤلف من الذي يراك
 استشهدت بكلام الله وكلام رسوله وكلام اجلة من العلماء ولا يظن ان
 وراء ذلك تقرير نتيجة تسراحائك وتبكت اضدادك نعم . لكنه
 باللاسف ما يبلغ فرح ذلك رأس انفه الا ويغص بريقه حينما يراك ختمت
 كيف فأتك بالرضا بكشف الوجه والكفين فكنت كالراضي من
 الغنيمة بالاياب . فيعمرك قل لي اما تدبرت قبلما كتبت امكان قيام
 المرأة باكثر الاعمال التي ذكرتها وهي متزوجة من اعلا راسها الى
 قدميها . لا بد لا بد . لكن هذا باب من ابواب المفادنة والمغالطة
 ممن ادعى القناعة بالنظر استرسالا للوثر : وحيث انني
 اثبت بالبراهين الصحيحة من الكتاب والسنة والاجماع
 خروجك عن المشروع والمعقول بكل ما قلت وطلبت من مبدأ

كتابك الى ههنا وسأثبت مخالفتك فيما سياتي رأيت ان اذكر ههنا
 كلاماً عن الاجماع ليكون به عظة لمن يتعظ : قال ابن نجيم رحمه الله في
 الاشباه مانصه (القاعدة السادسة العادة محكمة) واصليها قوله عليه
 الصلاة والسلام (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن) ومما لا
 ينفذ القضاء بهما اذا قضى بشيء مخالف للاجماع . ومخالف الائمة
 الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم لان الاجماع انعقد
 على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة لانضباط مذاهبهم وانتشارها
 انتهى : فاذا فهمت ما في هذه القاعدة الاصولية ظهر لك خطأ
 قول من يزعم ان الاجماع غير حاصل ولا ريب ان هذا القول انكار
 للاجماع والحسوس لانك لو سألت كل مسلم من اهل السنة والجماعة
 على اي مذهب تعبد الله وتعامل الناس لما وجدت من ينتسب لغير
 احد المذاهب الاربعة فكيف والحال هذه لا يكون الاجماع حاصلاً
 متواتراً متسلسلاً مدة نصف واحد عشر قرن : ولنرجع الى ما
 نحن فيه فاقول قد سمعت كلام المؤلف المذكور بانه خاضع لما جاء به
 الشرع ثم رأيت استشهاده بآيات سورة النور ثم يقول ابن عابدين وغيره
 وبالحديث ثم اتيانه بكيف وكيف الكلام الذي لا ينسبك في قالب مع
 ما تقدمه ثم اعتماده على الاكتفاء بكشف الوجه والكفين : فاحفظ
 هذا وذلك وليبحث في اقواله واحداً بعد واحد وبالله التوفيق :

اما قوله (باحث الشريعة) الخ فهذا افتراء ظاهر حيث ما من ذي لب
 يقول ان قوله تعالى (الا ما ظهر منها) استثناء لاجزاء من جسمها
 وترك معرفة تلك الاجزاء لما كان متعارفا وقت نزول الآية . بل
 كيف يقوله عالم مسلم والآية نزلت حينما كانت المتعارف عدم ستر
 شيء . ولو كان المعنى هكذا لما كان لقوله تعالى (وايضربن بخمرهن
 على جيوبهن ولا يبدين زينتهن) الى اخر الآية مناسبة ولا معنى . لان
 كلام الله منزّه عن التناقض وحيث ان الامر بضرب الخمر واخفاء
 الزينة عما سوى المذكورين داليل ظاهر على ان ما امرهن الله به كان
 غير موجود . وان ما منعهن عنه كان موجودا فتترك معرفة ما استثنى
 اولاً للتعارف يناقض الامر والنهي الواردين في الآية والتناقض
 ممتنع فذلك التأويل باطل . واما قوله (واتفق الأئمة) الخ فقد
 افترى على الأئمة بما نسب اليهم من الاستثناء اخذاً من الآية . فسوف
 ترى ان الأئمة ما قالوا باستثناء الوجه والكفين اخذاً من الآية بل
 اخذوه من الحديث فقط وان الاستثناء الوارد في الآية هو منحصر في
 حالة الصلاة اي لا حرج عليها اذا ظهر من زينتها في حالة الصلاة . وفي
 ستره مشقة وكيف يكونوا اخذوه من الآية ثم يمنوه بل يحرموا على
 الشابة كشف وجهها والنظر اليه . فهذا لا ينقله عليهم من بقية ذرة
 من حبههم . واما قوله (خولت الشريعة) الخ فاقول ان رب الشريعة

سيجازيه عن افتراءه على شريعته . وتقدم في صدر الباب الاول من
 هذا الكتاب اجوبة كافية عن مثل هذا القول . واقول ههنا نعم ان
 الشريعة خولت المرأة الاستقلال في بعض الاعمال ليس في كلها لكنها
 ما خولتها استباحة ما حرمت عليها . فكيف تخولها مخالطة الرجال
 الاجانب وقد حرمت عليها اسماع صوتها وكشف وجهها لأجنبي
 عن غير ضرورة شرعية . وكيف تخولها الجلوس في حوانيت التجارة
 ومجالس الحكام ومصانع الاعمال ومحكمة الاخصام وقد لعن الله المترجلة
 وجعلها كلها غورة وامرها بغض بصرها عن النظر الى اجنبي . وكيف
 تخولها تزويج نفسها وقد جعلته غير صحيح بدون ولي او قاض . وكيف
 تأمرها بالنسي في سبيل الكسب وقد اوجبت نفقتها على الرجال .
 وهكذا الى آخر ما عدده مما وضعت الشريعة بوجه كل واحدة حدا لا
 يتعداه الا من خلع ربة الشرع من عنقه . كيف يمكن لناجر او قاض
 او مدير بوليس او بوليس او محرر مقاولات او مأمور اجراء او
 مباشر محكمة او مستطلق او مأمور تبليغ او شاهد اجنبي او محقق
 خط منكر او عاقد نكاح او متوكل في محاكمة او واد او ان يعلم يقيناً
 ان هذه المرأة الناظر وجهها وعنقها وصدرها وقوامها واقراطها واساورها
 وملكوها وقبعاتها هي فلانة بنت فلان ليست غيرها . ألم يكن له معها
 سابق معرفة حقيقية مستوفية الشروط لا يعترها نسيان بتأدي الايام

ولومها تعدت من الاخفاء او بدلتها منها عوامل الايام: كافي بك
 باحضرة المجتهد تدعو النساء المسلمات لمثل هذا التعريف الذي ما بعده
 تنكر ليكون الناس خلطاء في الانساب وشركاء في الاعصاب: يخرج
 اعلم يا اخا الدعاة ان كل ماهولت بوقوعه من النوادر قد اتخذ الشارع
 الاحتياطات الكافية لمنع وقوعه وقد اقتبس الاربيون كثيراً من النوارها
 في قوانينهم: وما اخالك تنكر علي اذا قلت ان الشارع اعقل منك
 واوسع علماً ومداركاً: لا جرم ان قد احاط عليك بان الشارع منع القضاة
 عن الحكم بمجرد معرفتهم الخاصة واوجب عليهم التوقف فيمن لم يكن
 معلوماً بين الناس حتى يعرف به معرفان اثنان وبهذا انتفت المجهولية
 الشخصية: وان الشارع شرط في التعريف بالمرأة والشهادة عليها المعرفة
 التامة وهذا الشرط لا يتوفر في شرعنا الا في محارمها خلافاً لما زعمت
 الا ان كانت من القواعد اللاتي ايجح لمن كشف الوجه دائماً والتكلم
 مع الرجال في ضرورتهن: وان الشارع شرط في الشهادة العدالة
 والعدالة لا بد من اثباتها بشاهدين او تصديق المشهود عليه فصار
 اشهود اربعة: وان الشارع شرط بالوكالة والوصاية والتولية
 الامانة وبالقضاء العدل والعدالة: ولا يخفى عليك ان هذه القيود
 والصفات لا يمكن ان تجتمع مع الغش والخداع والتزوير وتعليل ما
 حرم الله وتحريم ما احل الله: سيما اذا كان مسلماً يعرف ما جاء من

الوعيد في حق مرتكب هكذا محرمات . لكن الحق الصحيح ان
 كل ما يقع مما ذكرته فنشأه بهذا الشريعة الالهية ومخالفه او امر الله
 واوامر رسوله وتولية الاحكام من لا خلاق لهم ولا علم عندهم لا في
 الشرع ولا في الدين وكذلك توكل الفساق والمحدثين ومن القوا
 الامانة والذمة وراء ظهورهم وايضا الاعتماد على القوانين البشرية او
 التقاليد الفاسدة . فهدم الحياة ومرضعة الغش والتزوير . اما اذا
 كان الحاكم عادلاً والشاهد عدلاً والوكيل او الولي او الوصي اميناً
 وكلهم من المتسكين بالدين العاملين بالشرع فمن المحال ان يقع شيئاً من
 ذلك في قول او عمل (واما قولك) عن الخادمة الخ فنعلم الشرع ما
 اباحه لكن الضرورة التي نجت عن سياسة اوليائك بتحرير الرقيق
 واسترقاق الاحرار حملت بعض الناس على استخدام القواعد او غير
 المشتهيات (واما قولك) عن التاجرة والعاملة وامثالهن الخ .
 فهذه اعمال حظرها الله على النساء وكفاهن ضرورة تعاطيها بانفسهن
 واسقط عنهم ما جئت توجبه عليهن . فلا يقال لا امرأة كيف
 تتاجري وانت مستترة كما لا يقال لرجل كيف تباع الخمر وانت
 تصلي . فتلك فرض الله عليها التستر والحجاب وحرم عليها
 الخروج لاسواق التجارة فان خالفت فقد ارتكبت اثم
 ترك الفرض واثم اتيان المحرم . والرجل ان فعل اي ترك الصلاة

لاجل بيع النحر يكون قد ارتكب اثنين (واما قوله) عن الزارعة
 الخ فانظر كيف يتنقل بنعمانه على اوتار النوبة والمغالطة تنقل الخزار
 بانتعاه على اغصان الاشجار فأي ذي عينين لا يرى نساء البادية والقرى
 والمزارع قلنات بمساعدة رجالهن بقدر طاقتهم وعن عارقات بان الله ما
 جعل عليهن في الدين من حرج وبسبب الضرورة اباح لهن كشف
 وجوههن وايديهن فقرأهن واقنات عند حد الضرورة لا يتجاوزنه بتبذل
 او تخلع او تكشف او ما يجلب دقة النظر فصلاً عن الفتنه والفساد
 وحيث ان اطالة الكلام باستقصاء كل مغالطة ينفضي الى ملل وضجر
 فانختم الكلام ببيان خلاصة هذه المسئلة اعلم ان الاصل في
 شرعنا في مسئلة قسعي الحجاب هو التعريم المطلق بدليل الكتاب
 والحديث كما سيأتي بيانه . ثم لما كان الحرج في ديننا ممنوعاً لقوله تعالى
 (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وكانت المرأة تضطر احياناً
 للخروج من دارها وكشف وجهها او بعضه وكفيها وقدميها لان نساء
 العرب ما كنَّ يلبسن بارجلهن شيئاً اباح لها الشارع الخروج وكشف
 هذه الاعضاء لكن هذه الاباحة ليست مطلقه كما زعم المواقف بل مقيدة
 كما نص عليها العلماء بشروط (احدها) الاضطرار بحيث لا يكون لها
 من يكفي اموثة الخروج فان كان لها من يكفيها حرم عليها (والثاني)
 بالقدر الذي لا بد منه مع تحري اخفاء الزينة بقدر الامكان (والثالث)

تحقيق عدم الفتنة وكل هذه الوجوه من قبيل اباحة اكل الميتة
 المضطر ومن قبيل الاكراه على المنكر: فالائمة والعلماء الذين ابتلاهم
 الله باهل البدع والزيف كانوا عاقلين بنص القرآن الرافع عنهم الحرج لو
 قالوا ما عذبوا عليه بالسنتهم دفعاً للعذاب والموت . ولكنهم لما علموا
 ان قولهم باللسان يكون فتنة للعوام صبروا على الانكار حتى الموت .
 وهكذا يجب على كل عالم يعلم ان العوام يقتدون به ان يتجنب المباحات
 المقيدة بشرط لا تعامه العامة : فعليك يا ايها الداعي ان تنضم اسرار
 الشرع ومقاصد الشارع واصطلاح علمائه قبل ان تخوض في الفتيا كيلا
 تدخل تحت قول الرسول عليه الصلاة والسلام (اجر ائكم على الفتيا
 اجر ائكم على النار) اهـ ثم لو كانت الاباحة في هذه المسئلة مطلقة
 كما زعم المؤلف لوقع التناقض في كلام الله وكلام رسوله وهذا محال : لاننا
 اذا قلنا ان الله ورسوله اباحا للرأة الخروج من دارها اي وقت شاءت
 مكشوفة الوجه تذهب حيث تشاء وتبيع وتشري وكذا وكذا الى اخره
 اباحة مطلقة ثم قلنا ان الله اوجب في كتابه على الرجال والنساء معا
 غض ابصارهم . واوجب على النساء القرار في بيوتهن وضرب خمرهن
 على جنوبهن وصدورهن وادناء جلايينهن من رؤوسهن الى اقدامهن
 والرسول عليه الصلاة والسلام حرم النظر الى وجه الرأة وحظر عليها
 الخروج ولعن المترجلة وحظر عليهن مخالطة الرجال الاجانب ولو كانوا

عميانا وما اشبه ذلك مما استراه صريحاً في كلام الله وكلام رسوله
 لوجدنا التناقض الصريح لعدم امكان التوفيق بين تلك الاباحة المطلقة
 وبين هذه الواجبات والمحظورات : لكن اذا قلنا ان الاباحة مقيدة
 بالشروط المذكورة والوجوب والمحظر مطلقان عند فقد احد
 تلك الشروط او كلها ارتفع التناقض البتة : مثلاً اباح الله لها الخروج
 وقت الضرورة لكنه اوجب عليها ضرب خمارها على جبينها وادناء جلبابها
 واوجب عليها ضرب خمارها وحرم على الرجال تعمد النظر الى وجهها
 لكنه اباح لمن يريد تزوجها ولمن تدعيه للشهادة عليها وللقاضي الذي
 تقف امامه للعكم ان ينظر والى وجهها بقدر ما يحصل المقصود الذي لا
 بد منه بشرط الامنية من الفتنة . وحيث اوجب الشرع وجود العدالة
 في الشاهد والعدل في القاضي فمن كان متصفاً بهذه الصفة لا يكون
 فاسقاً فيكون الامن من الفتنة حاصلاً غالباً ولا تناقض في هذه الوجوه :
 اماما ذهب اليه المؤلف من الاطلاق والتأويل فمن الحال ان ينطبق على
 مقصد الشارع او يرتفع به التناقض او تدرك به المفاسد . ولا ادري اي
 امام او مجتهد او عالم (ممن ذكرهم ولم يسم واحداً منهم) يعلم ان
 تأويل القرآن والحديث بحسب مقاصد النفس منزلة الى النار ثم يقول
 بمثل هذا القول المناقض لكلام الله وكلام رسوله : ولعمري ما
 مثل ما يدعوننا اليه المؤلف الا كمثل ما قام خريستفورس بجارة يدعوا

المسلمين واليهود والنصارى اليه . قلله درك يا وادي النيل ما ارحب
صدرك واوسع بطنك لدعاة كل بدعة وضلالة : ولنا خذ يا راد ادلتنا
على صدق مذهبنا ومنهاج شرعتنا ونجعلها في شواهد (الشاهد الاول)
رايت من قريب استشهاده المؤلف على مستنبطاته الفاسدة بايات
سورة النور وما ينشأ من وجوه عدم مطابقة تأويله لحقيقة النص
ولما زاد الشارع فاسم ما قال شيخ المفسرين وقدموه المحققين الامام المخفر
الرازي رحمه الله في تفسير هذه الآيات لمخصاً بدون تصرف ولا تبديل :
قال (اعلم انه سبحانه امر الرجال بغض البصر وحفظ الفرج وامر النساء
بمثل ما امر به الرجال وزاد فيه ان لا يبدن زينة الا لا اقوام
مخصوصين . واعلم ان العورات على اربعة اقسام (الاول) عورة الرجل
مع الرجل (والثاني) عورة المرأة مع المرأة (والثالث) عورة المرأة
مع الرجل (والرابع) عورة الرجل مع المرأة : فاما الرجل مع الرجل
فيمحوز له ان ينظر الى جميع بدنه الا عورته وهي ما بين السرة والركبة .
فان كان في النظر الى وجهه او سائر بدنه شهوة او خوف فتنه بان كان
امرء فلا يحل النظر اليه (عمداً) واما عورة المرأة مع المرأة فهي كعورة
الرجل مع الرجل فالحال النظر الى جميع بدنها الا ما بين السرة والركبة
وعند خوف الفتنة لا يحوز ايضاً . ولا يحوز نظر الذمية الى بدن المسلمة
لانها اجنبية في الدين . واما عورة المرأة مع الرجل . فالمرأة اما ان تكون

اجنبية او ذات رحم محرم . وحررة او امة . فان كانت اجنبية حررة
 بجميع بدنها عورة الا الوجه والكفين وفي هذا التجوز استثناء وهو على
 ثلاثة اقسام (الاول) ان لا يكون في النظر اليهما غرض ولا فتنة
 (والثاني) ان يكون فيه فتنة ولا غرض (والثالث) ان يكون فيه فتنة
 وغرض (فاما الاول) فلا يجوز للرجل ان يعتمد النظر الى وجه
 الاجنبية الا لغرض شرعي وان وقع بصره بفتنة وجب عليه غض بصره
 (واما الثاني) فلا يجوز الا ان اراد التزوج بها فله ان ينظر وجهها
 وكفيها فقط (واما الثالث) فلا يجوز البتة وقد حسيب الرسول
 عليه الصلاة والسلام زناه : واما المعرمة فعورتها مع المحرم كعورة
 الرجل اي ما بين السرة والركبة : واما الامة فقال بعضهم ان عورتها ما
 بين السرة والركبة وقال اخرون انها ما لا يظهر عند تعاطيها الخدمة .
 وعلى القول الثاني يخرج رأسها وساعديها وساقيها ونحرها وصدرها اي
 ان هذه ليست عورة لانها تظهر وقت الخدمة وسائر بدنها يكون
 عورة واما المس والمس للاجنبية فلا يجوز البتة لانها اداء عباد الشهوة من
 النظر واما عورة الرجل مع المرأة فهي ما بين السرة والركبة لكن لا يجوز للمرأة
 تعتمد النظر لسائر بدن الرجل لما فيه من خوف الفتنة كما لا يجوز لها ان تترك
 النظر الى وجه الرجل الاجنبي لما ورد في الاية من الامر بغض البصر ولما
 جاء في حديث ام سلمة رضي الله عنها : وقوله تعالى (او يحفظوا فروجهم)

وقوله تعالى (و يحفظن فروجهن) أفالمعنى حفظها عن سائر ما حرم الله
 عليهم من الزنا والمس والنظر (فان قيل) لمقدم غض الابصار على حفظ
 الفروج (قلنا) لان النظر يزيد في الزنا وتزايد الفجور والبلوى فيه اشد
 واكثر ولا يكاد يقدر على الاحتراس منه سيما اذا حصلت الغلظة
 والخروج من البيوت: وقوله تعالى (ولا يبدن زينتهن) أفهو من
 الاحكام التي تختص بها النساء في الاغلب. وقلنا في الاغلب لانه قد
 يشمل الرجل حيث لا يجوز له ان يبدى زينته من حلي ولباس للنساء
 الاجنبيات لما فيه من الفتنة: واما الزينة فليس يقع على محاسن الخلق
 وعلى سائر ما يتزين به الانسان فيدخل فيه محاسن الوجه وغيره والكحل
 والحضاب وتزجيج الحاجب وغمزة الخد والحناء في اليدين والقدمين
 والخاتم والسوار والخلخال والدمالج والقلادة والاكليل والوشاح
 والقرط والثياب الى غير ذلك: وقوله تعالى (الاماظهر منها)
 فعناه اما يظهره الانسان في العادة الضرورية وذلك في النساء الوجه
 والكفان عنداً من الفتنة وفي الرجل الاطراف من الوجه واليدين
 والرجلين فامروا بستر ما لا تؤدي الضرورة الى كشفه ورخص لهم في
 كشف ما ادت الضرورة الى اظهاره: وقوله تعالى (وليضربن بخمرهن
 على جيوبهن) فالخمار هو المقنع وحيث ان نساء الجاهلية كنَّ يشددن
 خمرهن من خلفهن وكانت جيوبهن من قدام فكانت تنكشف نحوورهن

فأمرهن الله أن يضربن مقانصهن على الجيوب ليتغطى بذلك أعناقهن
 ونحوهن وما يحيط به من شعر وزينة . وفي لفظ الضرب مبالغة في
 الالتقاء . وعن عائشة رضي الله عنها قالت ما رأيت خيراً من نساء الانصار
 لما نزلت هذه الآية قامت كل واحدة منهن الى مرطها فصعدت منه
 صدقة فاختمت فاصبحن كأن علي رؤسهن الغربان . واعلم انه سبحانه لما
 تكلم في مطلق الزينة تكلم بعد ذلك في الزينة الخفية التي نهاهن عن
 ابدائها للاجانب . وبين ان هذه الزينة يجب اخفاؤها عن الكل الا ما
 استثنى منهم حيث قال (ولا يدين زينتهن الا لبعولتهن) الآية . ثم ان
 هؤلاء المباح لهم ذلك على اقسام ثلاثة . فاولهم الزوج وله حرمة ليست
 لغيره . وثانيهم الاب والابن والاخ والجد وابو الزوج وكل ذي محرم
 والرضاع كالنسب . فهو لا يحل لهم ان ينظروا الى الشعر والصدر
 والساقين والذراع واشباه ذلك . وثالثهم التابعين غير اولي الاربة من
 الرجال وكذا مملوك المرأة فلا بأس ان تقوم المرأة الشابة بين يدي
 هؤلاء في درع وخمار بغير ملحفة ولا يحل هؤلاء ان يروا منها شعرا ولا
 بشرا والستر منهم افضل . ولا يحل للشابة ان تقوم بين يدي الغريب
 حتى تابس الجلباب . فهذا ضبط هذه المراتب (انتهى) فاقول تأمل
 ايها الداعي في هذه التفاصيل عن هذا الامام الذي كان يحمل على اعناق
 الرجال وان استشهدت على قول فاستشهد بمثل هذا . ولكن هيئات

وانت لم ترد الحق ولو اردت الحق لو قفت عندما استشهدت به وما
ذهبت تزخرفا قوا ولا تناقض بعضها (الشاهد الثاني) قال صاحب
الجليس الانيس حفظه الله في اخر صحيفة (٢٥) وما بعدها (فهذه الآيات
دلت دلالة صريحة واضحة لا ينكرها الامكار على انه يجب على المرأة
ان تحتجب عن غير محارمها ولا يجوز ان تكشف شيئاً من بدن امام
اجنبي: وقوله تعالى (وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن) هو
امر من الله تعالى للنساء المؤمنات وغيره منهن لانه واجهن عباده المؤمنين
وتميزهن عن صفة نساء الجاهلية وفعال المشركات وقد علمت ان هذا
من باب التاكيد: وقدم غرض البصر على حفظ الفرج لان غرض
البصر وسيلة الى حفظ الفرج والوسيلة مقدمة على المقصد وقوله تعالى
(يغضضن من ابصارهن) اي عما حرم الله عليهن من النظر الى غير
ازواجهن سواء كان شهوة او بغير شهوة متى قصدن النظر الى هذا
ذهب اكثر العلماء فقالوا لا يجوز للمرأة النظر الى الرجال الاجانب
بشهوة وبغير شهوة واحتج لذلك ايضا بما رواه ابو داود والترمذي عن
نبيهان مولى ام سلمة ام المؤمنين رضي الله عنهما الحديث وسياقي
فانكاره صلى الله عليه وسلم عليهما يدل على المنع مطلقا: وقوله تعالى
(ولا يبدين زينتهن) اي ما يميز بهن من الحلي وغيره: وانما ذكر الزينة
دون مواضعها المباعدة في الامر بالستر لان هذا الزينة واقعة على مواضع

من الجسد لا يحل النظر اليها وهي الذراع والساق والاذن والعنق
 والرأس والصدر مثلاً فنهيت عن ابداء الزينة ليعلم ان النظر اليها اذا
 لم يحل للملابسة تلك المواضع كان النظر الى تلك المواضع اول بالامتناع
 ثابت القدم في الحرمة شاعداً على ان النساء حقن ان يختطن في سترها
 ويتقين الله تعالى في الكشف عنها وقوله تعالى (الا ما ظهر منها) اي
 الا ما جرت العادة بظهوره للاحتياج الى ذلك . ويدل على ان الذي
 رخص للرأفة ان تبديده هو الوجه والكفان ما روى عن عائشة رضي الله
 عنها ان اسماء بنت ابي بكر (رضي الله عنهما) دخلت على النبي صلى
 الله عليه وسلم وعليها ثياب رفاق فاعرض عنها وقال يا اسماء ان المرأة اذا
 بلغت سن الحيض لم يصح ان يرى منها الا هذا وأشار الى وجهه وكفيه
 وقوله تعالى (ولا يضرين بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) اي
 لا يضرين الارض بارجلهن ليقعقع خلاخلهن فيعلم انهن ذوات
 خلاخل فان ذلك مما يورث الرجال ميلاً اليهن ويوهم ان هن ميلاً اليهم
 والغرض من ذلك المبالغة في الستر لانه اذا نهى عن اظهار صوت
 الحلي فمواضع الحلي ابلغ في النهي انتهى (الشاهد الثالث)
 قال الامام البيضاوي رحمه الله مانعه (ولا يبدن زينتهن) كالحلي
 والثياب والاصابع فضلاً عن مواضعها التي لا يحل ان تبديها (الا ما
 ظهر منها) عند مزاوله الاشياء كالثياب والخاتم فان في سترها حرجاً

وقيل المراد بالزينة مواقفها على حذف المضاف او ما يعم المحاسن الخفية
والزينة والمستثنى هو الوجه والكفان لانها ليست بورة والاظهر
ان هذا في الصلاة لافي النظر فان كل بدن الحرة عورة لا يحل لغير
الزوج والمحرم النظر الى شيء منها الا لضرورة كالمعالجة وتحمل الشهادة
(ولا يضربن بخمرهن على جيوبهن) ستر الاعناقهن (ولا يدين)
زينتهن (كرره لبيان من يحل له الابداء ومن لا يحل له) انتهى
وفي تفسير الجلالين ما نصه (ولا يدين) يظهرن (زينتهن) الا ما
ظهر منها (وهو الوجه والكفان فيجوز نظره لاجنبي ان لم يخف فتنة
في احد وجهين والثاني يحرم لانه مظنة ورجح حسماً للباب) انتهى
(الشاهد الرابع) قال في حسن الاسوة بعد ما ذكر سبب نزول هذه
الآيات ما نصه (وبالجملة فلا يحل للمرأة ان تنظر الى الرجل لان
علاقتها به كعلاقته بها وقصدها منه كقصده منها . قال مجاهد اذا
اقبلت المرأة جلس ابليس على رأسها فزينها لمن ينظرها واذا ادبرت
جلس على عجزها فزينها لمن ينظر اليها) انتهى (الشاهد الخامس)
قال الله تعالى في سورة النور (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون
نكاحاً فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وان
يستعففن خير لهن) اه فلهذه الآية ايضاً مصرية بوجوب التستر
وحظر الكشف ولو ضمن البيوت على من لم يكن لها زوج الا ان كانت

لا تشتهي . قال صديق خان رحمه الله في حسن الاسوة مانصه (القواعد)
 اي العجائز اللاقي لا يطمعن في النكاح . فاما من كانت فيها بقية جمال
 وفي محل الشهوة فلا تدخل في حكم هذه الآية . ومعنى (ثيابهن)
 اي التي تكون على ظاهر البدن كالجلباب والرداء الذي فوق الثياب
 والقناع الذي فوق الخمار ونحوها لا الثياب التي على العورة الخاصة ولا
 الخمار فهذه لا يجوز وضعها . وانما جاز لهن وضع تلك لانصرف الانفس
 عنهن اذ لا رغبة للرجال فيهن فاباح الله لهن ما لم يباح لغيرهن . وقوله
 (غير متبرجات بزينة) اي غير مظهرات لما لانهن امرن باخفائها في
 قوله (ولا يدين) اما التبرج فهو الكشف والظهور للعيون والكشف
 في اظهار الزينة والمخاسن للرجال . وقوله (وان يستعففن خير لهن)
 اي وان يتركن وضع الثياب المذكورة كان خيراً لهن في حقهن واقرب
 للفقوي انتهى (قلت) انظر ما ابدع هذا التفسير واوضحه لمقاصد
 الشارع . (الشاهد السادس) قال الله تعالى في سورة الاحزاب (يا ايها
 النبي قل لاوليائك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن
 ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيماً) قال الفخر
 رحمه الله سبب نزول الآية انه كان في الجاهلية تخرج الحرة والامة
 مكشوفات يتبعهن الزناة وتقع التهم عليهن فامر الله الحرائر بالتجلبب
 ليعرفن انهن حرائر فلا يؤذين بالتعرض لهن . لان من تستر وجهها

مع انه ليس بعورة لا يطمع فيها انها تكشف عورتها) انتهى : قال
صديق خان رحمه الله (الجلابيب جمع جلباب وهو ثوب اكبر من
الخمار وهو الملاة التي تشتمل بها المرأة فوق الدرع والخمار قال
الجوهري الجلباب المخففة . وقال الشهاب ازار واسع يلتحف به قال
الواحدي قال المفسرون (يدين) اي يغطي وجوههم ورؤوسهم
الا عينوا واحدة وبه قال ابن عباس . وقال الحسن تغطي نصف وجهها .
وقال قتادة تلويه فوق الجبين وتشده ثم تعطفه على الانف وان ظهرت
عينها لكانت يستر الصدر ومعظم الوجه . وقال المبرد يرخيها عليهن
ويغطي بهن وجوههن واعطافهن) انتهى (قلت فهذا تفسير الآيات
الواردة بهذا الشأن واقوال علماء الامم الصريحة التي لا شبهة فيها ولا
غبار عليها . وكافي بالمؤلف ثبتته الله يضطرب من قول الامام البضاوي
واستظهاره بان هذه الاباحة مختصة في الصلاة والطيب والشاهد عليها
فقط والتحريم عام مطلق . لانه ينافي ما ذهب اليه ويخالفه : وعلى كل
قال لاتي يراهن مخالفات لما عليه جمهور نساء المسلمين هن اللاتي مرقن
من الشرع والحياء بوساوس دعاة السوء الذين يدعونهم الى التمدن
ويزعمون ان الشرع ما اوجب عليهن هذا التستر ولا يحظر عليهن
التبرج . ولنزيدنه ايضا حاشا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فتقول (الشاهد السابع) قال صديق خان رحمه الله اخرج ابو داود

واليهي وابن مردويه عن عائشة رضي الله عنها ان اسماء بنت ابي بكر
 رضي الله عنهما دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رفاق
 فاعرض عنها وقال يا اسماء ان المرأة اذا بلغت الحيض لم يصلح ان يرى
 منها الا هذا وأشار الى وجهه وكفيه (اهـ) ثم قال رحمه الله
 نصه (وانما رخص لها في هذا القدر لان المرأة لا تجدد بدا من مزاولة
 الاشياء يديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصاً في الشهادة
 والمحاكمة والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قدميها وخاصة
 الفقيرات منهن فيجوز نظره لا يجزي ان لم يخف فتنة في احد الوجهين
 والثاني يجرم لانه مظنة الفتنة ورجع حسماً للباب قاله المحلى (انتهى
) قلت اقوله (قاله المحلى) اي الجلال رحمه الله وقد تقدم نص قول
 الجلال في اخر الشاهد الثالث . واعلم يا اخي ان صاحبنا محرر المرأة
 احب ان يستشهد بهذا الحديث وبما قاله صديق خان رحمه الله لكن
 كأنه شعر بمخالفة بعض الفاظ الحديث وبعض كلام صديق خان
 لمقاصده فحرف في الحديث وفي كلام صديق خان ما توهمه مفيداً له .
 فاما الحديث فحذف منه لفظ (فاعرض عنها) وزاد فيه لفظ (وهذا)
 واما كلام صديق خان فابدل لفظ (النكاح) باللفظ (الزواج) وحذف
 من كلامه كل ما بعد قوله (الفقيرات منهن) فراجعته تجده : وقد
 نبهتك لهذا وسترى غيره ايضاً مثلاً تعتمد صحة مروياته ومنقولاته

قبل ما تراجعها من مواضعها (الشاهد الثامن) اخرج البيهقي وابو
 داود عن انس رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى فاطمة رضي
 الله عنها بعد قدومه فاعطاها ثوب اذا قصت به رأسها لم يبلغ رجلها
 واذا غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فلما رأى صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال
 انه ليس عليك بأس انما هو ابوك وغلامك) انتهى عن حسن الاسوة
 وغيره (التاسع) روى الشعراني رحمه الله في كشف الغمة يستدعيه عن
 جابر رضي الله عنه وروى صاحب الجليس الانيس حفظه الله عن
 مسلم واحمد وابي داود والترمذي والنسائي رحمهم الله عن جرير بن
 عبد الله البجلي رضي الله عنه ، وكل منهما قال سألت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن نظر النجاة فقال (اصرف بصرك) وفي رواية (اطرق
 بصرك) انتهى (العاشر) اخرج الترمذي عن علي رضي الله عنه انه قال
 اقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي لا تتبع النظرة فانما لك الاولى
 وليست لك الاخرى) انتهى عن كشف الغمة (الحادي عشر) وعنه
 عليه الصلاة والسلام (لا تبطن في رأس احدكم بمخيط من
 حديد خير له من ان يمس امرأة لا تحل له) انتهى عن كشف الغمة
 (الثاني عشر) عن علي رضي الله عنه انه قال (اردف النبي صلى الله
 عليه وسلم الفضل بن العباس ثم اتى الجرة فرماها فاستقبلته جارية شابة من
 ختم فساكتة عن مسألة فافتاها ولوى عنق الفضل فقال له العباس لم تلو

عنق ابن عمك يا رسول الله فقال رأيت شابا وشابا فلم آمن الشيطان
 عليهما) انتهى عن كشف الغمة (الثالث عشر) عن عمر رضي الله عنه
 انه قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تضع خمارها عند
 مشركة لان الله تعالى يقول (او نسائهن) انتهى عن كشف الغمة : فانظر
 كيف ان الخليفة الثاني فهم من كلام الله تعالى ان وضع الخمار اظهر
 للزينة المحرم ابدائها (الرابع عشر) اخرج ابو داود والترمذي عن
 نبيان مولى ام سلمة ام المؤمنين رضي الله عنها انها قالت كنت عند النبي
 صلى الله عليه وسلم وميمونة فاقبل ابن ام مكتوم فدخل عليه وذلك بعد
 نزول آية الحجاب فقال صلى الله عليه وسلم احجبامنه فقالنا يا رسول الله
 اليس هو اعشى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال عليه الصلاة والسلام افعما وان
 انما السمتا تبصرانه) انتهى عن كشف الغمة (الخامس عشر) اخرج
 ابو داود عن عائشة رضي الله عنها انها قالت (كان الركبان يمرون بنا ونحن
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا جازونا سدلت احدانا
 جلبابها من راسها على وجهها فاذا جاوزونا كشفناه) اهـ واخرج مالك
 رضي الله عنه عن فاطمة بنت المنذر انها قالت كنا نخرج وجوهنا ونحن
 محرمات اهـ عن حسن الاسوة (السادس عشر) اخرج مالك وابو داود
 عن محمد بن زيد عن امه رضي الله عنهم انها سألت ام سلمة رضي الله عنها
 ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب قالت تصلي في الخمار والدرع السابغ اذا

غيب ظهور قدميها : اه عن حسن الاسوة (السابع عشر) اخرج ابو داود
 عن حبة الكبي رضي الله عنه قال اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقباطي فاعطاني قبطية وقال اصدعها صدعين فاقطع احدهما قيصاً
 واعط الاخر امرأتك تختمر به وتجعل تحته ثوباً لا يصفها) اه عن حسن
 الاسوة فهذا بعض من كل مما قال الله ورسوله واجلاء علماء الامة في هذه
 المسئلة فانظروا يا اهل مصر هل هو مطابق لما عليه جمهور نساء المسلمين
 من التستر والتأزر ام لا . فان وجدتم مطابقاً فاستأوا هذا المجهود
 هذه الآيات والاحاديث واقوال العلماء المتقدمين كلها مدخلة في
 القرآن وكتب الحديث ومدسوسة على اجلاء العلماء المتقدمين من
 الامم الذين دخلوا في الاسلام فبدلوا هيئة الستار والحجاب الشرعيين
 كما زعم ام هي حتى لا ريب فيها واحكموا بما انزل الله وحيث بما
 اوردت من الادلة في هذا القسم كفاية فانتمكم على القسم الثاني من
 الحجاب (فاقول) يعلم كل ذي المام بالنار يخ الاسلامي ما نشأ وما ظهر
 من المذاهب والفعل والزيف والفساد عن مذهب تأويل القرآن العظيم
 وقد بالغهم صاحب المواقف احدي وسبعين فرقة . لكنه ما ظن انه
 سيقوم في مصر من يزيد في الطنبور نعماً جديداً : قباي قانون
 ناظر هذا الفاضل الذي يدعي ان آداب الرجل والمرأة سواء . ويوجب
 على الرجال الاحتجاب في البيوت كيلا ينظروا النساء في الاسواق .

وينتقد على الشارع اباحة كشف الوجه للرجال وانجاب ستروجه
 النساء : ما نقول لهذا الاديب الذي يرى ان لا فرق بين من تشاء
 في زوايا الازقة ومجتمعات الرقص وبين من تعري في خدر عام صالة
 بين والديها في الصلاح والتقوى . وتهذب بالآداب الاسلامية
 وتشب على الاخلاق الدينية : ما نقول لهذا اللبيب الذي يرى التستر
 منزلة للفسق والتكشف حصاناً من الحصانة : اليس من المبكيات
 المحزنات ان ترى مسلماً من ذوي الوجاهة والبيوت يبذل جهده المستطيع
 بالثبات ان الحجاب ليس من واجبات المسلمات وان التبذل والتبرج
 خير لهن ويقوم بنصره وترويج اضافيله بمضى علماء الامة ثم ترى
 عدداً ليس بقليل من مشاهير ارباب الجرائد المسيحية كصاحب
 الاهرام وامثاله يتصدون للاتقاد عليه والتنديد بكتابه ويرهنون على
 ضرورة بقاء نساء المسلمين على تسترهن وتجهين : فبينما لك يا وادي
 النيل حيث صرت مرشحاً وملجأ لاهل البدع والاهواء : وكافي
 بالمؤلف المذكور ما كاد يبرد غيظه بالفراغ جعبة صدره في الكلام على
 القسم الاول حتى عاودته الحدة مما راى في القرآن والحديث وكلام اجلة
 العلماء من وجوب الحجاب المرأة في بيتها فارسل سهام التعنيف
 والتنديد بما لا يجوز لاذن مؤمن ان تسمعه . فلنتركه وشأنه
 ونورد ما يتعلق من كلامه في مباحثنا ونستعين بالله تعالى على تقضه

واثبات صادق مذهبنا والله التوفيق : (القول الثالث) قال (اما
 ما يتعلق بالحجاب بمعنى قصر المرأة في بيتها والحفاظ عليها ان تغاط
 الجال فالكلام فيه ينقسم الى قسمين . ما يخص بنساء النبي صلى الله
 عليه وسلم وما يتعلق بغيرهن من نساء المسلمين . ولا اثر في الشريعة لغير
 هذين القسمين . اما القسم الاول فقد ورد فيه ما يأتي من
 الآيات (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن
 لكم . واذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب (ذلك) ليطهر لقلوبكم
 وقلوبهن وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تكبحوا (ازواجه) امن
 بعده ابدا ان ذلكم كان عند الله عظيما) (يا نساء النبي استن كآحد
 من النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض
 وقلن قولا معروفا وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى)
 ولا يوجد اختلاف في جميع كتب الفقه من اي مذهب كانت ولا في
 كتب التفسير في ان هذه النصوص الشريفة هي خاصة بنساء النبي
 صلى الله عليه وسلم امرهن الله سبحانه وتعالى بالتحجب وبين لناسب هذا
 الحكم وهو انهن لسن كاحد من النساء . ولما كان الخطاب خاصا بنساء
 الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت اسباب التنزيل خاصة بهن لا تنطبق
 على غيرهن فهذا الحجاب ليس بفرض ولا بواجب على احد من نساء
 المسلمين انتهى كلامه . ثم عزي هذه العبارة الاخيرة الى صحيفة (١٢٦)

من كتاب حسن الاسوة ثم قال (واما القسم الثاني . فغاية ما ورد في
 كتب الفقه . حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى فيه عن الخلوة مع
 الاجنبية وهو (لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذي محرم) قال ابن عابدين
 الخلوة بالاجنبية حرام الا للملازمة مدبونة مربية ودخلة خربة لو كانت
 عجم زاشوها . او بحائل . وقيل الخلوة بالاجنبية مكروهة كراهة
 تحریم . وعن ابن يوسف ليست بتحريم . وقال ان الخلوة المحرمة تنفي
 بالحائل وبوجود محرم او امرأة ثقة قادرة . وهل تنفي ايضا بوجود
 رجل آخر لم اره انتهى كلامه . وعزى كلام ابن عابدين الى صحيفة
 (٣٢٣) او (٣٢٤) من الجلد الخامس من الحاشية ثم قال (ربما يقال ان ما
 فرضه الله على نساء نبيه يستحب اتباعه للنساء المسلمين كافة . فيجب ان
 قوله تعالى (لئن كآحد من النساء) يشير الى عدم الرغبة في المساواة
 في هذا الحكم وينبها الى ان في عدم الحجاب حكما ينبغي لنا اعتبارها
 واحترامها وليس من الصواب تعطيل تلك الحكم مرضاة لاتباع الاسوة
 انتهى كلامه : وبعد ما ادعى ان بالتستر والحجاب حرج على
 النساء وان لا حرج في ديننا ونقل آيات عدم الحرج في الدين
 زعم ان سيدنا عمر رضي الله عنه ما كان يحجب زوجته في عهد
 خلافته وانه كان يدعوها للاكل مع الرجال الاجانب واورد
 حكاية عن صحيفة (٢٧١٦) من الجزء الخامس من تاريخ الطبري ثم

قال مانعه (وفضلاً عن كون الشرع لا يوجب ذلك الحجاب فإنه مجرد
عن الفائدة بل فيه مضرات شتى تأتي على بيانها في البحث الثاني) انتهى
مالنا فيه لزوم من كلامه ههنا وحيث كل ما بعده تمويه ومغالطة فانضرب
عنه صفحاً ولنكتف لاظهار بطلان ما ادعاه وما انكره (فاقول) اما قوله
ان هذه الآيات منحصرة الحكم بين الزوجات الطاهرات الخ فهذا
افتراء على الله وعلى ائمة دينه الذين اتهمهم بهذا القول الباطل وسوف
ترى ان شاء الله براهين كون احكامها عامة وان كان تنزيهاً خاصاً . ولو
كان اختصاص النزول بقصر الحكم على من نزل بحققهم للزم : انه محصور
اكثر احكام القرآن حيث لا خلاف بان نزول اكثرها كان بسبب
خاص اما عن سؤل واما عن حادثة حال . والاحكام الواردة في
الحديث كذلك وهذا لا يقوله الا جاهل او متجاهل ختم الله على قلبه :
واما قوله ان غاية ما ورد في كتب الفقه حديث الخلوة الخ فهذا افتراء
ايضاً وادعاه سوف تبلى عليك شواهد بطلانه ان شاء الله : وعلى
فرض عدم وجود نص في القرآن العظيم بوجوب حجاب نساء المسلمين
فهذا لا يكون دليلاً على كونه عادة مضرّة اخذها المسلمون عن بعض
الامم . لان الادعاء باخذه عن بعض الامم هو باطل كما برهننا عليه فيما
سلف . وحيث اجماع المسلمين متسلسل في مدّة الثلاثة عشر قرناً على
وجوبه والعمل به استناداً على ما صرح به الاحاديث الصحيحة

فدعوى المؤلف خرق للاجماع وانكار لنصوص الاحاديث الصحيحة :
 وقبل ايراد النصوص المصراحة بطلان اقاويله امهد بامور (الاول)
 لا يغرنك ما رأيت من كثرة التعظيم للقرآن والحديث فهذا
 يستعمله ارباب البدع تمويهاً على من لم يعرف عوائدهم في البأس بدعهم
 حلية دينية : دخلت يوماً لعند شاعرين مكار يوس احد اصحاب
 المقطف الآن وكان يومئذ مرتب حروف في مطبعة الاماري كان في
 بيروت فوجدت عنده على المكتب مصحفاً ومجموع العهدين فقلت
 له ارى عندك مصحفاً فما تعمل فيه . فقال اتبرك به لكونه كلام الله .
 فقلت له اذا سلمت كونه كلام الله وجب عليك الايمان بما فيه والا
 فانت تقول خلاف ما في قلبك فاقطع ولم يخرجوا يا (الثاني) اشرت
 آنفاً للعبارة التي عراها المؤلف لصحيفة (١٢٦) من كتاب حسن
 الاسوة : فاعلم ان هذا العز وغير صحيح لان صديق خان رحمه الله ما
 نقل هذه الآية في هذه الصحيفة بل اوردها في صحيفة (١١٣) اولا
 وجود لهذا العبارة في كلامه عن هذه الآية . بل هذه العبارة اوردها
 عن ابن عباس رضي الله عنهما في اخر تفسير قوله تعالى (لا جناح
 عليهن في اباتهن) ومع هذا التحريف الظاهر فاستدل له ساقط
 وسبأ في بيانه (الثالث) اني في نقل الآية عن كتابه وضعت لفظ (ذلك)
 ولفظ (ازواجه) بين هلالين لانه كتب الاول (ذلك) وصوابه

(ذاكم) ولفظ (ازواجه) غير موجود فيه (الرابع) رأيت آتقاً ما
 عزاه المؤلف لابن عابد بن . فاعلم ان هذا كلاماً ملفقاً من الدر
 وشرحه والحاشية في باب (النظر والمس) وحاصل قولهم الاتفاق على
 الحرمة . لكن صاحب الفية قال بکراهة التحريم . وانتفقوا على ان
 المراد بالخائل هو ان يكون كلا منهما في بيت اذا كانت الدار واحدة .
 والاتقاء المشروط بوجود المرأة الثقة هو بحق المطلقة مع زوجها
 في زمن العدة بشرط ان لا يكون فاسقاً ليس مع مطلق اجنبية
 فالخلوة مع مطلق اجنبية لا تنفي الا بوجود محرم : فانظر كيف
 اقتضب المؤلف ما اراد وترأساً ما لا يريد . ومع هذا فالذي اقتضبه
 تجده حجة عليه لاله : ولنرجع الى سياق كلامنا ونورد ما وعدنا به
 في شواهد (الشاهد الاول) قال الله تعالى في سورة الاحزاب
 (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول
 فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً . وقرن في بيوتكن
 ولا تخرجن تبرج الجاهلية الاولى واقمن الصلوة وآتين الزكاة
 واطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل
 البيت ويطهركم تطهيراً) اهـ فاقول اما ما ورد في تفسير هذه
 الآية عن اعيان العلماء (فالاول) قال البيضاوي رحمه الله (لستن
 كجماعة واحدة من جماعات النساء في الفضل) ان اتقين) مخالفة

حكم الله مرضى رسوله (فلا تخضعن بالقول) فلا تجبن بقولكن
 خاضعاً لينا مثل قول الريات (فيطعم الذي في قلبه مرض) فجور
 (وقلن قولاً معروفاً) حسناً بعيداً عن الرية (وقرن في يوتكن) من
 قريبقر (ولا تبرجن) تبخترن في مشيكن (تبرج الجاهلية الاولى)
 تبرجاً مثل تبرج النساء في الجاهلية القديمة . والجاهلية الاخرى ما بين
 عيسى ومحمد عليهما السلام . واقرن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله
 ورسوله (في سائر ما امركن بهونها كن عنه) انما يريد الله ليذهب
 عنكم الرجس (الرجس المذنب المذنب لعرضكم وهو تعليل لا مرهن ونهين
 على الاستئناس ولذلك عمم الحكم) اهل البيت ويطهركم (من
 المذاسي) تطهيراً (استعارة الرجس العصية والترشيح بالتطهير للتنفير
 عنها) انتهى (الثاني) قال الفخر الرازي رحمه الله (قوله تعالى
) لستن كأحد من النساء (اي فيكن ما لا يوجد في غيركن وهو
 كونكن امهات المؤمنين وزوجات خير المرسلين) ان ائقيتن) احتمل
 وجهين (احدهما) ان يكون متعلقاً بما قبله على معنى لستن كأحد ان
 ائقيتن فان الاكرم عند الله هو الاثني (وثانيهما) ان يكون
 متعلقاً بما بعده على معنى (ان ائقيتن فلا تخضعن) والله لا يمنعهن عن
 الفعل يمنعهن عن مقدماتها وهي المعاداة مع الرجال والالتقياد للفاسق
 بقوله (فلا تخضعن بالقول فيطعم الذي في قلبه مرض) اي فسق

(وقلن قولاً معروفاً) اي القول المتعارف عند الحاجة اليه المأذون
 به لازيادة عليه (وقرن في يوتكن) من القرار وقيل انه من الوار
 (ولا تهرجن تهرج الجاهلية الاولى) اي لا تكسرن ويحتمل ان
 يكون معناه لا تظهرن زينتك (انتهى) (الثالث) قال حديق خان
 رحمه الله في صحيفة (١١٣) من كتابه حسن الاسوة ما نصه (قال تعالى
) يا نساء النبي لستن كأحد من النساء (هل انتن اكرم علي ووثاكن
 اعظم لدي) (ان القيتن) بين سبحانه ان هذه الفضيلة لمن انما تكون
 للملازمة للنقوى لا لجرد اتصالها بالنبي صلى الله عليه وسلم (فلا
 تخضعن بالقول) اي لا تلن القول عند مخاطبة الناس كما تفعله المربيات
 من النساء ولا ترققن الكلام (فيطمع الذي في قلبه مرض) اي تجور
 وشهوة او شك وريبة او غفاق والمعنى لا تقلن قولاً يجرد المناق واما جرد
 به سبيلاً الى الطمع فيمكن والمرأة مندوبة الى الغلظة في المقال اذا
 خاطبت الاجانب لقطع الاطماع فيهن (وقلن قولاً معروفاً) اي حسناً
 مع كونه خشناً بعيداً من الريقة على سنن الشرع (وقرن في يوتكن)
 اي الزمنها (ولا تهرجن تهرج الجاهلية الاولى) التهرج ان تبدي المرأة
 من زينتها ومحاسنها ما يجب ستره مما تستدعي به شهوة الرجل وقد
 اختلف في المراد بالجاهلية قال ابن عطية انه اشار الى الجاهلية التي
 لحقها وادر كها فامر بالنقاة عن سيرتهن فيها وهي ما كان قبل الشرع من

سيرة الكفرة لانهم كانوا لا غيرة عند ثم فكان امر النساء دون حجة .
وجعلها اول بالنسبة الى ما كن عليه وليس المعنى ان ثم جاء عليه اخرى .
كذا قال وهو قول حسن . ويمكن ان يراد بالجاهلية الاخرى ما يقع في
الاسلام من التشبه باهل الجاهلية بقول وفعل (واثن الصلاة)
الواجبة (واثن الزكاة) المفروضة (واثن الله ورسوله) فيها امر ونهي
انتهى كلامه فيما يتعلق بموضوعنا وما بعده فهو في معنى اهل البيت ومن
هم وليس فيه كلمة واحدة مما عزاد اليه المؤلف (فاقول) قد تبين لك من
كلام هؤلاء الاجلة العلماء مخالفتهم ادعاء المؤلف المذكور من وجوه
(الاول) ان ضمير التفضيل متعلق بالقوى لا بالاستقرار في البيوت
كما زعم فيكون التفضيل تعليلاً للاستقرار فيصح ان يستتج عنه
تخصيص التعجب في البيوت بامهات المؤمنين دون غيرهن (الثاني)
ان التمييز الواقع مشروط بالقوى على احدا لا على اثنين فالتنيز غير متعلق
بالاستقرار البتة فناء وبه باطل (الثالث) ان لا خلاف بان
النزول خاص لكن الحكم عام . ونعم الحكم ليس من باب الاسوة كما
زعم بل من باب العمل بالنص المؤيد بالحديث : وقولنا بالنص من
وجهين (احدهما) قياساً على الاحكام الكثيرة الواردة في القرآن
المعظم وكان نزولها خاصاً والحكم فيها عاماً وقد ذكرنا القاعدة التي
عليها اجماع علماء الامة وهي ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب

(والوجه الثاني) حيث ان الآية اشتملت على ثمانية احكام عمومية الستة
الاخيرة منها معطوفة على الثاني فامن ذي المام باللغة والتفسير يجوز
القول بتعميم السبعة وتخصيص الواحد سيما انه معطوف عليه بل هذا
القول جهل محض او تجاهل بارد : والثمانية المذكورة هي الامر بالتقوى
وعدم الخضوع بالقول الموجب طمع ذوي الريبة وقول المعروف
والاقرار في البيوت وعدم التبرج واقام الصلاة وايتاء الزكاة واطاعة
الله واطاعة رسوله : ولا خلاف بان هذه السبعة واجبة على كل مسلمة
فالتامن واجب على كل مسلمة لا محالة : ثم لماذا لا يكون لنساء
المسلمين اسوة بامهاتهن زوجات الرسول عليه الصلاة والسلام وقد
امرهن الله بذلك ويكون لهن اسوة بنساء اعداء دينهن اللاتي منعهن
الله وحذرهن من تقليدهن واتباعهن : قال تعالى (لقد كان لكم في
رسول الله اسوة حسنة) او حيث لا خلاف بانه صلى الله عليه وسلم حجب
نسائه فامثالاً لامر الله بالاسوة الحسنة صار من الواجب حجب
نساء امته : وحاصل القول ان تقيح حجب النساء ومنع التماسي
بالزوجات الطاهرات كلام لا ينجس عليه من يخشى اخرته ويثق بربه :
وما ظرف تأويل صديق خان الجاهلية الاخرى . فلمعري انه كلام
يلبس صاحبنا المؤلف لبساً (الشاهد الثاني) قوله تعالى في سورة
الاحزاب (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم

الى طعام غير ناظر من اناه ولكن اذا دعيتهم فادخلوا فاذا اطعمتم فانتشروا
 ولا مستأنين لحديث ان ذاكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله
 لا يستحي من الحق واذا سالتموهن متاعاً فليسألوهن من وراء حجاب ذلكم
 اطهر لقلوبكم وقلوبهن (الاية فهذه الآيات انزلت بحق الزوجات
 الطاهرات لكن الحكم فيها عاماً بلا خلاف وما رواه محمد صديق
 خان رحمه الله في صحيفة (١٢٦) من كتابه حسن الاسوة عن ابن
 عباس رضي الله عنهما واتخذوا المؤمنات المذكور حجة على التفصيل فهو
 غير صحيح ولم يقل به احد من الفقهاء والمفسرين البتة : قال الامام
 اليعاقبة رحمه الله وروى انه لما نزلت آية الحجاب (اي الاية المتقدمة)
 قال الآباء والابناء والاقارب يا رسول الله اوتكلمهن ايضاً من وراء حجاب
 فنزل قوله تعالى (لا جناح عليهن في ابائهن الآية انتهى : فهذا الحديث
 نص صريح بالتعميم : واما الثغر الرازي رحمه الله فاشبع التفسير في
 نحو صحيفتين وما خصص الحكم البتة بل صرح بتعميمه وانا نقل بعض
 ما صرح فيه بالتعميم قال (وردت الآية جامعة لآداب منها المنع من
 اطالة المكث في بيوت الناس) وقال (وفيه لطيفة وهي انه عند
 الحجاب امر الله الرجال بالسؤل من وراء حجاب ويفهم منه كون المرأة
 محجوبة عن الرجل بالطريق الاولى : وعند الاستثناء قال تعالى (لا
 جناح عليهن او قد قدم الآباء لان اطلاقهم على بناتهم اكثر ثم الابناء

ثم الاخوة وذلك ظاهر وقوله تعالى (ولا نسائهن) مضاف الى المؤمنات
حيث لا يجوز التكشف للكافرات البتة . وقوله تعالى (ولا ما مآكت
آيانهن) هذا بعد الكل فان المفسدة في التكشف لم ظاهرة . ومن
الائمة من قال ان المراد بهم من كان منهم دون البلوغ (اه واما صديق
خان رحمه الله الذي نسب المؤلف بآخر كلامه الذي ذكره من ابن
عباس رضي الله عنهما وترك ما قبله على عادة المعالطين فانه بعد ما نقل
قوله تعالى (لا جناح عليهن) الآية قال (فهو لا لا يجب على نساء رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا على غيرهن من النساء الاحتجاب منهم في
روية وكلام (ولا نسائهن) اي النساء المؤمنات لان الكافرات غير
ما مؤمنات على العورات والنساء كلهن عورة فيجب على ازواج النبي صلى
الله عليه وسلم الاحتجاب عنهن كما يجب على سائر المسلمات) انتهى
كلامه (فاقول) حيث لا خلاف بين علماء المسلمين من كل مذهب
ونحلة بان هذا الاستثناء عام وعلى هذه الآية بنيت الاحكام المتعاقبة
فيه . وانت تعلم ان الاستثناء فرع من الاصل الذي هو الحجاب . فلو
قلنا تخصيص الاصل للزم عنه تخصيص الفرع لامتناع تعميم الفرع
حال كون الاصل خاصا . وحيث وقع الاجماع على تعميم الفرع
فالاصل عام لا محالة . بل القول بتخصيصه غير معقول . اعني كيف نقول
لامرأة ان الله قد اباح لك الظهور على ابيك وابنتك وكذا وكذا حال

كونه تعالى ما اوجب عليها التعجب عن غيرهم فضلاً عنهم . فما هذا
 وامثاله الا وسوس شيطانية عمن الله منها : نوعي تقدير صحة ما ذهب
 بنا وبناؤه من اختصاص آيات سورة الاحزاب فكيف يمكن التصرف
 بآية سورة النور الآتي ذكرها المصروفة بتعميم آيات سورة الاحزاب
 فتأمل (الشاهد الثالث) قال تعالى في سورة النور (يا ايها الذين امنوا
 لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم) التي تسكنونها فان الاجر والمعير ايضاً
 لا يدخلان الا باذن (حتى تستأنسوا) اي تستأذنوا (وتسلموا على
 اهلها) بان تقولوا السلام عليكم . أدخل . وعنه صلى الله عليه وسلم
 (التسليم ان يقول السلام عليكم . أدخل ثلاث مرات فان اذن له دخل
 والارجع) ذلكم خير لكم (الاستئذان والتسليم خير لكم من ان
 تدخلوا بغتة . وروى ان رجلاً قال للنبي عليه السلام : استأذن على امي
 قال نعم قال لا خادم لها فيري . استأذن عليها ككاد خلت . قال اتعجب
 ان تراها عريانة قال لا . قال فاستأذن (لعلكم تذكرون) وتعلموا
 ما هو اصلح لكم (فان لم تجدوا فيها احداً) يا ذن لكم (فلا تدخلوها
 حتى يؤذن لكم) حتى يأتي من يأذن لكم فان المانع من الدخول ايسر
 الاطلاع على العورات فقط بل وعلى ما يخفيه الناس عادة (وان قبل
 لكم ارجعوا فارجعوا) ولا تلحوا (هو اذكى لكم) الرجوع اطهر لكم
 مما لا يخلوا الاحاح والوقوف على الباب عنه من الكراهة وترك المروءة

او انفع لدينكم ودينكم (والله بما تعملون عليم) فيعلم ما تأتون وما تذكرون
 مما خوطبتم به فيجازيكم عليه انتهى عن البيضاوي رحمه الله وقال الفخر
 الرازي رحمه الله « اعلم انه تعالى عدل عما يتصل بالزيمي والقذف وما
 يتعلق بهما من الحكم الى ما يليق به . لان اهل الأفك انما وجدوا
 السبيل الى بهتانهم من حيث اتفقت الخلوة فصارت كأنها طريق التهمة
 فاجب الله تعالى ان لا يدخل المريب غير الابعدا الاستئذان والسلام
 لان في الدخول على غير هذا الوجه وقوع التهمة وفي ذلك من المضرة
 ما لا يخفاء فيه . واما عدد الاستئذان فروى عن جندب وابي موسى
 الاشعري رضي الله عنهما عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال « اذا
 استأذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فلا يرجع » اه « فان قلت « افلا يجوز
 وقوع شيء مع الاستئذان » قلت « هذا بعيد ونادر جدا . لان المرأة
 المحجوبة العارفة بان زوجها او وليها لا يرضى بدخول اجنبي عليها
 يبعد كل البعدان تأذن لاجنبي بالدخول الى دارها خوفا من التهمة .
 هذا اذا كانت مصانة واما غير المصانة فكذلك تخاف من مجي زوجها
 او غيره من محارمها او نساء مخدرات على حين غفلة فلا يكون لها عذر
 ولا وجه لدفع التهمة عنها والرجل كذلك اما اللاتي لا حجاب عندهن
 والقرن مخالطة الاجانب واعتدن قبول كل زائر سواء وجد الرجل
 صاحب الدار ام لم يوجد اذن بذلك ام لم يأذن فالاستئذان عندهن

وعنده على حد سواء . والاعجب من عدم التحجب عند اولئك المتقدمين
 حظر دخول الزوج او غيره لغرفة المرأة بدون اذنهما كما كان الامر
 عظيماً سيما اذا كانت الخلوة مع احد كهنة الدين فهناك السؤال محظور
 فضلاً عن الدخول . فتأمل (الشاهد الرابع) قال تعالى في
 سورة النور (يا ايها الذين امنوا ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم)
 الى قوله تعالى (كذلك يبين الله لكم اياته والله عليم حكيم) اه قال
 البضاوي رحمه الله (ليس في هذه الآية ما ينافي آية الاستئذان فينسحبها
 لان هذه في الصبيان والماليك وتلك في الاحرار البالغين . وقوله تعالى
 (كما استأذن الذين من قبلهم) الذين بلغوا من قبلهم في الاوقات
 كلها انتهى وقال الفخر الرازي رحمه الله (السؤال الرابع)
 الامر بالاستئذان هو مختص بالملوك ومن لم يبلغ الحلم او يتناول الكل
 من ذوي الرحم والا جنبي . وايضاً لو كان المملوك من ذوي الرحم هل
 يجب عليه الاستئذان (الجواب) اما الصورة الاولى فتعم اما للعموم
 قوله تعالى (لا تدخلوا بيوتنا غير بيوتكم حتى تستأنسوا) وبالقياس على
 المملوك ومن لم يبلغ الحلم بطريق الاولى . واما الصورة الثانية فيجب عليه
 الاستئذان للعموم (الآية) اه فهذا دليلنا من كلام الله تعالى ومما قاله من
 علمهم الله تأويله (وهل بعد الحق الا الضلال فاني يوفكون) واما ما
 جاء في ذلك عن الرسول عليه الصلاة والسلام مما لم ترعين المواف

منه سوى حديث الخلوة فنورد منه ما يفتح الله به (ومن لم يجعل الله
 له نورا فاما له من نور) (الاول) اخرج الامام احمد رضى الله عنه عن ام
 سلمة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (اذا كانت
 لاحدا كن مكاتب وكان له ما يؤدي فلتعجب منه) انتهى عن حسن
 الاسوة (الثاني) عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه انه قال خطبت امرأة
 فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (انظرا اليها فانه اخرى ان يؤدم
 بينكما) فاتيت اهلها فذكرت لهم فنظر احد والديها الى صاحبه فتمت
 فخرجت فقالت الجارية علي الرجل فرجعت فرمقت ناحية خدرها
 فقالت ان كان رسول الله امر لك ان تنظر الي فانظر والا فاني اخرج عليك
 ان تنظر فنظرت اليها فتزوجتها انتهى عن كشف الغمة وحسن الاسوة
 وغيرهما : وقد استشهد المؤلف بهذا الحديث في صعيقة (٦٢) ولكنه
 اخذ منه ما وافق غاية وهو قوله (انظرت اليها) قال لا قال انظر اليها
 فانه اخرى ان يؤدم بينكما او ترك ما بعده مع ان هذا الحديث اصل من
 الاصول المجمع عليها في مسئلة الحجاب وابهاحة النظر للوجه واليد من
 بشرط قصد الزوج لكن المؤلف لما زعم ان اية الحجاب مخصة
 بالزوجات الطاهرات ورئ ان هذا الحديث يصرح بكون المرأة
 المخطوبة كانت محجوبة وامتعت عليه الا بامر من رسول الله كما ان
 توقف ابويها عن اجابة طلبه نص صريح على ان الحجاب كان عاما

ارتكب الخذف منه مروياً عن جابر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخافون امرأة لا تحل له ليس معها ذو محرم لها الا كان ثالثهما الشيطان انتهى عن كشف الغمعة : واعلم ان هذا هو الحديث الذي زعم المؤلف انه غاية ما جاء في كتب الفقه فيما يتعلق بالحجاب ولا يخفى على ذي عقل ان هذا الحديث لا يتصرف في مسألة الحجاب فقط بل ظاهره يختص بالحلوة ومفهومه يتناول الحجاب : ومعلوم ان الحلوة شيء والحجاب شيء آخر فالحلوة تحرم مع كل امرأة اجنبية حرة كانت او أمة شابة او عجوزاً كما تحرم مع الامرء المشتهين مع ان الحجاب غير واجب على الامم والأمرء (الرابع) اروي الشعراني رحمه الله في كشف الغمعة ان عمر رضي الله عنه كان يضرب بالدرة من يدخل على النساء من اقارب الزوج او من اقارب الزوجة ويقول لا تدخل وقيم على الباب وقل لكم حاجة انريدون شيئاً : انتهى فهذا فعل عمر رضي الله عنه الذي زعم المؤلف انه ما كان يجب زوجته ام كنوم ابنة علي رضي الله عنهما عن الرجال الاجانب ونسب ذلك الى الطبري والله اعلم من المفقري على من لو جازت النبوة لاحد بعد خاتم الانبياء لجازت له (الخامس) اروي ايضا رحمه الله عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (لأن زحم الرجل خنزير متلطخ بطين

او حجة خير له من ان يزحمه مكبه منكب امرأة لا تحل له اه (السادس)
 وروى ايضا رحمه الله عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (اذا
 كانت احدا كن عبدها فليبرها ما بقي عليه شي من كتابه فاذا قضاه افلا
 تكلمه الا من وراء حجاب) اه (السابع) وروى ايضا رحمه الله عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام انه قال (ليس للمرأة نصيب في الخروج الا مضطرة
 وليس لها نصيب في الطريق الا الخواشي) اه ثم قال في شرحه . ومعنى
 مضطرة اي لما لا بد لها منه من حوائج الاكل والشرب ونحو ذلك اذ لم يكن
 لها من يكفيها ذلك اه (الثامن) اخرج احمد وابن خزيمة وابن حبان عن ام
 حميد انها جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت (يا رسول الله اني
 احب الصلاة معك . فقال قد علمت انك تحبين الصلاة معي
 وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك
 خير من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير من صلاتك في
 مسجدك ومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في
 مسجدي) انتهى قال ابن خزيمة وهذا دليل على ان قوله عليه الصلاة
 والسلام (صلاة في مسجدي هذا افضل من الف صلاة في سواه من
 المساجد) انما اراد به صلاة الرجال دون صلاة النساء) انتهى عن حسن
 الاسوة (التاسع) اخرج احمد عن ام سلمة رضي الله عنها عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال (خير مساجد النساء قعر بيوتهن) اه عن

حسن الاسوة (العاشر) روى الطبراني في الاوسط مرفوعاً عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام (المراة غيرة وانها اذا خرجت من بيتها استشرفها
 الشيطان وانها لا تكون اقرب الى الله منها الا في قعر بيتها) اهـ عن حسن
 الاسوة قال رحمه الله (استشرفها) اي انتصب ورفع بصره اليها وهم
 بها لانها قد تعاطت سبباً من اسباب تسلطه عليها وهو خروجها من
 بيتها اهـ (الحادي عشر) اخرج السقلا النسائي عن ابي هريرة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يحل لامراة تؤمن
 بالله واليوم الاخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا ومعهما محرم لها) اهـ عن
 حسن الاسوة (الثاني عشر) اخرج البخاري وابوداود والترمذي رحمهم
 الله عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال (لعن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المخشيين من الرجال والمترجلات من النساء وقال اخرجوهم من
 بيوتكم) اهـ عن حسن الاسوة قال رحمه الله المترجلة هي التي تشبه
 بالرجال في هيئتهم واحوالهم واخلاقهم وافعالهم اهـ (قلت) اللادخول
 تحت اللعن تدعوهن وانت الناصح الامين (الثالث عشر) اخرج مسلم
 رحمه الله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم (يا معشر النساء تصدقن واكثرن من الاستغفار فاني رايتكن
 اكثر اهل النار) قالت امراتهن وما لنا اكثر اهل النار قال تكثرن
 اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب لدي اب

متكن اقلت ما نقصان العقل والدين . قال (شهادة امرأتين بشهادة
 رجل وتمكث الايام لا تصلي) اهـ فهذه غرفة من بحر الاحاديث الواردة
 بهذا الخصوص . وبكل ما قلته لم اقل حديثين متشابهين بل كل
 حديث تجد فيه ما لا تجد في غيره . فمن ير د الله هدايته وشرح صدره
 للحق يرى بكل واحد منها الكفاية الوافية : ولختتم هذا الفصل بعبارة
 من كتاب (الاسلام) للكونت (هنري) عن اصله المترجم بقلم جناب
 الاحمدي الفاضل احمد فتحي بك وفقه الله لكل خير لعلم تجد في عين
 محرر المراجعة قولاً : قال في صحيفة (٦٥) من الترجمة قال موسيو (رينيل)
 اننا لو رجعنا الى زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) لو كان ظهوره لما وجدنا
 عملاً يفيد النساء اكثر مما اتاه عليه السلام فمن مدينتي تبين باور
 كثيرة وفي القرآن آيات ساميات في حقوقهن وما يجب لهن على
 الرجال : فمنها ما يختص بتحريم الا يجوز من اللذائذ معهن . ومنها ما
 يوصي بالحشمة والوقار في استعمال ما باحه الله . وقد اخذ الصحابة عن
 النبي (عليه السلام) كثيراً من الاوامر المشددة التي تحرم الاسترسال
 مع الشهوة وعدم التسك بقواعد معصية والكمال فلا يجوز للخطاب ان
 يرى من مخطو بته غير وجهها او يديها ومن الجناح على المسلم ان يرفع
 بصره الى امرأة لا يريد ان يتزوجها . جاء في الانجيل (من نظر الى امرأة
 نظر شهوة فقد ذنّب بقلبه) او يقول المسلمون (زنا العين اشد حرمة من زنا

(الصدور) هذه او امر عاصمة تسوى بين الجريمة وبين مجرد الشهوة وتحرّم
 النظر الى زوجة الغير وليس من يعيها الا المسلمون لان نساءهم محتجبات
 عن العيون . ويرى القاري . من جميع تلك الآيات مقدار اهتمام النبي
 (عليه السلام) بمنع عوامل الفساد الناشئة عن التعشق بين المسلمين
 لكي يجعل الازواج والآباء في راحة ونعيم . وربما كان الانجيل اكثر
 تدقيقاً وانه كفي التشديد ولكنه لا يحمل به الا قوم خصهم الله بمواهب
 الكمال وهم قليلين . اما البقية من الامة فليس لهم اخلاق اطهر من
 اخلاق الامم المتدنية بغير النصرانية . لكن شريعة القرآن جاءت
 ما طافه وجهور المسلمين بلا حفظها ويحري على مقتضاها وقد ارسوا
 النظافة والاعتناء بالتمحمة عملاً بما جاء في القرآن وفي الحديث فكانت
 لهم من ذلك اخلاق مخصوصة بهم وتولدت في نفوسهم ملكات الحشمة
 والوقار وجاء هذا ما غير الآداب الامم المتدنية اليوم على خط مستقيم
 ومن يلا ما عساه كان يحدث عن ميل الشرقيين الى الشهوات لولا هذه
 التعاليم والفروض . والفرق بين الحشمة عند المسلم وبينها عند المسيحي
 كما بين السماء والارض . فالمسلم يخرج نظره ويستحي من مرأى
 الاعلانات التي ينشرها الغربيون ومن راقصاتهم في لباس كائن به
 عراة . ومن حفلات الرقص حيث النساء خالعات العذار كاشفات
 المناكب ومن جميع ملاحيننا التي لا تمتاز عن بعضها الا برقة ما يستر وجهه

الحياة: رايت ذات يوم في سراي الوزير مصطفى بالجزائر قوماً من
الشيخ رؤساء القبائل اجابوا الله نومة ليزدان المكان بوجودهم وهم من
افاصي الصحراء حيث صفاء الاخلاق وطهارة العادات عليهم البرانس
وعلائم العزة والوقار تعلق جباههم ينظرون الى المسيحيات رائحات
غاديات وهن عراة الصدور تحت ذراع من يتقدمهن من الرجال
وقلوبهم ملئت من الاحتقار ومن كان من بين اولئك الشيخ غير
متسك قدام جميع العوائد القومية كانوا يخيلون بانهم لا يشاهدون حالة
اعتادها الا فرنج تترنج النفس بل ينظرون الى مجتمع انطلقت فيه
الشهوات ورفع فيه رقع الحياة عن الوجوه فاستباح كل واحد ما اراد كما
يقع ذلك مرة في كل سنة عند الزنوج او بعض قبائل العجم حيث ياتي
الاسافل من الامة مثل تلك الفعال ولكنهم عند وقوع نظرهم بين الجمع
على رؤساء المصالح الذين هم اصحاب الامرة عليهم كانوا يرجعون من
وهمهم ويعلمون ان ما يشاهدون من المناظر حقيقة اعتاد اولئك
القوم عليها. هنالك يحول بخواطرهم تعالىهم شرعهم وبعض شأن القرآن
في قلوبهم عندما تقف آدابه بالمشهد الفجعل الذي هم فيه او قل
للموء منات يفضضن من ابصارهن ويحفظن فر وجهن ولا يدين
زينتهن (البعولتهن) الآية (يا ايها النبي قل لازواجك وبناتك
ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن) الآية وقاما تسبيح

امراة غير شابة ان تكون بلباس اقل من ذلك حشمة وكالاً انتهى
 كلامه فتأمل ولا تعجب من رجل فرنساوي منصف يتكلم بهذا الكلام
 ومن المؤلف العربي المسلم الذي يدعو قومه لمثل ما وصفه الفرنسي
 من البذاءة وخلع نقاب الحياء فالزمان لا يخلو من نصراء الحق ودعاة
 الباطل واعوانه

﴿فصل فيما أحل للنساء وحظر عليهن من الطيب والحلي﴾
 لما كان لهذا الفصل وللفصول الأخيرة تأني بعدد يتعلق بأحكام الحجاب
 رأيت ان اذكر ما جاء بحقه من الآيات والحديث (الاول) اخرج ابو
 داود عن عائشة رضي الله عنها قالت قدمت هذا يامن النجاشي فيها خاتم
 من ذهب فاخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود او ببعض اصابعه
 معرضاً عنه ثم دعا امامة بنت ابي العاص من بنات زينب فقال تعلى بهذا
 يا بنية انتهى عن حسن الاسوة (الثاني) اخرج النسائي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه قال انت امرأ قال النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله سوارين من ذهب فقال سوارين من نار فقال طوقاً من ذهب فقال
 طوقاً من نار فقال قرطين من ذهب فقال قرطين من نار (وكان
 عليها سوارين من ذهب فرمت بهما وقالت ان المرأة اذا لم تنزى لزوجها
 صلت عنده فقال صلى الله عليه وسلم (ما يمنع احداكن ان تضع
 قرطين من فضة ثم تصفره بزعفران) انتهى عنه ايضاً (الثالث) اخرج ابو

داود والنسائي عن اخت الحذيفة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا معشر النساء أما كنن في الفضة مائحتين به ليس منكن امرأة تملي ذهباً وتظهره إلا عذبت به) اه عنه (الرابع) اخرج النسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الذهب الا مقطعا، والمقطع الشيء اليسير نحو الشنف والخاتم للنساء وكره الكثير للسرف والخيلاء وعدم اخراج الزكاة منه اه عنه

✽ في الخضاب ✽

(الخامس) اخرج ابوداود والنسائي عن كريمة بنت همام ان امرأة سألت عائشة رضي الله عنها عن خضاب الحناء فقالت لا بأس به لكي اكرهه لان حبيبي صلى الله عليه وسلم كان يكره ريحه وعنهما رضي الله عنهما قالت لو ماتت امرأة من وراء ستار يدها كتاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبض يده وقال ما ادري أي يد رجل ام يد امرأة فقلت بل يد امرأة فقال لو كنت امرأة لغيرت اظفارك. يعني بالحناء اه عنه ايضا (قلت) تأمل في هذا الحديث تجد فيه ثلاثة امور من اهم ما نحن فيه (احدها) دلالة أيمان المرأة بالكتاب من وراء ستار على احتجاب عموم النساء في زمانه عليه الصلاة والسلام حتى منه مع تحقق عصمته (وثانيهما) عدم انكاره عليها ذلك فلو كان غير مفروض على عموم النساء لما جاز سكونه صلى الله عليه وسلم وهو الصادع بأمر ربه الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر والمقيم الناس على حدود الشرع (وثالثها) انكاره عليها ترك
يديها كيدي الرجال . فاذا كان المرشد الكامل انكر من ترك ايديهن
كأيدي الرجال فاي مؤمن بما جاء به يعتقد رضائه عليه الصلاة والسلام
بغروجهن في مصاف الرجال ودخولهن في اعمال الرجال وانصافهن
بصفات الرجال (سبحانك هذا بختان عظيم) ومنها ان هند بنت عتبة
قالت يا رسول الله يا يعني فقال (الا ابايعك حتى تغيري كفيك كأنهما
كفاسبع) يعني بالحناء . اهـ وهذا مثل الذي قبله

❦ في الطيب ❦

(السادس) اخرج الترمذي والنسائي عن ابي هريرة رضي الله عنه
انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (طيب الرجال ما ظهر ريحه
وخفي لونه . وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه) اهـ (السابع) اخرج
اصحاب السنن عن ابي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم (كل عين زانية وان المرأة اذا استعطرت ثم مرت بالمجلس فهي
زانية) اهـ عن حسن الاسوة . قال رحمه الله استعطرت اي تطيبت . اهـ

❦ في الخلق والوصل ❦

(الثامن) اخرج النسائي عن علي رضي الله عنه انه قال (نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان تخلق المرأة رأسها لانت فيه تشبه بالرجال) اهـ
(التاسع) اخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن أسماء أنها قالت سألت امرأة

رسول الله صلى عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي اصابتها الحصبة
فتمزق شعرها واني زوجتها اغا صل فيه . فقال (عن الله الواصلة
والمستوصلة) اهـ واخرجنا ايضا عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة : اهـ
عنه ايضا

❦ في اللباس ❦

(العاشر) اخرج ابو داود عن ابن ابي مليكة انه قال قيل لعائشة رضي الله
عنها هل تلبس المرأة نعل الرجل . فقالت قد لعن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المترجلة من النساء اهـ فانظر كيف ان ام المؤمنين رضي الله عنها
حسبت لبس النعل ترجلا فادخلت فاعلته تمت اللعنة فاقولك فيما
يدعوهن اليه المؤلف واخوانه من الترجل (الحادي عشر) اخرج
الترمذي والنسائي عن ابي موسى رضي الله عنه برفعه (حرم لباس الحرير
على ذكور امتي وأهل لانائهم) اهـ (الثاني عشر) اخرج مسلم عن ابي
هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (صنفان
من اهل النار لم ارها . قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها
الناس . ونساء كاسيات عاريات مائلات رؤوسهن كاستمة
البخت لا يدخان الجنة ولا يرحن ريحهن وان ربحها ليجد من مسيرة
كذا وكذا) اهـ عن حسن الاسوة: قال رحمه الله معنى (كاسيات

عاريات) اي يستمن بعض اجسامهن ويكشفن بعضها او يلبسن ثياباً
 رقيقة نصف ما تحتها فين كاسيات في ظاهر الامر عاريات في الحقيقة
 ومعنى امثلاث اي زائغات عن طاعة الله تعالى وما اوجب عليهن
 ومعنى اميلات) اي يعلمن غيرهن ذلك ويملن للشر ويستملن الرجال الى
 الفتنة. ومعنى ادواوسهن كاسنمة البخت اي يكبرنها بصلاة الشعر او بما
 يضعنه عليها فتصير كاسنمة البخت اه (قلت) انظر بعين بصيرتك ترى
 ان هذا الحديث من معجزاته صلى الله عليه وسلم لانه اخبار عن حال
 غائبة تأتي في آخر الزمان وقد رأيناها نحن. فاحصحاب السياطم
 انطواشبة وظلمة الشرطة وامثالهم الذين لا يلقون كرباح الجلد من ايديهم
 ويضربون الناس ظلوا وغنوا وما النساء فهن الاوريات واللاتي
 يقلدنهن ولا جرم ان قوله (ميلات) يشمل الداعين لتقليدهن والخروج
 ورائهن والعمل بامثالهن رجالات كانوا ونساء نوارجع لما تقدم اتقا عن
 كتاب (الاسلام) نجد فيه الصفات الواردة في الحديث تماماً

❦ فصل في الحمام وما جاء فيه ❦

(روى الحاكم) عن عائشة رضي الله عنها انها قالت سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول (الحمام حرام على نساء امتي) اه (وروى) ابن حبان
 والحاكم والطبراني عن ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه يرفعه (من
 كان يؤمن بالله واليوم الآخر من نسائكم فلا يدخل الحمام) اه (وروى)

أحمد عن عمر رضي الله عنهما نحو ذلك (وروى) الطبراني عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمام . فقال (الله سيكون بعدي حمامات ولا خير في الحمامات للنساء فقالت يا رسول الله انهن يدخلنه بازار . فقال لا وان دخلنه بازار ودرع وخمار وما من امرأة تنزع خمارها في غير بيت زوجها الا كشفت الستور فيما بينهما وبين ربها) اهـ (وروى) الترمذي والنسائي والحاكم عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير ازار ومن كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليته الحمام من غير عذرو ومن كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها الحجر) اهـ عن حسن الاسوة

❦ فصل فيما جاء في حق اتباع الجنائز وزيارة القبور ❦

(الخرج) اصحاب السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج) اهـ (والخرج ابن ماجة وابو يعلى عن علي رضي الله عنه انه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا نسوة جلوس . فقال ما يجلسكن . قلن نتظر الجنائز . قال هل تعلمن . قلن لا . قال هل تحملن . قلن لا . قال هل تدلين فيمن يدلي . قلن لا . قال فارجمن ما زورات غير ما زورات : اهـ (والخرج) ابو داود والنسائي عن عمرو بن العاص انه

قال (قبرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ميتاً فلما فرغنا وانصرفنا معه
 حازي باب الميت فإذا امرأة مقبله اظنه عرفها فاذا هي فاطمة رضي الله
 عنها فقال ما اخرجك من بيتك قالت اتيت اهل هذا الميت فرحمت
 اليهم ميتهم او قالت عزيتهم به . فقال لعلي بلغت معهم الكدا . قالت
 معاذ الله وقد سمعت تذكريها ما تذكري فقال لو بلغت معهم الكدا وذكر
 تشديد في ذلك الى هنا رواية ابي داود . وفي رواية النسائي زيادة
 قوله (لو بلغت معهم ما رأيت الجنة حتى يراها جديك) انتهى عن
 حسن الاسوة وقال رحمه الله الكدا هي المقابر اقلت قد تبين من هذه
 الاحاديث الا باحة للنساء من اهل الميت فقط وقت الدفن والحظر
 عليهن بعده وعلى غيرهن مطلقاً والله اعلم

المبحث الثاني في تعدد الزوجات وما يتعلق فيه وفيه فصول
 قدم القلم وسعت النفس مما ناقشنا فيه حضرة المؤلف لكن ما
 تذكرنا المسئلة من الاهمية كما ترى فلنناظره في هذا الموضوع مناظرة
 بسيطة فنقول : ان المؤلف قدم فصلاً قبل ان يتكلم عن مسئلة تعدد
 الزوجات والتسري جملة كالتهديد بين يدي حكمه البالغة حد الاعجاز
 وتوجه بعنوان (العائلة والزواج) اشحن فيه ما شاء من بدع الآراء واخذ اليل
 الاقوال . فلنأخذ بناصيته ونفصله بفصل ان شاء الله ثم تعقب ما بعده
 ولا حول ولا قوة الا بالله

❖ الفصل الاول ❖

قال (رأيت في كتب الفقهاء انهم يعرفون الزواج بأنه عقد يملك به
الرجل بضع المرأة وما وجدت فيها كلمة واحدة تشير الى ان بين الزوج
والزوجة شيئاً آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الجسدانية وكما يخالفه عن
الاشارة الى الواجبات الادبية التي هي اعظم ما يطلبه مذهبان كل منهما
من الآخر وقد رأيت في القرآن الشريف كلاماً ينطبق على الزواج
ويصح ان يكون تعريفاً له ولا اعلم ان شريعة من شرائع الامم التي وصلت
الى اقصى درجات التمدن جاءت باحسن منه . قال الله تعالى (ومن
آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة
ورحمة) . والذي يقارن بين التعريف الاول الذي فاض من علم الفقهاء
علينا والتعريف الثاني الذي نزل من عند الله يرى بنفسه الى اي درجة
وصل انحطاط المرأة في رأي فقهاءنا ومري منهم الى عامة المسلمين . ولا
يستغرب بعد ذلك ان يرى المنزلة الوضيعة التي سقط اليها الزواج حيث
صار عقداً قابلاً ان يفتق الرجل بجسم المرأة لئلا يذبحه وتبع ذلك ما تبعه من
الاحكام الفرعية التي رتبوها على هذا الاصل الشنيع فهذا النظام الجليل
الذي جعل الله اساسه المودة والرحمة بين الزوجين الى امره بفضل علمائنا
الواسع الى ان يكون اليوم آتياً يستناع في بد الرجل وجري العمل على
اعمال كل ما من شأنه ان يوجد المودة والرحمة وعلى التمسك بكل ما يخل

بهما ، فمن دواعي المودة ان لا يقدم الزوجان على الارتباط بعقد
 الزواج الا بعد التأكد من ميل كل منهما للآخر . ومن مقتضى الرحمة
 ان يحسن كلاهما العشرة مع بعضهما ، ولكن لما غفلنا عن معنى الزواج
 الحقيقي الشرعي استغفنا به وتهيأونا بواجباته وكان من نتائج ذلك ان يتم
 عقد الزواج قبل ان يرى كل من الزوجين صاحبه الى اخر ما خبط فيه
 من المغالطات في هذا البحث (فاقول) كلمة كانت موضع اصدار هذا
 الكتاب لكن قدر لها ان تأتي ههنا . وهي قال علمائنا حيث ان مناظر ك
 نظيرك فعليك ان لا تتجاوز حدود المناظرة فتكون مجالدا لا مجادلا :
 فاقول نعم هذا واجب عرفناه لكن وجوبه مشروط فيما اذ لم يتعد المناظر
 حدود الانصاف والحق . اما اذا كان كالمؤلف المذكور الذي قد حاد
 عن جادة الاجماع وركب متن غرضه ومال مع هوا نفسه بلا مبالاة ولا
 مراعاة فلا يلتزم مناظره معه هذا الحد . ألم تعلم ان الله تعالى استثنى
 الظالمين من حسي المجادلة وما بالغنا بان الذين ويخفهم وعتفهم لاجل
 تحريفهم الكتب بانهم تقلوا آية من سورة الى سورة او رفعوا آية او سورة
 ووضعوا من عندهم غيرها بل غاية ما فعلوه فاستحقوا به ما نزل في حقهم
 انهم كانوا يؤلون الاحكام والامور بخلاف ما نزلت فيه ويحرفون
 المعاني بخلاف حقيقتها ويفسرون الكلام بخلاف ما يقتضيه وكل هذا
 وزيادة عليه وقع في الكتاب المذكور وقد رأيت الكثير منه في عامر بك

وها هو هنا قد فسر كلام الله بآيات من قوله ان من دواعي اللودة تعارف
 الرجل والمرأة قبل العقد تعارفاً يوصل بينهما حبل العشق كما انه اعقب
 هذا القول بنقل حديث المفيدة ابن شعبة رضي الله عنه الذي امره
 الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله (انظر اليها فانها احرى ان يؤدم بينكما)
 وفسره واووله بقوله (كيف يمكن للرجل وامرأة سليمي العقل ان يرتبطا
 بعقد يلزمها ان يعيشا معاً قبل ان يتعارفاً ويختلطاً كمال الاختلاط)
 الى آخر ما قال وسند كره انشاء الله وله يرجع الى سبيلنا (فاقول) اما ما
 اقتراه على العلماء والفقهاء وتعامل به عليهم افتراء وعدواً تأفوه لا يلام
 عليه لان الارواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها
 اختلف فلو ان روحه من جنس ارواح العلماء والفقهاء لما كان لهم في قلبه
 هذا التباغض والشحناء لكسار بها العلم بها اما العاجز فان لا ادافع عنهم
 لان الله قال (ان الله يدافع عن الذين امنوا ان الله لا يحب كل مختال فخور)
 لكنني على قدر طاقتي ومقدار بضاعتني وجهود استطاعتي ادافع عن
 الشريعة واهلها وما توفيقي الا بالله (اقول لا ما قوله) ان الفقهاء يعرفون
 الزواج بانه عقد النكح وانه ما وجد في كتبهم كلمة واحدة تشير لغير التمتع بل
 كلها خالية من الواجبات الادبية النكح (الجواب) كما قال البوصيري
 رحمه الله قد تنكر العيون ضوء الشمس من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم
 فالذي لم ير فيما يتعلق بحجاب المسلمات سوى حديث تحريم الخلوة كما

علمت فيما سلف لا يستغرب منه هذا القول : فالفقهاء ذكروا تعريف
 (النكاح) لا تعريف (الزواج) كما زعم لان الزواج ليس له عند هم ولا عند
 علماء اللغة تعريف البتة ولا هو من متعلقات الفقهاء ولذا لا نجد له باباً في
 كتب الفقه اذ العامي يفهم الزواج والنكاح بمعنى واحد لكن الفقيه يعلم
 معنى كل منهما . فللفظ (النكاح) تعريف ومعنى . واما لفظ (الزواج)
 فله معنى فقط ولا تعريف له : ولنبين ذلك افاً ما الزواج والتزواج
 والمزاج فكلها الفاظ مشتركة بين الانسان والحيوان والطيور والوحش
 والحشرات التي تتزوج . ولغة وشعر عامي واحد وهو الاقتران .
 ودليلهم فيه قوله تعالى (وزوجناكم بخور عين اي قرناهم بين) وقوله تعالى
 (أحشروا الذين ظلموا وازواجهم اي وقرناءهم الذين كانوا يغوونهم
 ويضلونهم . فاذا تأملت في معنى الزواج الشرعي تجد مطابقة حقيقة
 الزواج المشار اليها في الآية . واما النكاح فله تعريف واحد عند الفقهاء
 وعلماء اللغة معاً . وحيث ان علماء الشرع اخذوه عن الشارع كما سترى
 وعلماء اللغة اخذوه عن اهلها فلا يضرهم انتقاد من ليس من رجالهم : قال
 السيد الجرجاني رحمه الله في تعريفاته ما نصه (النكاح) في اللغة الضم
 والجمع . وفي الشريعة عقد يرتبط على ثلث منفعة البضع قصداً . وفي
 القيد الاخير احتراز عن البيع ونحوه انتهى فهذا قول امام في اللغة والفقه
 معاً . وقال الشيخ عبد الغني الميداني رحمه الله في شرح القدوري ما نصه

(كتاب النكاح) مناسبة النكاح للساقاة ان المطلوب في كل منهما الثمرة
 (النكاح) لغة الضم والجمع كما اخبره سائر المحققين . وشرعا عقد يفيد
 ملك المتعة قصدا انتهى (فاقول) يلزم المنتقد بحق (اولا) معرفة
 اصطلاح علماء ما يريد الانتقاد عليهم فيه حيث لا مشاحة في
 الاصطلاحات (ثانيا) ان يكون علما باصول العلم الذي يتصدي لمناظرتهم
 فيه (ثالثا) ان يذكر دلائلهم وما يناقضه والا فلا يسلم قوله . فلو عرف
 المؤلف المذكور واجباته وتعرفها من اهل العلم وتفهيم منهم الفرق بين
 تعريف اللفظ وبين معناه واصطلاح كل من علماء الشرع وعلماء اللغة
 في تعريفه لما كان تحاملا عليهم . كما ان عليه ان يعرف هل كل من
 التعريف والمعنى يتبع اللفظ ام لا . ثم يفهم ما يشمله لفظ الزواج وما لا
 يشمله وما يندرج تحت لفظ النكاح وما لا يندرج . كما يفهم معنى العقد
 باصطلاح الفقهاء . لا انراهم يسمون البيع عقدا والايثار عقدا والمساقاة
 عقدا والمزارعة عقدا والنكاح عقدا والرهن عقدا وكذا وكذا الا
 الزواج فما وجدناهم سموه عقدا . فعليه يلزم المنتقد ان يفهم معاني
 هذه العقود وتعاريفها ويقف على السبب الموجب عدم تسميتهم الزواج
 عقدا وعدم ذكر تعريفه فاذا توفق لفهم هذه الواجبات فلا جرم انه
 وقشدر يعرف ان الفقهاء ما خرجوا في تعريف لفظ (النكاح) عن مقصد
 الشارع منه لان الشارع ما ذكر هذا اللفظ الا في المواضع التي يراد بها

هذا التعريف وحده . واما المعاني الأخر التي يشملها هذا اللفظ فذكرها
 ضمن لفظ الزواج كما رأيت في الآية المقدمة وكما في قوله تعالى (هو
 الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها أزواجها وبث منها رجالا كثيرا
 ونساء) وقوله تعالى (وجعل منها أزواجها ليسكن اليها فلا تعشاها) ولا يخفى
 على ذي علم ان اتيان الفقهاء بهذا التعريف لا يلزم عنه حصر معاني اللفظ
 كما فيه . لان كل مؤلف يأخذ من معاني اللفظ الواحد ما يتعلق
 بموضوعه ولا يقال له لماذا ما أوردت كل معانيه . وحيث ان
 الفقهاء لا علاقة لهم في نوادر الأزواج بل علاقتهم فيما يتعلق
 بالأحكام الشرعية فعلى فرض ان لفظ النكاح معان أخر فلا
 تريب عليهم اذا لم يخاطبوا ويخطبوا فيها لا علاقة لهم فيه . كما لا ماس
 بهم اذا مروا بلغوا بهذا كراما . وقالوا عند سماعه سلاما : ولعمري
 اني لا أعجب من ادعاء المؤلف الاطلاع على كل كتاب وتوافقه عما هو
 موجود في القرآن ونفاسيره والحديث وشروحه وكتب الفقه وحواشيه
 والآداب الدينية واشهر كتبها : فهذا الفخر الرازي وهذا القسطلاني
 والمنائوي وهذا ابن عابد بن الغزالي والماوردي وغيرهم من علماء الدين
 والآداب رحمهم الله وقدس ارواحهم الطاهرة ما تركوا شاردة ولا نادرة
 ولا واردة من آداب الزواج والأزواج والنكاح والواجب والمندوب
 لكل على الكل وفوائدها ومنافعها وابواب حسن المعاشرة وطرائقها

ونافع قبح المناقرة وما شبه ذلك من كل ما يلزم الانسان المسلم الا يتنزه
 وفصلوه ضمن حدوده الشرعية وحقوقه المرعية . فما عليهم اذا لم يبصره
 من غشى المرض والغرض ابصارهم : ولنرجع الى تفسير الآية فنقول :
 اعلم ان الآية ليس فيها تعريف كما زعم بل هي اخبار ضمن استدلال على
 قدرة الله تعالى ووحدانيته وحكمته فتي كان القرآن معرقاً للالفاظ .
 تعالى الله . اومتى كانت التعاريف تصدر بمثل قوله (ومن آياته) وتتم
 بمثل قوله (ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) فاي آية باهرة او آيات
 قاهرات في تعريف لفظ الزواج فيصدره الله تعالى بهذا القول : لكن
 كأن المؤلف سلمه الله اراد ان يأتي بفن من فنون ماهية التعريف
 لم يحط الجرجاني والحريري وامثالهما به خبراً : وانا انقل ما قاله شيخ
 المفسرين الفخر الرازي رحمه الله في تفسير هذه الآية في سورة الروم
 قال رحمه الله (لما بين الله خلق الانسان بين انما المخلق الانسان ولم يكن
 من الاشياء التي تبقى وتندوم ابقى نوعه بالاشخاص وجعله بحيث يتوالد
 فاذا مات الاب يقوم الابن مقامه وفي الآية مسائل (الاولى) قوله
 (خلق لكم) دليل على ان النساء خلقن نخلق الدواب والنبات وغير
 ذلك من المنافع كما قال تعالى (خلق لكم في الارض) وهذا يقتضي
 ان لا تكون مخلوقة للعبادة والتكليف . فنقول خلق النساء من
 النعم علينا وخلقهن لنا وتكليفهن لانعام النعمة علينا لا لتوجيه

التكليف نحو من مثل توجيهه اليها وذلك من حيث الثقل والحكم
 والمعنى : اما الثقل فهذا وغيره . واما الحكم فلان المرأة لم تكلف
 بتكاليف كثيرة كما كلف الرجل بها : واما المعنى فلان المرأة ضعيفة
 الخلق نحيفة فشابهت الصبي لكن الصبي لم يكلف فكان يناسب ان
 لا تؤهل المرأة للتكليف لكن التهمة علينا ما كانت تتم الا بتكليفها
 لخاف العذاب فتقاد للزوج وتمنع عن المحرم ولولا ذلك لظهر الفساد
 (المسئلة الثانية) قوله (من انفسكم) اي من جنسكم كما قال تعالى
 (لقد جاءكم رسول من انفسكم) ويدل عليه (اتسكنوا اليها) يعنى
 ان الجنسين الحيين المختلفين لا يسكن احدهما الى الآخر اي لا ثبت
 نفسه معه ولا تميل اليه (المسئلة الثالثة) يقال سكن اليه للسكون
 القلبي ويقال سكن عنده للسكون الجسماني لان كلمة عند جاءت لظرف
 المكان وذلك للاجسام والى للغاية وهي للقلوب (والمطلوب ههنا
 السكون القلبي) (المسئلة الرابعة) قوله (وجعل بينكم مودة ورحمة)
 فيه اقوال . قال بعضهم مودة بالجماعة ورحمة بالولد . وقال بعضهم
 محبة حالة حاجة نفسه ورحمة حالة حاجة صاحبه اليه . ويمكن ان يقال
 ذكر من قبل امرين (احدهما) كون الزوج من جنسه (والثاني) ما
 تقضى اليه الجنسية وهو السكون اليه . فالجنسية توجب السكون .
 وذكر ههنا امرين احدهما يقضى الى الآخر . فالمودة تكون اولاً ثم انها

تفضي الى الرحمة . ولهذا فان الزوجة قد تخرج عن محل الشهوة بكبر
او مرض ويبقى تمام قيام الزوج بها وانعكس . وقوله (ان في ذلك) يحتمل
ان يقال ان في جعل المودة بينهم آيات (اما الاول) فلا بد له من
فكر لان خالق الانسان من الوالد يمد يد على كمال القدرة وتقوذا
الارادة وشمول العلم لمن يتفكر (واما الثاني) فكذلك لان الانسان
يحدين القرينين من التراحم . لا يجده بين ذوي الارحام وليس ذلك
بمجرد الشهوة فانها تنفي وتبقى الرحمة فهو من الله . ولو كانت بينهما مجرد
الشهوة والغضب كثير الوقوع وهو مبطل للشهوة والشهوة غير دائمة
في نفسها لكان كل ساعة يقع بينهما فراق وطلاق (وحيث الحال
بخلاف ذلك) فاذا الرحمة هي التي بها يدفع الانسان المكروه عن حريم
خرمه وهي من عند الله لا محالة ولا يحصل للانسان ذلك الا بتفكر (انتهى)
(فاقول) كافي بالامام قدس الله روحه نظر الى بحثنا هذا من
وراء حجاب فافاض بما يشكر عليه ويوجب الثناء الدائم له جزاه الله خيراً .
واعلم ان الله تعالى بدأ هذه الآيات في هذه السورة (اولاً) بالبرهان
القياسي على قدرته تعالى على امكان تبديل هذا الوجود بوجود غيره
فقال (او لم يتفكروا في انفسهم ما خلق الله السموات والارض وما بينهما
الا بالحق) ثم استلغتهم انذاراً لهم لا تار من اهلك من الامم بسبب
كفرهم . ثم اثبت لذاته العلية القدرة والارادة بقوله (الله يد الخلق

ثم يعيده ثم اليه ترجعون) ثم امر بالآية تسيحه وحمده حيث قال
 (فسبحان الله) ثم انتقل لا يراى الآلة على قدرته ووحدانيته واوردها
 على انواع (احدها) بقوله (يخرج الحي من الميت) الآية وفيها ثلاثة
 براهين (وثانيها) بقوله (ومن آياته ان خلقكم من تراب) الآية
 (وثالثها) بقوله (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً) الآية
 (ورابعها) بقوله (ومن آياته خلق السموات والارض والاختلاف السننكم
 والوانكم) وخامسها) بقوله (ومن آياته يريكم البرق) الآية
 (وسابعها) بقوله (ومن آياته ان تقوم السماء والارض) الآية وهكذا
 عدة آيات بعدها كل منها بنوع واسلوب من البرهان . فلوجاز ما زعمه
 المؤلف من جعل الآية الواحدة تعريفاً للزواج لازم ان تكون كل آية
 تعريفاً لما تضمنته وهذا الخط في تأويل كلام الله نعوذ بالله منه : وأما
 قول المؤلف (كيف يمكن لرجل وامرأة سليمي العقل) الى اخره
 (فالجواب) ان الذي اوجب على نساء المسلمين التستر والحجاب
 وغض البصر وعلى رجالهم التعفف وغض البصر وفقهم للتحجب
 والتألف والتوادد بعد التعارف الانساني الشرعي ومنعاً لمساءه
 ان يقع من الشقاق ونحوه اباح لهم الطلاق بخلاف الذين قيدوا
 انفسهم بعقد لا يخل فانخذوا التعارف الحيواني غير الشرعي وسيلة
 للوساوس الشيطانية واجولة للنسق والفجور فترى اكثرهم محرومين

بعد التعارف المشروع عندهم من لذة الامن على الانساب وراحة
 الركون في البيوت وهنا التوادد والنجاب للذين يزدادان عند المسلمين
 كلما تقدم الزوجان في العمر حتى انك لتري المحبة والتوادد بين الشيخ
 والشيخة المسلمين اضعاف مما كان في حال شبو بيتهم لان كلاً منهما يعلم
 ان دوام راحته باحسان عشرته والا فالطلاق وهيات ان يرضاه غير
 مضطر الامن سفة نفسه: اما غيرهم فالارتباط غير النحل عندهم الا بالموت
 يجعل النفوس على الجموح لكونها آمنة من الفراق والطلاق وهيات ان
 تجرد نفساً لا تجمع اذا حكمت او تحكمت: ويشهد لنا بهذا سلامة
 عقولنا وهنا عيشنا مع عيالنا بفضل ربنا وبركتنا فلا نحتاج لوضع
 قانون في كل برهة من الزمان ثم لتبدله تبعاً لتقلب الاحوال واما
 قوله (انه يطلب تخفيف الحجاب وردة الى احكام الشريعة الاسلامية)
 (فالجواب) اما الحجاب الشرعي الاسلامي فهو الذي بيناه واوضحنا
 حقيقته وبرهنا على ماهيته بما لا يرتاب فيه مسلم: اما ان كان جنابه
 يعلم ان ثم حججاً شرعياً اسلامياً غيره فيظهره للوجود بالفعل والقول:
 ولا يخفى جنابه ان كل قول لا يصدق فعل فهو نفاق وكل نصح او وعظ
 لا يتقدمه عمل فهو رياء: فالمرشد الصادق والناصح الامين والواعظ
 الخاص من كان قدوة للناس فيما يرشدون اليه ويعظمون به والا فهو داخل
 تحت قوله تعالى (اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وانتم تتلون

الكتاب (فلا تعقلون) وقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لما تقولون
 ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون) فانت يا جناب
 المرشد الكامل والداعي الناصح ما اخالك تجنى من القول في الورق ثمراً
 جنباً بل ولا شيئاً كما لو انك كنت قدوة بعيالك واهلك بالصفة والحالة
 التي تريد ان يكون الناس عليها ودليلاً بالفعل وبالقول الى الطريق
 التي تدعو الناس اليها فحينئذ يحق لك ان تدعي الارشاد وتدعو الى
 السداد: فهل يا امين الله وعباده خفف عنهم الحجاب . واخرجهم
 للرجال . واطلق سراهم . وشرح صدورهم . ويسر امرهم ولا
 تعسر عليهم . وهذب اخلاقهم . وريض نفوسهم . وعرفهم بمن لم
 يعرفهم وعلمهم ما لم يعلم . وخبرهم باختيار ما يوافق رزقهم . واطلق
 عنانهم في طرق الحياة . وسراحهم في سبيل العيش لانتك ميت لا محالة
 وهم باقيات بعدك بلا ريب . فاقض لمن بحياتك بما يحيين به بعد مماتك
 ليكون لك عندهم ذكرى بعد فنائك . ولا تقضي عليهم بالموت وانت
 حي . وبالفناء وانت باق . وبالسكون وانت متحرك . وبالجهل وانت
 عالم . وبالسجن وانت سارح . وبالرق وانت حر . وبالبدانة وانت مدني .
 وبالتوحش وانت انسان . وبالبلاهة وانت مهذب . وبالحماقة وانت
 عاقل . وبالتقيد وانت طليق . وبالظلمة وانت قاضي . وبالضلالة
 وانت مستشار . وبالاحتياج وانت قاسم . وبالحيانة وانت امين :

فلمرثما كانت هذه اخلاق هداة الحق ولا صفات مرشدي الخلق .
 بل كانوا على الغاية من الانصاف . والنهاية من العدل يعطون الناس
 بافعالهم قبل اقوالهم . ويعطون الحق من انفسهم للعاجز عن مطالبتهم .
 ويؤيدون الدعوى بالعمل . ويحظرون على انفسهم ما يبيحونه لغيرهم
 ليكون للعاجز بهم اسوة . وللقادر بهم قدوة . والا والا فماتت من
 مقولتك على يقين . ولا بدعوتك من الصادقين . ولا لرسالتك من
 المبغين . ولا بسعيك من المنجيين . **او سيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون**
 ❀ الفصل الثاني ❀

قال المؤلف حفظه الله ما نصه (قضت العادة عندنا ان يجنب الحديث
 مع البنت فيما يتعلق بالرجل الذي خطبها فلا يصلها خبر من مفااته
 واخلاقه ولا تسال هل تحب الاقتراح به ولا يبحث احد عن ذوقها
 ورغبتها وميلها وهي لا تخدم نفسها جراً على ان تبدي ما في ضميرها
 ويرى الناس انه لا يليق بالمرأة ان يكون لها صوت في اهم الاشياء لديها
 فيعطي القريب او البعيد رأيه في زواجها ما عداها و يظنون ان هذا من
 تمام الحياء وكمال الادب وهم مخطئون فيما يظنون : فنحن شريعتنا السمحاء
 الى النساء حقوقاً لا تنقص عن حقوق الرجل في الزواج فلها الحق مثله
 في ان تتأكد بنفسها من امكان تحقيق ما لها وما علينا الا ان نسمع
 صوت شريعتنا وتبع احكام القرآن وما صح من سنة النبي صلى الله عليه

واعمال الصالحات لتتم لها السعادة في الزواج انتهى فاذا وصلت اليها
 القارئ الذي لم تطالع على كتابه الى قوله (لتتم لها السعادة) تظن انه
 سيأتي بالبرهان من القرآن والحديث على وجوب او اباحة اختلاط
 المخطوبة والمخاطب وتعارف اخلاق بعضهما الى اخر ما حاول اثباته .
 فاما ان يأخذك العجب من عدم فهمك من القرآن ومما رأيت من
 الحديث هكذا اباحة غير معقولة في ديننا واما ان تهوي خلفه على
 العمياء : لكن لا وعمر لك فانه ما فارق طريق تحريفه ولا خرج عن
 مذهب تمويهه بل استشهد بما يشهد عليه وحكم بما يحكم عليه وهو قوله
 تعالى (ولئن مثل الذي عليهن بالمعروف) ويقوله تعالى (وعاشروهن
 بالمعروف) ويقول ابن عباس رضي الله عنهما (احب ان تزين لزوجتي
 كما احب ان تزين لي) او يقول النبي صلى الله عليه وسلم (اكمل المؤمنين
 ايماناً احسنهم خلقاً والطفهم باهلها) ويقوله ايضاً عليه الصلاة والسلام
 (حجب الي من دنياكم النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة) لكنه
 حرف هذا الحديث حيث ادخل فيه (ثلاث) وهذه الزيادة لا
 وجود لها في الكتب الصحيحة . ويجدث انه عليه الصلاة والسلام
 كان يضع ركبته الشريفة لزوجته لتركب . وبانه كان يمازح نسائه
 ويلاعبهن . وبانه كان يوصي بالنساء . ثم انقل طفرة حسب عادته
 الى القول بوجوب اعطاء المرأة حريتها في كل شيء ومن ذلك انتخاب

الزوج واختبار اخلاقه وصفاته وما يلزمها تحقيقه بنفسها حفظاً لمستقبلها :
 فانظرنا شدتك الله اي منصف يستبطل من هذه الآيات والاحاديث
 التي لا علاقة لها في الموضوع اباحة انتخاب الزوج للمرأة بالاختلاط حتى
 يتحقق لكل منهما صفات الآخر وميله اليه وحبه له : تعالى الله علواً كبيراً :
 ولنرجع للرد عليه (فاقول) اما جملة الاولى فانها تناقض قوله (انا
 نرى نساءنا يمدحن رجالاً أدنياً ويذمن رجالاً اشرفاً) الخ لان
 كلامه هذا يدل على ان نسايبه على المنهج الاروبي . وهذه الجملة تدل
 على انهن على المنهج الشيعي ولا يخفى ما بين المنهجين من التباين فلذا قد
 اشكل علي معرفة ضمير عندنا لمن يعود هل لعائنته خاصة فلا ينحل
 الاشكال ببقاء التناقض بين القولين . ام لاهل مصر ووطنه الجديد .
 ام لاهل العراق ووطنه القديم . وحيث انني غير واقف على حقيقة عوائد
 المصريين والعراقيين في هذه المسئلة فلا اثبتها ولا انفيها عن كل منهم لكنني
 انفيها كل النفي عن اهل بلاد الشامية واهل البلاد التركية : نعم انا
 لا نسمع لبناتنا بالظهور لآعين الاجانب ولا بمخالطة من يحرم عليهن
 مخالطته لكننا لا نسمع بزواجهن لمن يخطبهن قبل ان يتحقق بقدر الامكان
 اخلاق الخاطب وصفاته من اخدانه والعارفين به كما يتحقق نساءنا من
 النساء العارفات بالخطاب والخطوبة ما يلزمهن تحقيقه . ولا يتكلم
 الرجال منا بكلمة سلب او ايجاب قبلما تنتهي المغابرة بين النساء على سلب

او انجاب . ومن الحال ان تكتم الام او من يقوم مقامها عن البنت او
 الغلام كلياً او جزئياً مما علمته وتعلمه من الاخلاق والصفات الا اذا
 كانت البنت او كان الغلام في سن الصغر فينبذ يرجع الامر كله الى
 الوالدين او من يقوم مقامها . وهذا هو الخد الشرعي الذي اباحه لنا
 الشارع وامرنا به كما رأيت تفصيله في الكلام على تخيير الأزواج (تلك
 حدود الله ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون) واما
 الآيات التي استشهد بها وهوى في تفسيرها مع الهوى فلنذكر
 ما جاء في تفسيرها (الآية الاولى) في سورة البقرة وهي قوله تعالى (ولئن
 مثل الذي عليهن فهذا المؤلف عمل من قيل له الاتصالي فقال اما
 سمعتم قول الله لا تقربوا الصلوة) فاعلم ان اول هذا السياق من قوله تعالى
 (والمطلقات يتربصن بانفسهن) فبعد ما ذكر الله مدة العدة وتحريم
 كتمان الحبل وان للزوج حق المراجعة بشرط اصلاح المعاملة قال (ولئن
 مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم)
 وسبب نزول هذا الآيات هو ان الجاهلية كان الرجل منهم يطلق
 المرأة فاذا قاربت انقضاء عدتها راجعها فاذا وطئها رجع فطلقها وهكذا
 دأبهم مضاربة بها حتى تقتدي نفسها منه بما لا فانزل الله في هذه
 الآيات تحريم ذلك وتحديد عدد الطلقات : ومعنى قوله تعالى (ولئن
 مثل الذي عليهن بالمعروف) فاجماع المفسرين على انه تعالى لما بين انه

يجب ان يكون المقصود من المراجعة حسن العشرة واصلاح حالها بين
 ان لكل واحد من الزوجين حق على الآخر فلما اوجب عليها عدم كتمان
 حملها اوجب على الرجل الاصلاح بعد المراجعة وكما اوجب على الرجل
 ان يقوم بحقوقها ومصالحها بالمعروف اوجب عليها الاتقياء والطاعة
 بالمعروف . فيكون تقدير الآية (ولهن من الاصلاح والقيام بالنفقة
 مثل الذي عليهن) من عدم كتم الحمل والطاعة (بالمعروف) انتهى عن
 الفخر الرازي فانظر اين ما اراد الله و اين ما ذهب اليه المؤلف .
 وحيث ان الله قيد ذلك بالمعروف ولا خلاف بين المسلمين من سنية
 وشيعة ان المعومات ليست من المعروف والاجماع على تحريم انكشف
 للاجنبي ومخالطة الرجال الاجانب فسقط ايضا ذلك التأويل وبطل
 ما فيه (والآية الثانية) في سورة النساء وهي في منع الاعتصال والاضرار
 ليس كما ذهب اليه المؤلف وهي قوله تعالى (يا ايها الذين امنوا لا يحمل لكم
 ان ترضوا النساء كرها) الى قوله تعالى (واخذنا منكم ميثاقا غليظا) فاجماع
 المفسرين على ان سبب نزول هذه الآيات ان الجاهلية كانوا اذا مات
 احدكم قام احد ورثته قالق ثوبه على زوجة الميت وقال ورثتها فنصير
 تحت مطلق ارادته . واذا كره احدكم زوجته يكرهها الى ارجاع ما
 كانت اخذته منه فحرم الله ذلك . واما معنى الميثاق المذكور في الآية
 واستدل به المؤلف على تأويله الباطل قال الفخر الرازي ان فيه وجوه

(الاول) ان المراد به ما اوجبه الله على الرجال من الامساك بعروف او
 التسريح باحسان (والثاني) ان يكون المراد به النكاح المعقود على الصداق
 (والثالث) ان يكون المراد به الافضاء المذكور في الآية انتهى وحيث ان
 من عادته رحمه الله تقديم الراجح عنده فربما كان الوجه الاول ارجح
 الاقوال والله اعلم : وعلى كل فقد ظهر لك سقوط ما ذهب اليه زعيم
 النساء (دروى في الجامع الصغير) عن ابن عباس رضي الله عنهما
 عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (من قال في القرآن بغير علم
 فليتبوأ مقعده من النار) قال (الشارح) اي قولاً يعلم ان الحق غيره او من
 قال في مشككه بما لا يعرف فليتخذ لنفسه نزلاً فيها حيث نصب نفسه
 صاحب وحي يقول ما يشاء) انتهى (وروى ايضاً) عن جندب بن
 عبد الله رضي الله عنه عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (من
 قال في القرآن برأيه فاصاب فقد اخطأ) قال الشارح (اي بما يذهب
 من غير دراية بالاصول ولا خبرة بالمعقول والمنقول وان وافق قوله
 الصواب دون نظر في كلام العلماء ومراجعة تقوانين العلية فقد اخطأ
 في حكمه على القرآن بالمعروف اصله وشهادته على الله) : انتهى
 واما قول المؤلف (منعت شريعتنا الى النساء) الخ فهذا كلام
 نصفه حق ونصفه باطل . اما الحق منه فالبالغة لها الحق ان تقبل الزوج
 والزواج او ترفضهما . واما غير البالغة فلا بد من قبول وليها عنها . ولا

يخالف اختلاف الائمة الاربعة رضي الله عنهم في صحة عقد البالغة
العاقلة بدون ولي وعدمه ولا خلاف بان لكل من الرجل والمرأة ان
يتأكد اخلاق الآخر وصفاته بالواسطة لابذاته كما زعم المؤلف
افتراء على الشرع: فهذه وجوه الحق (ومن لم يجعل الله نورا افئاله من نور)
﴿ الفصل الثالث في مشروعية التزوج بأربع ﴾

﴿ وهو المعبر عنه بتعدد الزوجات ﴾

ارى صاحبنا لم يطل القيل والقال في هذا المبحث بل اكتفى بالتعامل على
من تعددت زوجاتهم من الانبياء عليهم السلام وغيرهم والشرائع التي
اباحتهم ثم انقل لنا ويل آتين من القرآن العظيم تاويلا تذبذب
فيه ما بين خطأ واصابة وتقارب وتباعد وخروج ودخول تحتار فيه
العقول : وقبل الدخول في مناظرته انقل بعض اقواله في هذا الباب
مقدمة لما سيأتي الاول ازعم ان عادة تعدد الزوجات كانت ولم تزل
تتبع انحطاط حال المرأة في الهيئة الاجتماعية وترقيته فتقوى بنسبة
انحطاط حالها وتضعف بنسبة ترقى حالها : انتهى (فأقول)
حيث ان القرآن صرح بإباحة الجمع بين أربع وبما يشاء الرجل من ملك
اليمين والنبي عليه الصلاة والسلام جمع بين تسع فاذا تدبرت كلامه
ظهر لك ما فيه من الطعن بالقرآن والذات الشريفة وما فيه من نسبة
انحطاط حال المرأة في ذلك الوقت الذي لم تر الدنيا منذ خلقها الله وقتاً

اعدل منه واقسط (الثاني) اقال (ان الرجل وان كان من امة الفت تعدد
 الزوجات اذا بلغ من كمال العقل ما يشعر به بمنزلة زوجته و يعرف
 حقوقها الشرعية والفطرية ترجح عنده الاكتفاء بزوج واحدة (اه
 فتأمل في هذا القول يظهر لك ما فيه من الطعن بالانبياء وغيرهم من
 اتخذوا اكثر من زوجة ونسبتهم لعدم بلوغ كمال العقل وعدم معرفة
 حقوق الزوجة الشرعية والفطرية والاغرب من ذلك استدلاله على
 صحة زعمه بانصراف افكار بعض رجال اهل بلاده للاكتفاء بزوج
 واحدة . فياله من استدلال مضحك مبكى : الم يعلم ان الاكتفاء بزوج
 واحدة عادة قديمة عند الاشراف لما يوجد من اغنائهم من له اكثر من
 زوجة : واما المصريون فهم قسمان . قسم تناولتهم الحرية الافرنجية
 فتخلقوا بها واتصفوا بصفاتنا وقسم تناولتهم الضرائب الاميرية فافقرتهم
 عن القيام بنفقة نفوسهم فضلاً عن العيال (الثالث) قال المؤلف (ان
 منع الرقيق وان كان له اثر محمود في سقوط هذه العادة لكن ترقى عقول
 الرجال وتهذيب نفوسهم كان اثره اعظم في تلاشيها . لان الرجل
 المهذب لا يرضى ان يعامل المرأة بهذا الاستبداد ولا تطاع مروءته ان
 يمتنعها اتباعاً لشهوته (اه فتأمل بهذا الكلام يظهر لك ما فيه من
 الطعن في الانبياء وغيرهم مما لا يتجرا عليه احد من ادراك اسرار الشرائع
 وكان من المؤمنين : ثم بعده ابذل جهده بما عنده من التوبة والمغالطة

فيما يقع بين الرجل وزوجاته وبين الاخوان اذا كانوا من أمهات دخل
 في باب اعطاء الراي وتقرير الحكم (فاولاً) قرر وجوب الاكتفاء
 بواحدة (ثانياً) اباحة اخذ اخر من فيما اذا اصبحت الاولى
 بمرض مزمن ثم رجع فمنع هذا ايضاً كأنه كتب قبل تصوره
 (وثالثاً) اباحة اخذ ثانية فيما اذا كانت المرأة عاقراً لكن بشرط
 رضا الاولى او تطليقها ان شئت . ثم جاء بفصل الخطاب واستيفاء
 الطعن والقذف حيث قال (اما في غير هذه الاحوال فلا يرى تعدد
 الزوجات الاحيلة شرعية لقضاء شهوة بهيمية . وهو علامة تدل على
 فساد الاخلاق واختلال الخواص وشره في طلب اللذائذ) انتهى وانا
 استغفر الله في من تدليس كتابي بهذه الاضاليل وهو يعلم براءة قلبي
 من مثل هذه الارجاس . واني لا عجب من حضرة الاستاذ مؤلف
 كتاب ابليس الانيس كيف سكت عن هذه الاضاليل وما تعرض
 للرد عليها وعلى الاقل للتنبيه على ما فيها : ثم انتقل الى التخصيص في كلام
 الله تعالى فقال (والذي يبطل البحث في النصوص القرآنية التي وردت
 في تعدد الزوجات يجد انها تحتوي اباحة وحظر في آن واحد . قال تعالى
 (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن ان لا
 تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى ان لا تعولوا) وقال (وان
 تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها

كالمعلقة وان تصلحوا وتقوا فان الله كان غفورا رحيما . ومن هذه الآيات
 يتضح ان الشارع علق وجوب الاكتفاء بوحدة على مجرد الخوف من
 عدم العدل ثم صرح بان العدل غير مستطاع . فمن ذا الذي يمكنه ان لا
 يخاف عدم العدل مع ما تقر من ان العدل غير مستطاع . وهل لا يخاف
 الانسان من عدم القيام بالمعالي . اظن ان كل بشر اذا اراد الشروع في عمل
 غير مستطاع يخاف بل يعتقد انه يعجز عن القيام به والوقوف في ضده . ولو
 ان اظرافي الآيتين اخذنا من الحكم بتحريم الجمع بين الزوجات لما كان
 حكمه هذا بعيدا عن معناها لولا ان السنة والعمل جاءا بما يقتضي الاباحة
 في الجملة انتهى (فاقول) قد تبين لك من كلامه هذا امور مهمة عظيمة
 على المسلمين (الاول) تصريحه بوجود التناقض في القرآن . الكلام
 الذي ان قاله معتقدا بوجوده فقد كفر وان قاله عن جهل فلي العالم .
 ارشاده واستنابته (الثاني) تصريحه بان الله شرع وابع ما علمه محالا وغير
 ممكن . وهذا مثل الاول فتأمل (الثالث) استدلاله من الآيتين على
 تحريم ما حله الله وابعاده وهذا تصريح ايضا بان الله يحل في الظاهر ويحرم
 في الباطن . وهذا كالذي قبله فتأمل : لكنني اقول تنس امرى جهل
 مقدار نفسه وحاشا رجلا بقلبه كلمة التوحيد يقول هذا عن اعتقاد
 ويقين بل ظنه بنفسه فوق حقيقتها حمله على التوهم بان العدلين
 المذكورين في الآيتين هما بمعنى واحد وعدم ثقته بما قاله علماء الدين

حملته على الوقوع فيما نسأل الله ان يغفر له ويتوب عليه منه ويردنا الى
 الحق والصواب: وحيث ان معنى كلاً من العدلين لا يظهر الا
 من اقوال علماء التفسير الآخذين ذلك بالتواتر عن سيد المرسلين عليه
 الصلاة والسلام فلنذكر ما يفتح الله به في المسئلة من وجوها: اعلم ان
 علماء النصارى ومن تخلق باخلاقهم وانصبغ بصيغتهم يتخذون هذه
 المسئلة وسيلة للاطمن فينا وبتقييح شريعتنا وطالما نأظرهم بها علماءنا
 والزموهم الحجة تحقيقاً والزماؤهم غير منكفين عن التشديق بها كما انهم
 غير منكفين عن التشديق بغيرها مما يحسبونه بزعمهم مطعناً في ديننا . مع
 ان مشروعية تعدد الزوجات والتسري بملك اليمين ليست مما جاء به
 الاسلام مبتدعاً بل الكتب المنزلة متفقة على وجودها من صدر الخليقة
 عندا كثر الامم وفي اكثر الشرائع كما ذكرت ذلك مفصلاً في كتابي
 المسمى (ميزان العرفان في حقيقة التوراة والانجيل والقرآن) وهو اربعة
 اجزاء وفي كتابي الآخر المسمى (مرشد الطيران لحقائق الاديان) وهو
 تحت الطبع الان وما زالت هذه العادة جارية في مجراها عند جميع
 الامم حتى اوائل القرن الرابع ميلادي حينما قام رؤساء الكنائس
 واعلنوا ابطالها وابطل الطلاق لاسباب سياسية ومنافع ذاتية
 واستندوا بذلك على بعض نصوص في الانجيل اولوها وحرّفوا معانيها
 كما فعل صاحبنا هذا في كلام ربه بدون حق لكن جميع الامم التي

كانت عاملة بما بقيت على ما كانت عليه ما بين اعتدال وتقريب على
 غير قانون فلما جاء الاسلام وصار القرآن ينزل منجماً بحسب الوقائع اخذ
 القرآن بتعديلهما رويداً رويداً كما هو ظاهر لمن عرف اسباب نزول
 الآيات حتى اقرها على ما هي عليه عندنا وما يراه غير العالم من الاشكال
 والاختلاف في بعض نصوصه فهذا منشاء داء الجاهل باصطلاحات
 القرآن والجاهل باللغة والجاهل بالتفريق بين المحكم منه الذي لا يرجع
 فيه لغيره وبين المتشابه الذي يرجع فيه لغيره من القرآن او الحديث .
 وعن مثل هذا نهى الله تعالى بقوله اقاموا الدين في قلوبهم زرع فيقبعون ما
 تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في
 العلم وحذر الرسول عليه الصلاة والسلام كما رأيت انقام التأويل
 والتفسير بغير علم فعلى المؤمن الخائف على دينه ان لا يهوى مع الوسواس
 وغرور النفس في تأويل كلام الله وتفسيره بما يظن ويتوهم فالعلماء الذين
 اخذوا على انفسهم عمدة التفسير والتأويل وفرعوا الاحكام واستنبطوا
 المسائل ودونوا المذاهب ما كانوا جاهلين بوعيد الله وتحذير رسوله لمن
 يقدم على ذلك بدون علم ولا مأخذ عن من انزل عليه . بل ما فعلوا ذلك
 الا بعد ان تحققوا بانفسهم ومروياتهم الصحيحة الثقة والأمن من الوقوع
 تحت وعيد الله وان الله ورسوله راضيان مرتضيان عنهم بما فعلوه : فاي
 مؤمن عاقل يرى ما جاء في القرآن والحديث من شدة الاعتناء بالنساء

والتوصية بهن والزجر عن اضرارهن واعضالهن وسوء معاملتهن والامر
 بالاحسان لهن وحسن معاملتهن ويقول ان تعدد الزوجات ظالماً
 وعدواً لا فيكون معنى كلامه هذا ان الله تعالى علم ما في هذه الاباحة من
 الظلم والضرر واباحها فتناقضت احكامه واول امره وهو العليم الحكيم
 تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (فان قلت) انا غير منكر الاباحة لكنني اقول
 بان ليس كل مباح يوثق وان الاحكام تبديل بتبديل الازمان (فاقول)
 اما تبديل الاحكام بتبديل الازمان فهذا ليس في الاصول ولا في المباحات
 والمحرمات بل ذلك في مسائل فرعية وضع الائمة لها قواعد يرجع عند
 الخيرة اليها وحصر واقع التبديل بالامام فقط . اما الاصول والمباحات
 والمحرمات فما قال في جواز تبديلها احد من علمائنا . واما كون كل مباح لا
 يوثق . فهذا يختلف باختلاف المقصد . فان قصد بالامتناع عن المباح
 زهداً وتريفاً للنفس وما شبه ذلك كما كانت عليه الانبياء عليهم
 السلام ومن على قدمهم من العلماء الزهاد فذلك مقام جعل الله له من
 اختار من كرام عباده . وان كان القصد بالامتناع من باب الانكار على
 الشارع فذلك الاحاد والعياد بالله تعالى . وحيث كانت الاباحة ثابتة
 ولا وجه للامتناع غير هذين الوجهين فما على المتأذنين باباحه الله له من
 حرج اقل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق قل
 هي للذين امنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيمة كذلك تفصل الآيات

لقوم بمقتلهم (كما انه ليس عليه من بأس ان لم يكن تابعا او مقلدا لغيره
 سيما من لا دليل عنده على المنع او التحريم غير عقله وظنه ووسواسه : لا
 جرم ان كل انسان حر في عقله وتصرفاته ما لم يتعد حدود الشرع وحقوق
 الخلق . فكما ان زيدا يستحسن الانفراد بواحدة ويرى ان يكون لها
 عبدا وهي له سيدة . ان حاضت حاض وان تنفست تنفس وان ارضعت
 انقطعت عنها والتجى لغيرها وان مرضت كذلك وبكل ذلك يزيد عليه
 خدمتها فوق خدمة نفسه واولاده . فكذلك للمعروف حق ان يرى خلاف
 ذلك وان لا يحمل نفسه احد الشرين اما الصبر الذي هو امر من الصبر
 واما ارتكاب الفاحشة الفاشية في الذين قيدوا انفسهم . نعم ربما كان
 عندهم من لا طلاق عندهم بعض الظلم في الجمع بين زوجتين حيث حيث
 لا خيار لا حاد من بين الرضا . وعدمه . اما عندنا فلا ظلم البتة لانها مختارة
 ان شاءت دخلت على ضرورة وان لم تشأ فلا مجبر لها هذا في الداخلة واما
 الموجودة فكذلك لها الخيار ان شاءت رخصت وان لم تشأ فلا مجبر لها
 كما انها اذا ما احبت الطلاق ولا السكنى مع الضرورة فالشرع جعل لها
 حق الانفراد بالسكنى وحق طلب الخلع كما سنبين تفصيلا في بحث
 الطلاق ان شاء الله فاي ظلم يبق عليها : لكن فساد القياس وسوء الفهم
 وغلبة الغرض تعكس الحقائق وتبعد الانصاف : ثم لا يخفى ان تباين
 الاخلاق والمشارب والطباع والعوائد ليس منحصرا في امور الزواج

والأزواج والعيال بل في جميع حالات الناس وتصرفات الإنسان
وأعمال الخلق . فبأي حق أو قانون يجوز لإنسان تكليف غيره باتباع
أخلاقه ومشاربه وطباعه وعوائده حال كون موجد الكون اوجد
الخلق هكذا قال تعالى (ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة) وقال
تعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله) لكن الله تعالى
ما ترك الناس فوضى كل يعمل ما يشاء بل من حينئذ هم من آدم عليه
السلام وضع لهم الشرائع شرعية بعد شريعة تتبدل فروعها بتبدل احوال
الزمان لكن اصولها واحدة حتى ارسل خاتم انبيائه ورسوله عليه الصلاة
والسلام بخاتمة الشرائع غير المحتاجة للتبديل والتغير مهما تبدلت
احوال الزمان وتشكلت صبغة الامم وجعلها الجامع الاعظم والمرجع
الجامع للاخلاق والمشارب والطباع والعوائد فما أمر به فيها او اباحه
فهو الحسن المقبول وما نهى عنه او حظره فهو القبيح المردود فمن اخذ
بها ومشى على صراطها فقد استمسك بالعروة الوثقى وامن العثرة ومن
تكذب عنها ونبتذها فقد ضل سعيها وخاب عملاً . ومن زعم ان الشريعة
الاسلامية تركت شيئاً يحتاجه الناس او هي محتاجة لشيء من مبتكرات
الناس فقد كذب كلام الله حيث قال تعالى (اليوم اكملت لكم دينكم
وانتم عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) وكذب كلام
رسوله القائل لاصحابه انه ما ترك شيئاً الا بينه لهم : وامام من لم

يقل ذلك ولكنه يذهب الى التأويل فهذا قد فارق الاجماع وادعى بما لم
 يعلمه علماء الشرع من صدر الاسلام الى الآن . ولا جرم ان الاول
 فاسق لا يؤخذ بقوله والثاني احق لا يلتفت اليه فان ضرب بتأويلها
 عرض الحائط وتأخذ بما يراد ما قاله علماء الامة في تفسير الآيتين
 المذكورتين وتنبه بما يلزم وبالله التوفيق (الشاهد الاول) قال الله
 تعالى في سورة النساء (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
 ورباع فان خفتن الا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى
 الا تعولوا) اعلم ان جمهور المفسرين من علمائنا اهل السنة والجماعة اتفقوا
 على ان معنى (ما طاب) ما استطابته النفس وما ل اليه القلب (من النساء)
 المباح تزوجهن دون المحرمات الآتي ذكرهن . و(مثنى وثلاث ورباع)
 اي اثنتين معاً او ثلاثاً او ارباعاً خلافاً لمن جعلوا كل عدد مستقلاً لذاته
 فصارت الجملة تسعاً فان خفتن الا تعدوا (بين الاثنتين او اكثر
 منهما في الرزق والقسم اي في النفقة والنوبة) فواحدة) فاكتفوا
 بزوج واحدة . وحيث كان العدل مشروطاً في حق الحرة فقط فمن لم
 يكتف بواحدة ولم يأمن العدل في النفقة والنوبة فليتسر بما شاء من ملك
 اليمن حيث لا شرط لمن ولا عدد فيمن الا ان اعتقها وتزوج بها فيصير
 لها احكام الحرائر ثم زجر عن عدم العدل المذكور وحثاً عليه رغب
 الله الرجال بالاكتفاء بواحدة او بملك اليمن بقوله (او ما ملكت

ايمانكم ذلك ادنى الا تقولوا) اي اقرب ان لا تجوروا ولا تملوا عن
 العدل يشهدون : ثم ان الاجماع على ان هذا الامر اي قوله (فانكحوا)
 امر اباحه لا امر وجوب بمعنى ابيح لكم لكن الخلاف واقع في كون هذه
 الاباحه مطلقة ام خاصة بالاحرار : فأما ما مالك رضي الله عنه
 وجمهور علماء مذهب السادة المالكية قالوا بالاطلاق اي يجوز للعبد ان
 يتزوج باربع معاً وباقي اللائمه رضي الله عنهم قالوا بالاختصاص اي
 انها خاصة بالاحرار وكل ما أخذ ومستند من الحديث لنا
 اذلاً للاسناد على احد منهم ولا ترجيح قول على قول لان العالم المتحرر
 في زماننا لا يماثل نقطة من بحر كل منهم . فالجواب مثل اولي له ان
 يقف عند باب الأدب والسكوت من ان يصنع ويرد (الشاهد الثاني)
 قال تعالى بعد الآية المتقدمة (يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن
 الذين من قبلكم) قال الفخر رحمه الله فيه قولان (الاول) ان هذا دليل
 على ان كل ما بين تحريمه لنا وتحليله لنا من النساء في الآيات المتقدمة
 فقد كان الحكم ايضاً كذلك في جميع الشرائع والمثل (والثاني) انه
 تعالى يهديكم سنن الذين من قبلكم في بيان ما لكم فيه من المصلحة كما بينه
 لهم (انتهى) فعلى اي قول كان فالآية دالة على ان الله تعالى اباح
 لنا التزوج بالعدد المذكور والتسري بملك اليمين لمصلحة لنا ليس عن
 عبث . وما شرعه الله لمصلحة لا يمكن ان يكون فيه ظلم او تعدي على احد .

وبأيدي القول الأول ما نراه في أسفار التوراة من إباحة تعدد الزوجات
 والتسري والمحرمان من النساء : فهل بعد إجماع الشرائع المنزلة بمجال
 للقول أو مكان للناقشة (الشاهد الثالث) قال الله تعالى في هذه
 السورة (وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل
 الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً)
 اه قال النضر رحمه الله (وإن تستطيعوا) فيه قولان (الأول) أن
 تقدروا على التسوية بينهن في ميل الطباع وإذا لم تقدروا عليه لم تكونوا
 مكلفين به (والثاني) ألا تستطيعوا التسوية بينهن في الأقوال والأفعال
 لأن التفاوت في الحب يوجب التفاوت في نتائج الحب . وقوله (فلا
 تميلوا) أي أنكم لستم منهيين عن حصول التفاوت في الميل القلبي لأن ذلك
 خارج عن وسعكم ولكنكم منهيون عن اظهار ذلك التفاوت في القول
 والفعل : روى الشافعي رحمه الله عليه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه كان يقسم بين زوجاته ويقول (هذا قسمي فيما أملك) وانت اعلم بما لا
 أملك : وقوله تعالى (فتذروها كالمعلقة) أي تبقى لا أيمسا ولا
 ذات بعل . وقوله تعالى (وإن تصلحوا) بالعدل في القسم (وتتقوا)
 الجور (فإن الله كان غفوراً رحيماً) ما حصل في القلب من الميل إلى
 بعضهن دون البعض . وقيل المعنى وإن أصلحوا ما مضى من ميلكم
 وتداركوه بالتوبة وتتقوا في المستقبل عن مثله غفر الله لكم ذلك . وهذا

الوجه اولى لان التفاوت في الميل القلبي لما كان خارجاً عن الوسع لم يكن
 فيه حاجة الى المغفرة (انتهى) فاتضح لك من كلام هذا الامام الذي
 عليه اجماع المفسرين ايضاً ان المراد بالعدل الذي في الآية الاولى هو
 العدل في الرزق والنوبة وهو الذي امرنا الله به وواجبه علينا . وان العدل
 الذي في الآية الاخرى غير المستطاع هو الميل القلبي وهذا لكونه غير
 مستطاع اي ليس في طاقة الانسان اكرام قلبه فلذا ما امرنا به ولا اوجبه
 علينا ولا كفنا به لكنه امرنا وكفنا بكتمانه وعدم اظهاره بقول
 او فعل ينكسر به قلب غير المحبوبة . وهذا هو القول الحق المؤيد
 بالحديث المتقدم آنفاً وباحاديث كثيرة مصرحة بزيادة حب
 الرسول عليه الصلاة والسلام لبعض زوجاته اكثر من بعض
 والسيدة عائشة رضي الله عنها كانت احبهن اليه : فلو ان
 الله كفنا به وهو عالم بامتناعه او امرنا او اوجب علينا التسوية
 بينهم في الحب القلبي ظاهراً او باطناً لما كان اباح لنا التزوج باكثر من
 واحدة وكان بالاولى ان يعصم منه اشرف خلقه واكملهم واعدهم . وحيث
 ان زيادة محبته عليه الصلاة والسلام لبعض نسائه ثابتة فثبت عدم
 تكليف الخلق فيه . ولا خلاف ان ما لا تكلف به ولا اوجبه الله علينا
 لا نكون مؤخذين فيه : ثم حيث ان وظائف العلماء بيان الاحكام
 والتكاليف الشرعية سيما دقائق المسائل ومشكلات المعاني بدون

مراعاة احد سوا رضي ام سقطوا فذوقه ام لم يوافق فلا محل لما تعامل
 به عليهم بل كل منصف يحكم بسقوط هكذا التقاد : وجوابه ايضا انقل
 ما قال الله تعالى عقب الآية المذكورة وما جاء في تفسيره : قال
 تعالى (والله يريد ان يتوب عليكم) باشرعه لكم مما عليه الجاهلية والاضالين
 من غيركم (ويريد الذين يتبعون الشهوات) النفسية فيعملون ما حرم الله
 ويحرمون ما احله (ان تميلوا) مع احوالهم واغراضهم (مبلا عظيما)
 تفارقون به شرعكم ودينكم (يريد الله ان يخفف عنكم) باشرعه واباحه
 لكم ولم ينقل عليكم بشي بل جعل لكم ديناً يسيراً وشريعة سمعاً لانكم
 ضعفاء عن تحمل التكليف الثقيلة سيما دواعي الشهوة واللذة فاباح لكم
 ما تصرف به شدة تلك الدواعي فاحذروا واحترزوا من مثل هؤلاء
 الدعاة وامثال هذه الوساوس التي مبدأها التهور في الشهوات واخرتها
 الميل العظيم عن الشرع والدين وعقباها العار والنار المله عن الفخر
 رضي الله عنه بنصه : فهذا ما جاء في كلام ربنا من الادلة على اباحة تعدد
 الزوجات والتسري في شرعنا وشرع من كان قبلنا وسند ذكر انشاء الله
 عن قريب شواهد من كتب ارباب الشرائع شاهدة بان شرعهم الذي
 يدعون في هذه المسئلة كان على طرفي الافراط والتفريط : فقل
 لي بمرك هل سمعت او رأيت وحشاً من الوحوش المزدوجة جمع بين
 اثنين او فارق اثناء حتى تموت او يموت او كان يحجبها عن الاختلاط

مع سائر ذكور ابناء جنسه . او كان يفرد بها للقيام باود اولادها وبيتها
 وهو ينفرد بجلب الرزق لها ولهم . او كانت تنفرد في مهمات الامور
 ومخاطر الكسب وحده وهي قارة العين ناعمة البال في بيتها بين اولادها .
 كلاثم كلا . بل الثابت المعلوم ان الفطرة الوحشية والصفة الحيوانية
 قاضية بان ينفرد الذكر بانثى واحدة مدة الحياة وبالاختلاط في
 المسارج والموارد . وبالتسافد علنا . وباشتراك الانثى مع الذكر في
 كسب الرزق وجلب القوت وما اشبه ذلك مما هو من ضروريات
 الوحشية . هذا في المزدوجة . واما غير المزدوجة فما ترى لانثى ذكرا
 معلوما ولا لذكر انثى معلومة بل كما طالب احدها السفاد استمال من
 يقضى به وطره وفارقته وكانت الانثى هي المتكفلة بالولد حتى يقدر على
 الكسب . فذلك مثالنا ومثال ما يدعون اليه الفلاسوف والمثال
 الاخير مثال من اتخذوا التزاوج المدني شرعة وقانونا . فتأمل . واما
 ما جاء في كلام نبينا عليه الصلاة والسلام من الترغيب في الزواج وتكاثر
 النسل الذي لا ريب بالله يكثر بنسبة عدد الزوجات فالاحاديث فيه
 كثيرة . واذا لم يكن منها الا قوله عليه الصلاة والسلام (حب الي من
 دنياكم النساء والطيب وقرة عينى في الصلاة) هكذا رواه في الجامع
 الصغير . ومنها قوله عليه الصلاة والسلام (تاكفوا نساءكم فاني مباح بكم
 الامم يوم القيامة) ومنها قوله عليه الصلاة والسلام (عليكم بالباءة فمن لم

يستطع فعله بالصوم الحديث . فكنا ان يكون لنا اسوة وامراً :
 كان والدي رحمه الله يقول وددت ان يكون اهل الارض اولادى فانال
 بهم مظهر قوله عليه الصلاة والسلام (تناكحوا تناسلوا) الخ وقد اعطاه
 الله ما شرح صدره فانه رأى الجيل الرابع من اولاد صلبه وتوفي عن
 ثلاث وسبعين ما بين ولده وولد ولده ومن مات من اولاده في حياته
 اكثر من ذلك . فكيف يمكن حصول هكذا نعمة من اعظم النعم
 بزوج واحدة لا تكاد تلد خمسة بطون ويبقى بهار من لشتى . قال
 الامام الغزالي رحمه الله في كتاب النكاح من الاحياء (والنكاح بسبب
 دفع غائلة الشهوة مهم في الدين لكل من لا يؤتى عن عجز وعتة وعم غالب
 الخلق فان الشهوة اذا غلبت ولم يقاومها قوة التقوى جرئت الى اتهاام
 الفواحش واليه اشار بقوله عليه الصلاة والسلام عن الله تعالى (لا تعلموه
 تكن فتنة في الارض وفساد كبير او ان كان ملجماً بالجم التقوى ففاته
 ان يكف الجوارح عن اجابة الشهوة فيغض البصر ويحفظ الفرج فاما
 حفظ القلب عن الوسواس والتفكر فلا يدخل تحت اختياره بل
 لا يزال النفس تجاذبه وتعدته ولا يفتر عنه الشيطان المومس اليه في
 اكثر الاوقات وقد يعرض له ذلك في اثناء الصلاة . والمواظبة على
 الصوم لا تقطع مادة الوسوسة في حق اكثر الخلق الا ان يضاف اليه
 ضعف في البدن او فساد في المزاج . وكان بعض الصالحين لا يكاد ينالو

من زوجتين أو ثلاثاً ذكر عليه بعض الصوفية فقال هل يعرف أحد
 منكم أنه جلس بين يدي الله تعالى جلسة أو وقف بين يديه موقفاً في
 معاملة فطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا يصيبنا من ذلك كثير فقال لو
 رضى في عمري كله بمثل حالكم في وقت واحد لما تزوجت انتهى
 ومن لطائف كلامه رحمه الله في هذا الفصل يليق أن يكون جواباً
 لما ذكره تعدد الزوجات قال (وانكر بعض الناس حال بعض
 الصوفية فقال بعض ذوي الدين ما الذي تنكر منهم قال يا كلون
 كثيراً فقال وانت لو جمعت كما يجوعون لا كنت كما يا كلون قال
 ينكحون كثيراً فقال وانت لو حفظت عينيك وفرجت كما يحفظون
 لنكحت كما ينكحون اهـ ثم قال رحمه الله ومن الطباع ما تعلب عليها
 الشهوة بحيث لا تحسن المرأة الواحدة فيستحب لصاحبها الزيادة على
 الواحدة الى الأربع فان يسر الله له مودة ورحمة واطمان قلبه بين والا
 فيستحب له الاستبدال وكان الحسن بن علي رضي الله عنهما منكما
 حتى نكح زيادة على مائتي امرأة وتزوج المغيرة بن شعبه رضي الله عنه
 بثمانين امرأة وكان في الصحابة رضي الله عنهم من له الثلاث والأربع
 ومن كان له منهم اثنان لا يخصى ومهما كان الباعث معلوماً فينبغي ان
 يكون العلاج بقدر العلة انتهى فهذا ما قاله حجة الاسلام وما رواه
 عن الاصحاب الكرام ورأيت في رحلة الامام الشافعي رضي الله عنه

المذكورة في الكشكول ان قد كان لا ماما مالك رضي الله عنه ينف
 وثلاثة جارية خلا عن زوجاته: فيا العجب هلا يسعدنا من شرعنا
 ماوسع نينا واصحابه وائمة امته والعلماء والعقلاء الذين لا يعلم عدد هم الا
 الله . هل كلهم غير كامل العقل ونحن كاملوه . هل كلهم فاقد في الشعور
 بالواجبات الانسانية ونحن حائزوه . هل كلهم جهلوا ما زعمه المؤلف
 من امتناع العدل ووجوبه . هل كلهم وقعوا في اثم قام جناحه بنذر
 الامة منه هل كلهم غلبت عليهم شهواتهم فباعوا بها دينهم . تذكرت
 حكاية في المناسبة رايتها في بعض التواريخ . قال لما قامت فتنة مسئلة
 خلق القرآن في العراق ايام الواثق بالله نقل اليه ان في دمشق الشام
 رجل من سراتها يقول بعدم خلق القرآن فامر بحمله فجاؤا به مكبلا
 بالحديد فلما مثل بين يديه قال له ما تقول في القرآن . فقال يا امير
 المؤمنين ان الداعي بهذا القول هو وزيرك ابن داود فاسمع لي بما ظرته .
 فقال للوزير ناظره . فقال الرجل يا ابن داود هذا الذي تدعو الناس
 اليه هل علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ام لا . وان كان علمه هل اخبر
 عنه ام سكت . فقال علمه وسكت عنه . فقال اما وسعتك ماوسع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم : يا ابن داود هذا الذي تدعو اليه الناس هل علمه
 الصديق والفاروق وعثمان وعلي وغيرهم من اجلاء الصحابة رضي الله
 عنهم ام لا . ومن علمه منهم هل اخبر عنه ام سكت . فقال علموه وسكتوا

عنه . فقال لو قلت انك علمت شيئا ما علمه رسول الله واصحابه لوجب قتلك
 وحيث اعترفت بانهم علموه وسكت واعنه اما يسعك في دينك ماوسعهم :
 يا ابن داود هذا حبر الأمة عبد الله بن عباس جدامير المؤمنين هل علمه
 الله فيما علمه من التأويل هذا الذي تقول ام اخفاه عنه . وان كان علمه اياه
 فهل بلغك عنه القول به ام لا . فقال لا . فقال اما يسعك في دينك ما
 وسع حبر الأمة : قال الراوي فاقطع ابن داود واستلقى الوائق على
 ظهره يضرب الارض برجليه ويقول اماوسعك ماوسع رسول الله اما
 وسعك ماوسع اصحابه اماوسعك ماوسع حبر الأمة فانك الله يا ابن
 داود ثم جلس وقال انزعوا قيد الرجل فنزعوه من رجله فتناوله الرجل
 ووضعته في كهف فقال له الوائق ما تصنع به فقال اوصي بوضعه معي في القبر
 لالقي به ابن داود بين يدي الله فقال الوائق وهذه اشد واعظم من ذلك :
 قال الراوي وكانت حادثة هذا الرجل آخر حوادث هذه الفتنة فان الله
 اهلك من كانوا قائمين بها وانطفأت نارها : واعلم ان مسألة تعدد
 الزوجات كانت ولم تنزل عند الامم على طرفي نقيض ما بين افراط
 وتفریط . فالاسرائيليون والوندونيون والمجوس كانوا على حد الافراط
 حيث ليس للزوجات عندهم عدد محصور . وقد رايت في اخبار الجرائد
 ان الملك سيام الموجود الان يف وخمسائة زوجة . والنصارى على حد
 التفریط . اما الاسلام فقد جاء في المسئلة على عادته من الاعتدال وقد

ذكر علماء وناحكة الاباحه لاربعة فقط . وقد اشار اليها الامام الغزالي
 في كلامه المتقدم آنفاً ورنما ترى فيما يأتي شيئاً منه : ولندكر شيئاً مما
 جاء في اسفار اليهود المعبرة ايضاً عند النصارى مما يتعلق في هذه المسئلة :
 قال في الاصحاح (١٦) من سفر التكوين ان هاجر اعطت ساري
 زوجة لابراهيم عليه السلام فدخل عليها : وقال في ٢٩ منه ان
 يعقوب عليه السلام تزوج ابنتي (لايان) في اسبوع واحد : وقال في
 (٣٠) منه انه ايضاً تزوج جاريتي زوجته فصرن اربعاً معاً : وقال في
 (٣٦) منه ان قد كان ليعس و ثلاث زوجات : وفي الاصحاح الثاني من
 سفر الملوك الثاني ذكر زوجات داود عليه السلام الثلاث : وفي
 الثالث عشر منه ذكر قصة (امنون) ابن داود مع اخته (ثامار)
 الدالة على اباحه تزوج الاخ اخته عندهم : وكان اليهود استناداً على
 هذه يبيحون احياناً تزواج الاخوان : وفي اخر السادس عشر منه ذكر
 دخول (يشالوم) ابن داود على نساء ابيه العشرة بوقت واحد : وفي
 الاصحاح الحادي عشر من سفر الملوك الثالث قال ان قد كان لسليمان
 عليه السلام سبع مائة زوجة من السيدات وثلاثمائة من السراري : وحيث
 ليس من موضوع كتابنا الخوض في الشرائع المتقدمة ولا يجوز لنا
 الشرع فلا تعرض لوجوه فساد الاساس الذي وضعت النصارى عليه
 شريعة التقيد سيما ان الجرم الفخير من علمائهم نقضوا هذا الاساس

قطعة قطعة والقوه على قارعة الطريق ليراه كل ذي بصر : قال الكونت
 هنري في الفصل الثالث من كتابه المسمى الاسلام مانعه (يرى الناس
 في اكثر الازمان الوسطى ان اكبر عمل اتى به النبي هو اباحة تعدد
 الزوجات لانه توصل بذلك الى استجلاب الرجال . واعتماد قصاصون
 على هذا الروايات الكاذبة فوصفوا الاسلام بانها دين الجاموس والجمال
 وجميع الحيوانات . قال (رونان) ان تعدد الزوجات يخرج عوائدنا
 الدينية فلا نفقه في شريعة الآهية . وقال الاب (بروغلي) انها ديانة
 يصعب ادراك مقصودها . وان الله حلالها في ظروف مخصوصة يستحيل
 علينا معرفتها : ولعمري لست ارى وجهاً يمنعنا من ان نعتقد في الشارع
 الالهي من الحكمة ما نعتقد في الشارع الوضعي . فشرائع البشر تلاحظ
 الزمان والمكان في احكامها وليس من داع يلجئنا الى ان نحرم على الشارع
 الالهي مثل هذا الاحتياط : قال بعض المشتغلين بعلم طبائع الامم ان
 تعدد الزوجات امر من ضرورات الامم الشرقية لما فيهم من القوة . ومن
 الغرائب التي تخار في ادراكها الافهام ان الغربي مع ميله الى اعتقاد
 تعدد الآلهة كان على الدوام بأبى الزواج باكثر من امرأة واحدة .
 والشرقي (اي المسلم) الذي لا يعبد غير الواحد يقول بتعدد الزوجات .
 فالهة كثيرون وزوجة واحدة صبغة تليق عادة بالغربي . وآله واحد
 وزوجات متعدداً صبغة تجمل بالشرقي (اي المسلم) ومن

الامور التي تتهم معرفتها ما اهملها الباحثون وهو ان تعدد الزوجات عادة
 قديمة في العرب قبل الاسلام ولذلك يقولون ان النبي مصلح شديد
 المعاملة . ولا شك في ان ميله كان للاقتصاد على زوجة واحدة ولكن
 كان من الصعب ان يلزم قريشاً بذلك وبينهم من له عشر زوجات .
 فلو امرهم بالاقتصاد على واحدة لشق عليهم وادى الى نزاع في الدين
 الجديد ولهذا امرهم ان يختاروا اربعاً وطلقوا ما عداهن . ويؤخذ ميل
 الدين الاسلامي الى تفضيل زوجة واحدة من قوله تعالى (فان خنتهم
 الاتعدلوا فواحدة) وقال العلماء ان الرجل اذا خاف ان لا يعدل بين
 زوجاته وجب عليه ان لا يتزوج باكثر من واحدة . وقد اخطأ
 موسيو (كاروز) حيث ذهب الى ان تعدد الزوجات مباح للاغنياء
 ويحرم على غيرهم . بل الذي يفهمه المسلمون من القرآن عن الزواج ان
 ليس كل مباح ينبغي . والمسلمون لا يقدمون كثيراً على ما اباحه شرعهم
 من تعدد الزوجات خلافاً لما ينوهمه غيرهم لانهم يخشون ضيق العيش
 وفقدان الصحة والمنازعات . والقرآن يأمر الفقير بالانتظار ومع ذلك
 فالعاجز عن الزواج نادر والعامية يتزوجون في الثامنة عشر غالباً واهل
 الشرق لا يعرفون العزوبة وهي المصيبة العظمى التي جلبها التمدن على
 الغريين . وكان محمداً صلى الله عليه وسلم افي محادثته مع اصحابه يحب
 ان يسمعهم كثيراً قوله (لارهبانية في الاسلام) وقوله (نفس

المتزوج احب الى الله من صلاتين اعزب (ويرى القارىء مما تقدم
 ان الناس بالغوا كثيراً في مضار تعدد الزوجات وان ما نسبوه اليه غير
 صحيح . فامتداد الزوجات هو الذي ولد في الشرق الرزائل التي زعمها
 الاب (بروجلي) ابل المعقول انه من شأنه تلطيفها . على انني لست
 ادري ان كانت تلك الرزائل موجودة في الشرق وهل هي اكثر مما هي
 في الغرب . والواقع ان الرزائل موجودة في كل امة . ولقد يقع منها في
 (باريس) (ولندرة) (وبرلين) اكثر مما يقع في الشرق باجمعه لان
 النبي (عليه السلام) بالغ في تحريمها ولم يعدها من الذنوب الخفيفة .
 ومن الخطا ما فاضحوا القادح قولهم ان عقد الزواج عند المسلمين
 عبارة عن عقد بيع فيه المرأة فتصير شيئاً مملوكاً لزوجها . بل الحق
 ان ذلك العقد يخول المرأة حقوقاً اديية ومادية من شأنها اعلاء منزلتها
 في الهية الاجتماعية) انتهى (فاقول) اذا تأملت فيما قاله هذا الفرنسي
 المنصف المحقق يظهر للسان كثيراً من علماء الافرنج المنصفين على
 يقين من الفضائل التي جاءت بها شريعتنا السحاء ما يثبت واجب
 ومباح ومحرم ومكروه بخلاف مقلديهم من المسلمين الذين تلقفوا ما سمعوا
 وما قرأوا من اقوال حقااء الافرنج واكاذيب رهبانهم فظنوها حقائق
 راهنة فاخذوا يتشدقون بها على العمياء عن غير روية ولا تعقل حيث
 ذلك مبلغهم من العلم . وقد قدمت بين يدي كلامه ما رأيت من اخبار

اسفار التوراة لتعلم ما عندا لمعتسفين من علماء الافرنج والقسوس من
 التعامي عما كان عليه اعظم الانبياء عليهم السلام على رواية اسفارهم
 وتري ما هم عليه من الخامل بكل حق وقاحة على شريعتنا والتعصب
 الا نرى لعوائدهم المستندة بزعمهم الى المسيح عليه السلام وهو براء منها بل
 ما شي الا فاويل في كتب ملفقة لا سند عليها ولا دليل ولا برهان لها
 دسها قوم لا خلاق لهم اسراراً وراء شهواتهم الذاتية واغراضهم
 ونسبوه للدين والدين بريء منها فصار جمهور العقلاء من امتهم على
 وجل من هذه الدسائس كما اشار اليه الكونت المومس اليه بقوله (وهي
 المصيبة العظمى التي جلبها النمدن على الغرب) (ثم اقول) لا خلاف
 ان التزاوج يكون لاسباب خمسة (احدها) التعاون في امور الدنيا
 (والثاني) التعاون والتمتع (والثالث) التعاون والتمتع والنسل
 (والرابع) النسل فقط (والخامس) التمتع فقط (فاما الاول والرابع)
 فالمتزوجون لاجل احدهما قليلون جداً ، واما المتزوجون لاجل (الثاني)
 فقط فقليل ما هم (واما الثالث) فهو الذي عليه السواد الاعظم من
 الناس (واما الخامس) فالمتزوجون لاجله قليلون ايضاً ، فاذا نقرر
 هذا فاقول على اي وجه كان من هذه الوجوه فتقيد الرجل بزوجته واحدة
 وارتباط المرأة بزوج مدة حياته او حياتها ضرر فاحش وحكم ظالم
 وقانون غير عادل من عدة وجوه (الاول) ان الرجل اما ان يكون

قادر أعلى القيام بحقوق زوجته أو غير قادر . فإن كان غير قادر فاي
 ظلم أقبح من الحكم على المرأة باضاعة حياتها بالارتباط مع رجل غير قادر
 على القيام بضرورياتها واضطرارها للسعي في سبيل مالاغنى ولا صبر لها
 عنه أو حرمانها لذات البنين المعروفين الاب والنسب . هذا ان كانت
 قادرة على السعي وبهاضارة لنوال حظ النفس والافه الموت بالحياة
 والاحراق المنكر على المجوس مع ما في ذلك من اضاعة الشرف والعار
 الدائم . وان كان قادراً من كل وجه فالمرأة قد سعدت وحدها باقتداره
 وهو قد شقي وحده بما سبأ في يانه (الوجه الثاني) فلنصرف النظر
 عن اخلاق كل منهما وآدابهما ما يقع من التباغض والتنافر بينهما عند
 تباین الاخلاق أو الآداب التي من الحال الوقوف على حقيقة ما بمجرد
 المغالطة ونوم اطال امدها خلافاً لما زعمه المؤلف مما اثبت أكثر
 الحوادث خلافاً وتقول : لا يخلو الحال اما ان تكون الزوجة سالحة
 للسبب الاول وغير سالحة لغيره : بمعنى ان تكون مقتدرة على اعانة
 وخدمته لكنها دينية أو قبيحة أو متقدمة في العمر أو عقيمة . واما ان
 تكون سالحة للسبب الرابع فقط لكنها عقيم . واما ان تكون سالحة
 للسبب الرابع فقط لكنها عاجزة عن اعانة وخدمته وعاقرة . واما ان
 تكون حائزة الصفات الثلاث التي عليها مدار التزاوج عند السواد
 الاعظم من الناس وهي النادرة بينهن : وحيث ان كل حال من الاحوال

الثلاثة الاولى ظاهر الضرر فاحش الاضرار اما بالزوجين المقيدين معاً
 واما باحدهما ظهوراً الايكابر فيه عاقل منصف فالنرجع الى الوجه الرابع
 الذي هو اصلح الاحوال حسب الظاهر ودين ما فيه من الضرر
 الفاحش بسبب نقيذ الرجل بهذه الزوجة التي هي اصلح النساء واخفهن
 ضرراً على فرض وجود امثالها فنقول : لا خلاف ان هذه الزوجة
 الصالحة الحرة الشابة ذات الجمال والكمال والودود والولود القادرة على
 اعانة زوجها القانعة منه وبه الحافظة لما له وولده وترضه (الكبريت
 الاحمر) لا بد ولا مناص لها من ان تعطل عن الفوائد الثلاث المذكورة
 الجزء الاعظم من العمر الذي يمكن حصول هذه الفوائد منها : فننرض
 ان الرجل يقتن بالمرأة وهي في الخامسة عشرة من عمرها وانها تبس في
 الخامسة والخمسين فتكون مدة الزوجية الحقيقية اربعون سنة : وقلنا
 هذا على فرض غيبة الامكان لكن اليش قد يكون قبل ذلك العمر وعلى
 كل في السن المذكور يتعطل النسل لا محالة ويتبع التمتع طبياً وطبيعة
 والاعانة بالجسم تمتنع غالباً : اما عن نرفع منها واما من انحطاط قواها
 وكلاهما واقع في الغالب : ثم نرض ان تعطى ما يبرئ مرض
 وزيارة اهل وما اشبه ذلك مما يقع مثله للرجل بمقابلة ما يفرض للرجل
 من مثله : لكن تعطى بما لم يقع من الرجل هو (اولاً) اسبوع
 على الاقل في كل شهر مدة الحيض (ثانياً) سنتان لكل مولود تلده

على الاقل . اما من احتاطت بالاولى شرعاً وطباً فيلزمها التعطل
 ثلاثون شهراً منها ستة اشهر في مدة الحمل وستان مدة الرضاع :
 وقتلنا شرعاً الوجهين (احدهما) ان حق المولود على والدته ان ترضعه
 سنتين كاملتين كما فرض الله عليها بقوله تعالى (والوالدان يرضعن
 اولادهن حولين كاملين) فان انقصته منها فقد ظلمته (والوجه الثاني)
 وجوب عدم غشائها مدة الرضاع لقوله عليه الصلاة والسلام (لا تقتلوا
 اولادكم سرّاً) فان الغيل يدرك الفارس فيدعثره عن فرسه (رواه في
 الجامع الصغير وقال الشارح رحمه الله الغيل بالغين المعجمة بمجاعة المرأة
 وهي ترضع . والدعثره الهدم . فاللهي ان التمتع في حالة الرضاع يضعف
 قوى الرضيع فان بلغ مبالغ الرجال ضعف عن مقاومة مبارزه في الحرب
 فيقتل او ينهزم فيكون ابوه سبه فكأنه قتله سرّاً) انتهى وقتلنا
 طباً . امر محسوس ثابت سيما اذا حملت المرأة وهي ترضع ولم تنبئه
 لذلك حتى تأثر الرضيع من حليب الغيض فهيات ان يسلم من العشرة
 واحد وان سلم فالضعف والسقم قربناه مدة حياته . هذا اذا كانت
 تحبل وهي ترضع لكن من النساء من لا تحبل الا بعد الفطام باسهر فبهذه
 تكون معطلة على الرجل ايضاً (الوجه الثالث) تعطلها عن النسل
 في مدتي الحمل والرضاع (الوجه الرابع) تعطلها عن معونة الرجل
 في المدين المذكورتين (الوجه الخامس) احتياجها لمن يخدمها مدة

لا اقل من سنة ونصف لكل مولود وما اشبه ذلك من الاسباب الخاصة
 بالمرأة . فأي عدل وانصاف يوجب على الرجل تحمل هذه الاضرار
 بالتقيد بهذه الزوجة الواحدة وهي ناعمة البال حاصلة على كل ما تريد .
 بل ماذا يفعل الشاب او الكهل . ومن الامثال الثابتة بالتجارب قولهم
 (اعزب دهر ولا ارمل شهر) فهل فوق اضاعه ماله وعمره بضيع دينه
 ومروته بارتكاب المنكر ام يتحمل ما لا يطيق . والمآجريات المحسوسة
 شاهدة بان اعظم اسباب ما يرى من المنكرات ناتجة عن هذا التقيد غير
 المعقول (فان قلت) ا ليست هذه الاضرار مشتركة بين الرجل والمرأة
 (قلت كلا) اما من جهة النفع فالمرأة في مدة الحيض والنفاس
 والاشهر الستة الاخيرة من مدة الحمل فضلاً عن انها لا تميل للتمتع
 لا اشتغال الرحم فيه لاهو مشغول به فالفالب منهم تأذي من الرجل .
 فالضرر من هذا الوجه منحصر بالرجل . واما من جهة النسل فلا خلاف
 بان الرجل خصوصاً اهل الزرع والضرع وسكان البوادي وهم السواد
 الاعظم اخرج لكثرة الاولاد من المرأة . بل المرأة منهم تمنى ان لا
 ترزق اكثر من غلام و بنت لما يلحقها من التعب بتربيتهم فوق تعبها
 باعانة زوجها واعمال بيتها سيما اذا كان زوجها من الاغنياء ارباب
 البيوت المصروفة والخدم والحواشي فيستحيل على الزوجة والزوجين
 القيام بخدمة بيته ولذا ترى المهر عندهم يقارب مهر بنات الامراء في

المدن . فمن هذا الوجه ايضاً انحصر الضرر بالرجل : واما من جهة
 المعونة فلا مكابرة بان الفقير يضطر لخدمة ذاته واولاده وخدمتها ايضاً
 في ايام قعودها عن الخدمة فيتعطل عن كسبه والغني يبقى هو واولاده
 وبيته منوطاً لارادة الخادما واماناتهم ورحمتهم : فاذا تأملت فيما
 قدمناه ظهرت لك حكمة حصر الاباحة بأربع بالنظر للغالب . لان
 من كان عنده اربعاً لا يحصل له شيء من هذه الاضرار غالباً . ثم بالنظر
 للنادر اضيف الى الاربع اباحة التسري وكل ذلك سد المسالك الشيطان
 ومنعاً لاسباب الفساد الظاهر للعسوس عند من قيدوا انفسهم بواحدة
 تكلفاً من عند انفسهم او انقياداً لقانون دينهم ولو كشف الله الحجاب
 عنهم لرأيت اكثرهم على منكر الامن آتاه الله العصمة بالصبر واکراه
 النفس والتخلف بالدين فاولئك لهم هم المغبوطون على هذه النعمة
 العظمى حيث لا يختلف اقلان ان اغبط الناس في زماننا من اغناه الله
 عن النساء واشقى الناس في عصرنا من ابتلاه الله بالاكثر منهم
 والاحتياج اليهن : فان انصفت وعدلت رأيت ان الحكمة والعدالة
 الالهية اباحة للرجل الجمع بين اربع زوجات بشرط العدل بينهما في
 النفقة والعشرة فقط ليس في الحب والميل القلبي كما زعم جناب المؤلف
 فهذا قد صرح الله ورسوله بعدم استطاعته ولو لم عن عدم استطاعته
 ترك الزوج باكثر من واحدة للزم ايضاً ان لا يكون للوالدين اكثر من

ولمواحد دليل ان كل اب وام يعلمان يقيناً ان قلوبهما تميل لبعض
اولادهما أكثر من بعض مع محافظتهما على الكل بالسوية ولا ريب
ان هذه الاباحة كانت عملاً باخف الضررين كما هي القاعدة الشرعية
والعقلية وما جاء به الشرع هو عين الحكمة والعدل الجامعة بين صالح
القريتين (أحكام الجاهلية ينفون ومن احسن من الله حكماً
لقوم يوقنون)

﴿الفصل الرابع في النوبة والعدل بين الزوجات﴾

اعلم ان الله تعالى جعل شريعتنا السجاء جامعة بين العدل والانصاف
والتبادل في الحقوق والنظر لما فيه الصالح والاصلاح ومنع الضرر
بالغير وتقديم الاضرر على الاخف والعام على الخاص وما اشبه ذلك مما
كله عن حكمة والحكمة بالغة وعدل لا مزيد عليه لذي عقل سليم : فهي
اباحت للرجل الجمع بين اربع زوجات والتدري بما يشاء من ملك اليمين
المومنات منعاً لما يحصل له من الاضرار والمفاسد التي ذكرنا بعضها في
الفصل المتقدم . وذكرت الشريعة ان التعفف عن النساء او الاكتفاء
بأمة خير للعاجز عما اوجبت عليه من العدل بين الزوجات ومعاملتهم
بالعدل والانصاف والمعروف حتى لو كانت واحدة او أمة فالعدل
والمعروف واجبان لامناص منهما . والآيات والاحاديث في هذا
الباب كثيرة : فاما الآيات فتقدم منها ومن تفسيرها ما فيه كفاية

وبيان للعقوبة ومقاصد الشارع . واما الاحاديث فنورد منها ما فيه
 ذكر لمن يذكر (الاول) ذكر الامام الشعرائي رحمه الله في كتابه
 كشف الغمة بسنده عن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال
 (اذا تزوج احدكم البكر على الثيب اقام عندها سبعا ثم قسم . واذا
 تزوج احدكم الثيب على البكر اقام عندها ثلاثا ثم قسم) وعنه عليه
 الصلاة والسلام (للحررة يومان وللامة يوم) اهـ (الثاني) اخرج
 ابو داود عن عائشة رضي الله عنه انها قالت بعث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في مرضه الى نسائه فاجتمعن فقال لي لا يستطيع ان ادور
 بينكن فان رايتن ان تاذن لي ان اكون عند عائشة فاذن له (الثالث)
 اخرج اصحاب السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (من كانت له امرأة فان ولم يعدل بينهما جاء يوم
 القيامة وشقه ساقط) اهـ عن حسن الاسود الرابع او من حقوق
 الزوجة الحرة ان تعطي نوبته لمن تشاء من ضمائرهما . وهذا الحق
 شرع في قوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا
 جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) اخرج الترمذي رحمه
 الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (لما كبرت سودة رضي الله عنها
 خشيت ان يطلقها الرسول عليه الصلاة والسلام فقالت له لا تطلقني
 وامسكني واجعل نوبتي لعائشة ففعل عليه الصلاة والسلام) اهـ

(الخامس) اخرج ابو داود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني هذا كان يظني له
 وعاء وثدي له سقاء وحجري له حواء وان اباه طلقني واراد ان ينزعه مني
 فقال عليه الصلاة والسلام (انت احق به ما لم تتكحي) اه لا جرم
 ان العدل بين الازواج والابناء وسائر الال ينتج تودد كل منهم
 للآخر لان النفوس فطرت على حب من احسن اليها وان كانت
 النفوس الشريرة تقابل الاحسان بالاساءة والمعروف بالانكران لكن
 الحب في الباطن لازم . وما من احسان افضل من العدل قال الله تعالى
 (اعدلوا هو اقرب للتقوى) وعن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال
 (ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين
 الذين يعدلون في حكمهم واهليهم وما ولوا) اه عن الجامع الصغير
 ولا خفاء ان ما من اساس لبناء العائلة امان وثابت وابقى من التوادد
 المتبادل بينهم الناشئ عن صفاء العدل كما قيل القريب من قربه المودة
 وان بعد النسب والبعيد من باعدته العداوة وان قرب النسب : ومن
 الآيات الآمرة والخاتمة على التودد وحسن المعاشرة قوله تعالى
 (وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل
 الله فيه خيرا كثيرا) ومنها قوله تعالى (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم
 ازوجا لتكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة اوقد تقدم تفسير هذه

الآية وارث الله ذكر في هذه الآية أربعة أمور متلازمة (الاول)
 الجنسية التي هي اعظم اسباب النوادر وموجبات التحاب والسكون
 (الثاني) السكون الناتج عن الجنسية (والثالث) المودة الناتجة عن
 الجنسية والسكون (والرابع) الرحمة الناتجة عن الثلاث وتامل بما في
 الآية من الحكم البالغة بما في هذا الترتيب حيث لو اختلفت الجنسية
 لما حصل السكون . واذ فقد السكون فحصل المودة محال .
 واذ فقدت المودة فالرحمة غير حاصلة البتة . ولما كانت الجنسية هي
 الاصل الاول فلا جرم ان من واجبات التزاوج ان يكون الزوجان ممن
 يمكن التألف والتناسب بينهما . وربما تفرع عن هذا الاصل فروع
 كثيرة . منها اتحاد الدين . ومنها توافق الاعتقاد . ومنها تناسب
 النسب . ومنها تقارب العمر . ومنها تقارب الخلقة . ومنها تشابه
 الاخلاق وما اشبه ذلك مما وقع التباين فيه لا يسلم من وقوع التنافر
 غالباً سيما العمر والخلقة لان العاقل يمكنه توفيق الدين والاعتقاد
 وتقارب الاخلاق حيث هي داخلة تحت سلطة العقل لكن تباين العمر
 والخلقة ليس في امكان البشر التوفيق بينها الا بتوفيق من الله خارق
 للعادة كما رأينا في افراد قليلين جداً حسب الظاهر والله اعلم بالبوطن :
 وليس الدواء الوحيد لهذه العلل هو الاختلاط والمعاشرة قبل الزواج كما
 زعم المؤلف فهذا زعم قد شهدت لما جريات التي ملأت العيون والكتب

بطلانه . واعدل شاهد على بطلانه قيام اكثر الامم الاوربية في
 احداث قانون الطلاق حال كون احد من لا يأخذ المرأة الا بعد ما
 يعاشرها ويخالطها مدة طويلة وربما ارتبطا بحبال العشق قبل عقد
 الزواج : والاعجب انك لا تجد بين ملوكهم وامراتهم الذين
 يتزوجون بدون مخالطة ولا معاشرة بل ولا رؤية البتة فردا واحدا اطلق
 زوجته وهجرها بل تجد الطلاق والهجر والتناكر والتباغض بين اكثرهم
 مخالطة وعشرة لمرأته قبل ان يتزوجها . ولا جرم ان هذا سر من
 اسرار شريعتنا التي ما زالت تعلو وتظهر دائما ابدا لمن يدرك ويدرك
 وآي للشاب والشابة الناصب كل منهما للآخر فمخ الصيد وشريك
 الاقناس ان يرى كل من الآخر ما لا يحب فضلا عما يكره . سيما الشاب
 الوثان الذي عيناه عن كل عيب غصينة من التي فطرت على المكر
 وتغذت من امها بلبان الخداع . لكن الدواء الوحيد الذي اثبت التجارب
 الصحيحة والعقول السليمة كونه ترياق سم افاعي مكر النساء وشرفهن
 هو التزوج عليها والطلاق : واليك فائدة جنيته بمزاولة استكشاف
 اخلاق النساء في نصف واربعين سنة : فاعلم ان ما من امرأته تهتم بشيء
 مثل اهتمامها بالاستثمار بزوجه . لكن طريقتهن بذلك يختلف باختلاف
 حالهن . فالمرأة الصالحة العاقلة تبذل جهدها استطاعتها بحسن العشرة
 والحب والتودد والتقرب اليه بما يحب كيلا تدع له قلبا يطلب غيرها .

وهي النادرة ينهن بل الكبريت الاحمر . واما الشريرات وهن السواد
 الاعظم فان كان غنيا لا يؤثر تبذيرها في ماله ته تتخذ اولادها عوناً لها
 في منعه عن استبدالها او التزوج عليها . وان كان متوسط الحال او
 فقير انصرف افكارها لتقصير يده عن استبدالها او التزوج عليها .
 وهيهات ان يجد الرجل يوم راحة مع امرأة قد امنت من الطلاق او التزوج
 عليها الا ان كان عبداً اميناً خاضعاً ذليلاً . وكل من تتبع ماجريات من
 اباحوا الاختلاط واطلقوا حرية المعاشرة رأى ما تنشر منه الابدان
 وتنفر منه النفوس . وهذا من البديهيات التي لا يكابر بانكارها الا من
 الف ذلك ولم يذوق طعم المرأة فولد الغيرة : فقص حال المرأة على حال
 غلام اذا تركته وشأنه مع اترابه تجده لا يعتم الا ان يشقى ولو معها كان
 فيحار مع كونه ابعد عن ذلك بكثير من البنت والمرأة . فكيف بالبنت
 او المرأة مع الشبان والرجال سيما اذا كانت جميلة مستوفية قنوت
 الخلاعة من موسيقى وغنا ورقص وما شبه ذلك والعلامة منقذة في
 جوفها والحرية قائدها حيث شاءت وهي مطلقة الارادة والشباب من
 امثالها واقربانها يتزاحمون على التقرب اليها والتحبب لقلبها . فلمعري لو
 انها احصن النساء ودخلت في مثل هذه الاشراك لانتقلت حبة خلع
 العذار وقطعت سلسلة التبتل والعفاف بالرغم عن ارادتها :
 وسدا لهذه الابواب شرع الله الحجاب على ما ذكر في بابيه وحث

الرسول عليه الصلاة والسلام على التزويج بذات الدين والعرض لانها
 السد الشديدي في طريق ما يتطرق لابقاع التنافر والبغضاء بين الأزواج
 وشرع ايضا الكفاة ليحصل بها التجانس الموجب للسكون والمودة والرحمة
 ومن امثال العوام الصادرة عن تجارب وحكمة قوهم (من لم يتزوج من
 ملته مات في علة) قال الله تعالى (الاخلاء يومئذ بعضهم لبعض
 عدو الا المتقين) ومن آداب المعاشرة الموجبة للتودد والتحب ما ذكره
 الامام الغزالي رحمه الله في كتاب الشكاح من الاحياء (الاول)
 حسن الخلق واحتمال الاذى ترحماً وتقارباً لعقولهم . قال عليه
 الصلاة والسلام (من صبر على سوء خلق امرأته اعطاه الله من الاجر
 مثل ما اعطى ايوب على بلائه . ومن صبرت على سوء خلق زوجها
 اعطاها الله مثل ثواب آسية امرأة فرعون) (الثاني) المداببة
 والمزاح فانها تطيب القلوب وكان عليه الصلاة والسلام يمزح مع نسائه
 وينزل الى درجات عقولهن في الاعمال والاخلاق وكان افكه الناس
 مع نسائه (الثالث) ان لا ينسب في الدعاية وحسن الخلق والموافقة
 باتباع هواها الى حديفسد خلقها ويسقط هيئته عندها بل يراعي
 الاعتدال فلا يدع الهيبة والانتباه اذا رأى منكراً ولا يفتح باب
 المصادرة على المنكرات بل مهما رأى ما يخالف الشرع والمروءة تتر
 وامتنع . قال الحسن رضي الله عنه والله ما أصبح رجل يطيع امرأته

فيها تهوى الاكبه الله في النار . وقال عليه الصلاة والسلام (تعس عبد
 الزوجة) وانما قال ذلك لانه اطاعها في هواها فصار عبدا والله جعله
 قواما عليها وسماها سيدها فعكس الامر . ونفس المرأة على مثال نفسك
 ان ارسلت عنانها قليلا جمحت بك ملو بلا . وان ارحيت عذارها فقرا
 جذبتك ذراعا وان كبحتها وشددت يدك عليها في محل الشدة ملكتها :
 وكانت نساء العرب يعلمن بناتهن اختبار الازواج . فكانت المرأة
 تقول لابنتها اختبري زوجك قبل الاقدام والجرأة عليه انزعج زج
 رحمة فان سكت فقطعي اللحم على راسه فان سكت فكسري العظام
 بيغه فان سكت فاجعلي الاكف على ظهره وامتنطيه فانها هو حمارك :
 وبالجملة فبالعدل قامت السموات والارض فينبغي لملوك سبيل
 الاعتدال في المخالفة والموافقة وتبج الحق فان الغالب عليهم سوء
 الخلق وركاكة العقل . قال عليه الصلاة والسلام (مثل المرأة الصالحة
 في النساء كمثل الغراب الا عصم بين مائة غراب) والعصم الابيض
 البطن (الرابع) الاعتدال في الغيرة وهو ان لا يتغافل عن مبادي
 الامور التي تخشى غوائلها ولا يبالغ في اساءة الظن والتعنت ونجس
 البواطن فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تتبع عورات النساء .
 وقال صلى الله عليه وسلم (ان من الغيرة غيرة يغضبها الله عز وجل وهي
 غيرة الرجل على اهله من غير ريبة) لان ذلك من سوء الظن الذي

نهينا عنه فان بعض الظن اثم . قال علي رضي الله عنه (لا تكثرا الغيرة
 على اهلك فترمى بالسوء من اجلك واما الغيرة في محلها فلا بد منها .
 وعن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال (اتعجبون من غيرة سعد
 انا والله اغير منه والله اغير مني ولاجل غيرة الله تعالى حرم الفواحش ما
 ظهر منها وما بطن) وكان الحسن رضي الله عنه يقول (اندعون نساءكم
 يراحن العلو في الاسواق قبح الله من لا يغار وقال عليه الصلاة والسلام
 (اني لغيور وما من امرئ لا يغار الا منكوس القلب) واما الطريق
 المفنى عن الغيرة هو ان لا يدخل الرجل على اهله الرجال ولا يدعهم
 يخرجون الى الاسواق . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بنته فاطمة
 عليها السلام (اي شي خير المرأة . قالت ان لا ترى رجلاً ولا يراها .
 فضمها اليه وقال ذرية بعضها من بعض) وكان اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يسدون الكوى والثقب في الحيطان لئلا تطالع النساء الى
 الرجال . وكان اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في حضور
 المسجد ثم منعهن في زمان الصحابة الا العجائز فقط (وعليه مذهب ابى
 حنيفة رضي الله عنه ومذهب الشافعي رضي الله عنه منع الكل) وروى
 عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما
 احدثت النساء بعده لمتعن من الخروج والخروج للمسجد مباح
 للمرأة العفيفة برضا زوجها (وشرط عدم المخالطة) ولكن القعود

اسلم . وينبغي للراقات لا تخرج الا لمهم فان الخروج للنظارات
والامور التي ليست مهمة تقدر في المروءة وربما تفضي الى الفساد .
فاذا خرجت فينبغي ان تغض بصرها عن الرجال . ولنا قول ان وجه
الرجل في حقها غورة كوجه المرأة في حقها بل هو كوجه الصبي الامر في
حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط فان لم تكن فتنة فلا اذ
لم يزل الرجال على مر الزمان مكشوف في الوجوه والنساء يخرجن
متقبات . ولو كان وجوه الرجال غورة في حق النساء لامروا بالتقرب
او منعهم الله من الخروج الا لضرورة (الخامس) الاستدال
في النفقة فلا ينبغي ان يقتصر على عياله ولا ان يسرف . قال تعالى (ولا
تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وينبغي ان لا
يستأثر عن اهله بما كثر طيب فلا يطعمهم منه فان ذلك مما يوغر
الصدور ويبعد عن المعاشرة بالمعروف . وينبغي ان يأكل مع عياله
(السادس) لمحادثة والمواصلة سيما قبيل ارادة الحاجة فقدم الرسول
عليه الصلاة والسلام بذلك . وكذلك ملاحظة حالها كي تستوفي منه
حظها كما تستوفي حظه منها وهذا من اعظم اسباب التودد والتحبب
والعكس بالعكس : انتهى مخلصاً بدون تصرف بشي . فهذا بعض ما
قاله علماؤنا وفقهاؤنا رخصوا عليه فيما يتعلق بالزواج والازواج ولو
جمعت اقوالهم في هذا الباب لكانت كتاباً عظيماً مما لم ير صاحب

تحرير المرأة منه سوى تعريف النكاح . لكن ما ذنب الشمس اذا لم يرها
مريض العين (فانها لا تغمى الا بصار ولكن تغمى القلوب التي في
الصدور)

﴿ البحث الثالث في الطلاق وفيه فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في مشروعيتها ﴾

ان من فضائل ديننا مشروعية الطلاق على ما جاءت به الشريعة من
العدل فيه وكونه بيد الرجل لاسطة عليه لرئيس ديني ولا لحاكم
سياسي . وذلك لما فيه من الزجر الشديد في كبج جهاج النساء . وقولي
من فضائل ديننا ليس بمعنى انه لم يكن في شرع غير نابل كان في جميع
الشرائع التي اطالعنا على اخبارها لكنه كان في اكثرها مع الحرج الشديد
واما في ديننا قبل اخرج ومن تدبر احكام الشرع الا نور بعقل سليم
راها عين العدل الذي يستقيم به نظام الكون ومن جعلها الاحكام
المتعلقة بالازواج فان الشارع جل وعلا لما جعل المرأة تحت ولاية
الرجل جعل نكاح البالغة معلقاً برضاها وجعل لغير البالغة حق اختيار
امرها ان بلغت قبل الدخول بها . وحيث جعل الطلاق بيد الزوج فقط
حفظ للزوجة حقوقاً تدل ذلك (قالوا) اعلن للرجال على لسان رسوله
عليه الصلاة والسلام انه احل لهم الطلاق ويغضه اذا كان لغير
ضرورة . وهذا اعظم زاجر لكل مؤمن يعلم ما وراء ارتكاب فعل

يفضله الله . وفيه اعظم فائدة المرأة مع ما فيه من الزجر لها عن ان تحمل
 الرجل على الطلاق بخلاف ما لو كان ممنوعاً عن الطلاق فلا زجر لها
 حيثئذ الاما في نفسها من صلاح واما ان كان لضرورة فقد اشار الله
 لعدم الخرج به بقوله تعالى (وان يتفرقا يغني الله كلاً من سعة) (الثاني) انه
 اوجب لها مهر المثل اذا لم يكن للمهر مسمى ومنعة من اخذ اقل شيء مما
 اعطاها اياه . ولا يخفى ما في هذا من الاكراه على عدم التهور في الطلاق
 سيما للفقراء . (الثالث) انه اوجب عليه نفقتها بانواعها وسد بوجهه باب
 التخلص منها بعلّة العسر وكذلك لا يخفى ما في هذا من الزجر سيما للفقراء .
 (الرابع) اوجب نصف المهر المطلق قبل الدخول بها زجر الرجال عن
 التلاعب . (الخامس) اوجب عليه تسريحها باحسان ان كرهها وحرم
 عليه اعضاها واضرارها . (السادس) اوجب لها حق الرضاع والحضانة
 واجرة الرضاع ونفقة الحضانة اذ لم تتزوج فان تزوجت فالنفصيل
 مبين في كتب الفقه . (السابع) حفظ لها نصيبها من الارث حتى تنقضي
 عدتها الثامن اوجب لها النفقة مدة الحمل . (التاسع) جعل لها حق
 التحكيم ان وقع بينها وبين الرجل خلاف او شقاق . (العاشر) جعل
 لها حق التخلص منه بطلاق المنعة ان ارادت . لكنه تعالى زجراً لها عن
 التهور فيه عن غير ضرورة وجعل نفسها حائزاً لتجارة اوجب عليها رد
 ما اخذت منه . فاذا نظرنا ما تقدم في فصل تعدد الزوجات وما يلحق

بكل الزوجين من الضرر بذلك الارتباط الغير العادل وما استذكره
ان شاء الله في هذا البحث نرى ان حكمة مشروعية الطلاق المقيدة بما
ذكر دائرة على منع اسباب الفساد ودفع وجوه الضرر عن كلا الزوجين
مما لا مناص من الوقوع فيه عند من حظروا الطلاق فانظر الان
لحالة اليهود الذين نسخوا مشروعية الطلاق المقررة في شريعتهم وما
وقعوا فيه من الارتباك مع نسائهم تقايذا لغيرهم وانظر لما ظهرت به
الامم التي كانت تدبر بالتحقيد وتحرم الطلاق من النور ومن هذين
الامرين بالرغم عما تستعمله الكنائس من الوسائط لعدم الاخلال
بعوائدها : فالاولا أحدثوا الزواج المدني الذي هو كالتمتع المحرمة عندنا .
ثم وضعوا قانونا باحة الطلاق على شروط لا بد لهم من ان يظروا
بوقت ما لا لغائها ايضا والرجوع لما هو في شريعتنا : واما الذين هم ما زالوا
على تقاليدهم فقلما يمضي زمان لا نسمع فيه ان فلانا اخذ رخصة من
الكنيسة بطلاق زوجته . وفلان بدل مذهبه تخلصا من زوجته
وفلان قتل نفسه وفلان قتل زوجته تخلصا منها وامثال ذلك مما لا مجال
لإنكاره . ولو رد بعضنا من الآيات والاحاديث والاخبار المتعلقة
بهذا الفصل (الاول) قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن) الى
قوله تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف والمرجال عليهن درجة)
وقد تقدم تفسير هذه الآية في فصل تعدد الزوجات (الثاني) قوله تعالى

(الطلاق مرتان) الى قوله تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها) الآية .
 فانظر ابي اعتناء بحق النساء اجل واعظم من هذا . ومعلوم ان هذه
 الآيات نزلت منعاً لما كان يفعله الجاهلية بالنساء واذا كان ضمير قوله
 تعالى (فلا تعتدوها) راجعاً للرجال والنساء معاً كما عليه جمهور المفسرين
 اي من تعدى منهم حدود الله التي حدّها لكل من الزوجين يكون من
 الظالمين فليتدبر دعاة حرية النساء واخراجهن عن حدود الله ما وراء
 دعوتهم مما اعد الله للظالمين ان كانوا يؤمنون بالله واليوم الآخر
 (الثالث) قوله تعالى (فان طلقها) اي الطلقة الثالثة فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجاً غيره فانظر ما اشد هذا الحكم على الرجال زجرهم عن
 التهور في الطلاق سيما وقد قيد الله بالنكاح اي الفعل ولذلك
 لا تكفي الخلوة فقط او التقدم من امثال هذه القبود تعلم الفرق في
 اصطلاح الشرع بين النكاح وبين الزواج ليس كما يهرف من لا يعرف
 فلا يفرق بين معاني اللفاظ وعلاوة على هذا القيد جاء الحديث بلعن
 المتصلة والمحلل . فبمثل هذه الاحكام تقف النفوس الآية والدينية عن
 التهور في الطلاق ليس بالشروط التي استحسناها جناب الفيلسوف المؤلف
 التي هي اشبه باحاديث الصبيان (الرابع) قوله تعالى (وان امرأة خافت
 من بعلها نشووزاً او اعراضاً فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحاً
 والصلح خير) قال الفخر الرازي رحمه الله المعنى ان الزوجة اذا رأت

من زوجها نفورا أو تقصيرا في النفقة لبغض أو إرادة تزوج غيرها فلها
 أن تدعيه للمصالحة على وجه يتوافقا عليه . ولها أن تطلب ذلك عن يد
 القاضي . وبين الله لما إن الصالح خير من الطلاق أو التنافر وأمرها
 بحفظ حقوق بعضها والاحسان والتقوى والتقوى ما لا يجوز من أسباب
 الخصومة (اد (الخامس) قوله تعالى في سورة النساء (يا أيها الذين
 آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها) إلى قوله تعالى (أنأخذونه جهنما
 وأنما بيننا) وحيث قد تقدم بعض تفسير هذه الآية فلنذكر ما لم نذكره
 هناك (الأول) قال المفسرون أن معنى المعاشرة بالمعروف هو النفقة
 والنسفة في المبيت عندها وحسن القول (الثاني) أن الله أباح أعضاء
 الزوجة لأجل استرجاع المال منها أنت بفاحشة وليس معنى
 الفاحشة هو الزنا فذلك جزء الرجم . بل الإجماع على أن المراد بالفاحشة
 هو الشوز وشكاسة الاخلاق وبذاءة اللسان والاصرار على فعل ما منعها
 الله عنه من تخرج أو تكشف أو خروج لغير ضرورة أو بدون إذن زوجها
 أو مكاملة اجنبي أو ابذاء زوجها بقول أو فعل أو ابذاء اهله فتكون هي
 التي أسأت العشرة فامضت الزجر (الثالث) أنه تعالى حث الأزواج على
 عدم المفارقة ما أمكت الموافقة ووعدهم بالخير عما يكرهون (الرابع) أنه
 تعالى زجرا للزواج عن التهور في الطلاق بغير موجب من المرأة
 منهم من أخذ شي مما يكونوا أعطوهن آياه (السادس) قوله تعالى

(واللاتي تخافوا نشووزهن) الى قوله تعالى (فان اطمعنكم فلا تبغوا عليهن
سبيلاً ان الله كان علياً كبيراً) ففي هذه الآية زجر للنساء عن شراسة
الاخلاق باباحة التآديب بالضرب وزجر للرجال عن الطلاق بدون
اضطرار بقوله تعالى (فان اطمعنكم) انزع سيا بقوله تعالى (ان الله كان
علياً كبيراً) افعلم عريان جلود المؤمنين تقشعر من مثل هذه الزواجر
عن افعال النساء او اضرارهن او الطلاق عن غير ضرورة . فبمثل هذه
الآيات وتقرير معانيها فليحفظوا اعظون ويدافع المعامون عن حقوق
النساء . فهذه الزواجر التي تؤثر في قلب كل من يفهمها ليس الشروط
المزوية التي لا تطن على اذن العامي فضلاً عن العالم (السابع) قوله
تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية
من قبل ان يتموا) الى آخر الآية فانظر كيف ان الحكم العدل بالغ
في حفظ حقوق الزوج لدرجة جعل جزاء هذه الكلمة كجزاء قتل
النفس خطأ . وما ذلك الا زجراً عن التلاعب بالمباحات لغير ضرورة .
لكن هذه الزواجر كلها لا تحل لنا القول بحظر الطلاق او تقيده
بقيود ما انزل الله بها من سلطان كما ذهب اليه المؤلف فقال بما لم يقل
به الشارع وشدد من حيث تسامح الشارع سامحاً الله واباد وعفا عنا وعنه :
فهذا ما اوردناه من كلام الله تعالى واما ما جاء عن الرسول عليه الصلاة
والسلام (فالاول) ما اخرجه ابو داود مرسل عن محارب بن دثار

وما فيه من مراعاة المروءة والدين مما اوجبه جناب المؤلف في قانونه وهو
وجوب بيان اسباب الطلاق للقاضي : فباي دين او مروءة يجوز
اشهار سوء اخلاقها او قبيح اعمالها فيمنع عن انتزاجها كل سامع
بذلك . وحيث انها بالطبع لا تعترف بما يدعيه الزوج عليها كما ان الزوج
لا يعترف بما تدعيه الزوجة فتزيد الفضيحة وثمره السوء باضطراب
كل منها لا ثبات ما يتهم به الآخر . فبئس الرئي وابس الطريق .
فالحكيم العادل الستار جعل كل حق يثبت بشاهد من الا الزنا فجعله
باربعة اعتناء منه تعالى بالستر على عبيده : فعالم الغيب والشهادة يقول
(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم) (فامساك بمعروف
او تسريح بأحسان) وزعيم النساء يحسن لمن لاخذ بما يقضه من
ويكشف استارهن ويحعلن عرضة للبوار والسقوط باعين الاهل
والاقارب والاجانب فما ابعد الاحسان الذي امر الله به عن هذه
الاساة التي بحث عليها فيلسوف مصر : فاخبرونا باممشر العقلاء
اي حب او وفاق يبقى بين اولاد وآب قام بين يدي قاض يثبت
سفاهة امهم وسوء اخلاقها او ارتكابها فاحشة . او بينهم وبين امهم
القائمة باسقاط مروءة ابيهم وناموسه فتكون حادثتهما تاريفا بافواه
الناس : سيما وان ليس في المسئلة ما يوجب هذا الاهتمام لكنه حيث
اخذ على نفسه التوفيق بين القوانين والعوائد الاربية وبين الاحكام

الشرعية الباب الذي يضيق عليه وعلى غيره أكثر مما ضاق على
 خريستفورس جباره بمحاولته توفيق الأديان فاضطر لتعبية كتبه من
 مثل هذه الهزويات

❖ فصل في التخيير ❖

ومما يتعلق في الطلاق مشروعية التخيير والنص فيه قوله تعالى في سورة
 الاحزاب (يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتم) الآية . فهذا
 الحكم من جملة الاحكام المنزلة بالخصوص العامة بالحكم . خلافاً لما زعمه
 المؤلف . والحكم الشرعي في ذلك ان الرجل اذا خير زوجته بين
 الطلاق او البقاء كان لها الخيار فان اختارت الطلاق وقع واحداً
 رجعيّاً ووجب عليه اداء حقوقها كالطلاق المتعارف . وان اختارت
 البقاء لم يقع الطلاق : وسبب نزول الآية وما بعدها ان بعض امهات
 المؤمنين رضي الله عنهن سألت الرسول عليه الصلاة والسلام شيئاً من
 عرض الدنيا وطلبن زيادة في النفقة رأين في نفقة بعضهن على بعض
 فانزل الله الآيات فاخترن رضي الله عنهن الرضا والبقاء فويل لامرأة
 تؤمن بالله ورسوله ولا ترضى ان يكون لها السوء بامهات المؤمنين بالقناعة
 والعفة والحذر والحجاب وازوم البيت والرضا بما قسم الله لها وأمرها به

❖ فصل في الخلع ❖

ومن اقسام الطلاق المشروعة (الخلع) وقد مرنا قبلاً انه من جملة

نعم الله على النساء واعتنايته بهن وحفظه لحقوقهن التي لا يراعيها ولا
يشكرها ويكفر بها كما قال عليه الصلاة والسلام بحقهن . فالحمد لله تعالى
لعله بقصر عقولهن وفساد احلامهن وطيش قلوبهن لم يجعل لمن كل
الامر كما تمنى المؤلف بل جعل لمن بعضاً منه . ولو جعل كل الامر
اليهن لفسدت الارض واختل نظامها لا محالة :

فالشارع شرع للزوجة نوعين من الطلاق (احدهما) الشرط وقت
العقد . فاذا اشترطت وقت العقد اختبار الطلاق بشرط تعليقه
على شيء يقع من الزوج ووقع الشرط كان لما ان تطلق نفسها بمعرفة
القاضي . واحكامه مفصلة في كتب الفقه (والثاني) الخلع . وهو ان
تطلب من القاضي تكليف الزوج خلعها فبأمره القاضي فان لم يفعل
واصرت فرق بينهما . وهذا الخلع لا رجعة فيه . وسبب نزول
هذا الحكم على ما رواه المفسرون وارباب الحديث هو ان جميلة
زوجة ثابت بن قيس رضي الله عنهما كانت تبغضه فأتت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله فرق بيني وبين ثابت فاني
ابغضه واكره الكفر بعد الاسلام . فانزل الله تعالى الآية وهي قوله
تعالى (ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتهموهن شيئاً الا ان يخاصوا
بغير حدود الله فان خفتم الا يفتوا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افدت
به) فقال لها عليه الصلاة والسلام اتردين عليه حديقته . قالت نعم .

فقال له خذ الحديقة وطلقها تطليقة . ففعل . فكان اول خلع وقع
 في الاسلام : قال الفخر الرازي رحمه الله (ان الخوف المذكور في هذه
 الآية وغيرها كقوله تعالى (واللاتي تخافون نشوزهن) ينقسم الى
 اربعة اقسام (الاول) ان يكون من جهة المرأة بان تكون ناشزة او بذئية
 اللسان او سيئة الخلق او يتوقع حصول مكروه منها او انها تبغضه فلا
 تؤنس ولا تقوم بحقوقه فيجعلها الزوج بالتشديد عليها واعضاؤها على
 اقتداء نفسها . فهذا الوجه يجعل للزوج استرجاع ما تكون اخذته منه
 (والثاني) ان يكون من جهة الزوج بان يضر بها ويؤذيها بغير حق
 ولا سبب لكي تقتدي نفسها منه . فهذا الوجه لا يكون له حق باخذ
 شي منها وان اخذ فما اخذه حرام لاحق له به (الثالث) ان لا يكون عن
 سبب من احدهما بل عن تراض بينهما . فهذا الوجه يجعل للزوج اخذ
 ما يقع عليه التراضي (والرابع) ان يكون الخوف حاصلًا منهما معًا .
 بمعنى ان كلا منهما يؤذي الآخر ولا يقوم بحقوقه فيقع التنازع بينهما .
 فهذا الوجه لا يجعل للزوج ان ياخذ منها شيئًا لا اشتراك معها بالسبب .
 واما عدم اقامة حدود الله المذكورة في هذه الآية والاثبات بفاحشة
 المذكور في آيات غيرها فكله بمعنى واحد وهو سوء الاخلاق وعدم
 الطاعة وعدم اداء حقوق الزوجية) انتهى (اقول) قد تبين مما تقدم في
 هذه الفصول ان الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ما تركا بابًا

للرجال يمكن منه التعدي على النساء ولا للنساء طريقا يمكن منه التعدي
 على الرجال . وان الشريعة قد اوضحت الحدود المانعة لكل من
 التعدي وعن الاقتراق من غير موجب او ضرورة كما انها اوضحت
 لهم طرق الألفة وسبل المحبة ومناهج حسن المعاشرة واسباب هذا
 العيش فهذه هي الحرية الجديرة بالاعتبار عند ذوي العقول السليمة
 والصفات الانسانية والآداب الطاهرة والاخلاق الاسلامية . فعلى
 دعاة الحق ان يدعوا اليها وعلى الأمرين بالمعروف فان يأمروا بها وعلى
 الناهين عن المنكر ان ينهوا عماير ونه مخالفا لها : فالمحبة واضحة
 والطريقة ظاهرة لا خفاء فيها لذي بصير ولا جهالة بها لذي بصيرة . اما
 من غلبت عليهم اهوائهم فانكروا ما قام عليه الاجماع وأولوا ما جاء به
 النص واقتروا على الدين بما نزه الله عنه ونسبوا للشريعة ما قدمها الله
 عنه . فاولئك الاجدر بالعاقلة ان لا يلتفت اليهم والاولى بالمسلم ان
 لا يصغي لاضاليلهم فقام الا من تقدمهم من اهل البدع والزيغ فذهبوا
 وذهبت اضاليلهم وارجح الله الأمة منهم وعوضها عنهم . ثم منها
 واليهاء . قال الله تعالى في كتابه العزيز (تبلون في اموالكم وانفسكم
 وتسمعون من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشرکوا اذا
 كثيرا وان تصبروا وتنفوا فان ذلك من عزم الامور) فالله حسبنا
 ونعم الوكيل

الفصل الثاني في الرد على مذهب المؤلف في مسألة الطلاق *
 اطلع على كتاب تحرير المرأة تجد مؤلفه ما غادر صغيرة
 ولا كبيرة مما عليه نساء الافرنج ليس الكاملات المحصنات بل
 الفاحشات المتبدلات الاوملا كتابه المذكور منه اما من باب
 الايجاب زاعما ان شرعنا جاء به هكذا واما من باب التحسين والتغيب
 مدعياً ان لا مخالفة فيه للدين ولا ماس به للشرع بل هو المرغوب عند
 الشارع وهو المراد بنظر الله ورسوله . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً :
 وحيث ان الجمهور من الافرنج اتفقوا في هذا الزمان على استعمال
 الطلاق لكنهم جعلوه مشروطاً بشروط بما الان قصدوا بها تلطيف
 وطئته الشديدة التي جاءت قاضية على النساء عند هم سبب الشريرات
 منهن لعلمهم بانهم المقصود بهذا القانون الجديد فجاء جناب
 المؤلف مقتضياً آثارهم في ذلك اخذاً بذهابهم قائماً بالدعوة لاتباعهم
 كيلا يكون شذوئهم في كتابه بشيء . يدانه اني بزيادة عليهم لم يأتها
 احد من غلاتهم وهي نسبة هذه الضلالات الى الشريعة والاقتراء بها
 على الله ورسوله . ومن غريب غلوهم باتباع غلاة الافرنج لغطه بالانتقاد
 على الائمة الاربعة رضي الله عنهم الذين قام الاجماع على الوقوف عند
 مذاهبهم والحوض في تزيف بعض اقوالهم وترجيح بعض على بعض
 والتصدي لرفض بعض ما اتفقوا عليه واقامة بعض الاقوال الباطلة

او الفاسدة مقامه وما اشبه ذلك ، بالسان حاله يقول ان الله ارسله بشريعة
 جديدة او اطاعه على اسرار من الشريعة كانت خافية على خاتم الرسل
 ومن قام بعده من الخلفاء والعلماء : واما كلامه في هذا البحث فلا يخلو
 من الحشو الكثير كما في غيره لكنني اخذ منه ما يتعلق في بحثنا ولا
 يستطرد بنا لما لا يهمننا الاول اقول ان الطلاق سنة قديمة في البشر
 (فاقول) نعم لا خلاف فيه وقد قررنا عنه ما يلزم في الكلام على تعدد
 الزوجات لكونه من ضرورياته ولو ازمه . وحيث اثبتنا ان تعدد
 الزوجات قديم فلا جرم ان شرع الطلاق قديم . لكن الشريعة
 الاسلامية اصلحت ما اعتراه من الفساد على نمادي الايام وعدلت ما
 اقتضى تعديله كما في قاعدتها في جميع الاحكام التي كانت مشروعة قبلها
 الثاني ا قوله (ان الطلاق في شرعنا محظور في نفسه مباح للضرورة)
 ثم استشهد ببعض آيات واحاديث تقدم نقلها وبكلام بعض الفقهاء
 (فاقول) اما الحظر في القرآن فلا وجود له في مسألة الطلاق البتة سيما
 في الآيات التي استشهد بها او كل ما ذهب اليه في تأويلها فهو باطل
 وتخريف لها عن مواضعها : نالآيات التي استشهد بها في قوله تعالى (فان
 كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) وقوله
 تعالى (وان خفتم شقاق بينهما الآية وقوله تعالى (وان امرأة خافت من
 بعلها الآية ولا خفاء ان ليس في منطوق هذه الآيات ولا في مفهومها

شيء من الحظر الذي زعمه بل منطوقها ومفهومها الحث على الصالح
 والاتفاق وحسن المعاشرة وعدم الفرقة والترغيب في ذلك. وانت تعلم ما
 بين الترغيب والحظر من التباين. لكن ادعائه الحظر بهذه الآيات
 يدل على اعدام من امانه عارف المعنى الحق لكنه تعمد تحريفه ترويحاً
 لمذهبه كما فعل في كل ما استدل به من كلام الله. واما انه جاهل لا يفرق
 بين الحظر والترغيب: واما الحظر الذي نسبه للحديث فكذلك لا وجود
 له. لانه استدل بحديث (ابغض الحلال عند الله الطلاق) وبحديث
 (لا تطلقوا النساء الا من رغبة) الحديث. وبما يروى عن علي رضي
 الله عنه (تزوجوا ولا تطلقوا فان الطلاق يهتز منه العرش) ولا
 يخفى ما في هذا الاستدلال من الوهن الذي يشهد عليه بعدم الفهم
 او بتعمد التحريف: وحيث ان الحظر ضد الاباحة فهو بمعنى التحريم.
 لكن الفقهاء افردوه في باب عن التحريم حيث لا ارتكاب المحرمات
 احكام ولا يثبتان المحظورات احكام: فاما الحديث الاول فلا يصح
 الاستدلال به على حظر الطلاق لما يلزم عن ذلك من التناقض لكونه
 سماه حلالاً وحاشاه عليه الصلوة والسلام ان يجعل الحلال محظوراً:
 واما الحديث الثاني فعلى فرض صحته كما يظهر من عدم التناسب بين
 قسميه فكذلك لا دليل فيه على الحظر بل اوله بمعنى آيات الصالح
 المقدمة اتفوا واخره بمعنى كراهة التزوج لجرد قضاء الشهوة والطلاق

مجرد انتهاء الأرب . وهذا أيضاً بمعنى آيات الاعضال وكل قسميه
 مصرح بالاباحة دون الحظر : وأما ما عزاه لعل رضي الله عنه فهذا
 من الموضوع على لسانه كما نقله الثقة على أنه ليس فيه ما يفيد الحظر
 أو التحريم البتة : بل كيف يتصور عقل مؤمن كون الطلاق محظوراً
 بذاته والاجماع على أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد تطبيق سودة .
 وطلق حفصة ثم راجعها . وطلق أم شريك . وعمرة . واسماء .
 ومليكة . وعالية وسنا . وليلي . والغفارية فهؤلاء الثمان طلقهن وما
 راجعهن . وقد كان السبط الحسن رضي الله عنه مطلقاً وكثير
 من الصحابة رضي الله عنهم من تزوج بأكثر من عشرة وطلقهن . ولا
 يخفى أن الحرام والمحرم والمحظور شيء ، والمنعوت بأن الله يكرهه أو يبغضه
 شيء آخر : فلو لم ينص عن وصف الشيء ، بالبغض أو الكراهة عند الله
 تحريمه للزم عن وصف الشيء ، بالحب عند الله وجوبه . وهذا لم يقله أحد
 من أهل الدين بدليل أن الرسول عليه الصلاة والسلام وصف كثيراً
 من النوافل والمندوبات والمستحبات بكونها محبوبة عند الله وكثيراً من
 المكروهات والمباحات بأنها مكروهة عند الله وسعى بعضها شراً ولم يقل
 أحد من أهل الدين تحريمها أو حظر الثانية ووجوب الأولى : وأما ما
 استدل به من كلام الفقهاء نقلاً عن ابن عابدين رحمه الله وهو قوله
 (أن الأصل في الطلاق الحظر بمعنى أنه محظور إلا لعارض يبيحه)

الخ . فابن عابد بن رحمه الله ما خالف الفقهاء بهذا بل هذا ما عليه اجماع
 الفقهاء كما انهم اجمعوا على قولهم (الاصل في النكاح الحظر وايح
 للضرورة) انتهى عن صحيفة (٣٣) من الاشياء) فهل نقول
 بتحريم الزواج لغير ضرورة . حاشا . لكن يلزمنا الرجوع الى ما
 اصطالح عليه اهل العلم منه نفهم معنى هذا الحظر وسببه ونكون على
 يقين فيما نقول لا نحاطب ابل لا يدري ماذا يفعل : قال الميداني رحمه
 الله في شرح القدوري (الاصل في الطلاق الحظر لما فيه من قطع
 النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية والاباحة انما هي الى
 الخلاص ولا حاجة الى الجمع بين الثلاث لان الحاجة تندفع بالواحدة
 فالزيادة اسراف فكان بدعة فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت المرأة
 منه وكان عاصبا لان النهي لمعنى في غيره فلا يعدم التشريعية) اهـ فاذا
 فهمت معنى قول الميداني (الان النهي) الخ ومعنى قول ابن عابد بن
 (فاذا كان بلا سبب اصلاً لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون
 حقاً وسفاهة رأي) الخ علمت ان معنى الحظر فيه ليس بمعنى الحظر
 في اكل الميتة وشرب الخمر وسائر المحرمات والمحظورات لعللة بذاتها بل
 الحظر فيه لعللة تراديه وهي اضرار المرأة واعلمها بتطبيقها عن غير
 موجب منها . وحيث كان الاضرار باي من كان من الخلق محرم
 لذاته فصار ما يؤدي اليه محظوراً بسببه ليس بذاته كما زعم المؤلف :

مثلاً . الخمر والخُل من ماء ، واحد مباح . فالاول حَرَم لما يتولد عنه
ليس لعله بذاته والثاني بقي على الاباحة لعدم وجود علة توجب تحريمه :
والماء من المباحات واسقاء العطشان مما حث عليه الشارع لكنه قد يحظر
في اوقات واحوال بل يكون فاعله مرتكب اعظم الجنايات كما لو سقى
مسموماً او ملذوعاً ماء بارداً فانه يقتله حالاً . او سقى من اشتد به
العطش ماء كثيراً دفعة واحدة فانه يقتله او يسبب له مرضاً ما .
وهكذا يقال في كثير من الاغذية التي يحظرها الطبيب على المريض
لما يتولد عنها لالكونها محظورة بذاتها : ولا خلاف بين الفقهاء بحظر
الطلاق ان تعمد به اضرار المرأة واهلها بدون سبب منها . واما اذا
لم يتعمده فاتفق الائمة على الكراهة فقط كما انهم متفقون على
الاباحة عند الضرورة : وبالعجب من مدع تحريم الطلاق
والنص فيه من الحكم لامن التشابه سيما طلاق الخلع الذي
اوجب الله فيه على المرأة ارجاع ما اخذت . فهذا هو التلاعب في كلام
الله وشرعه الذي ارتكبه المؤلف في جميع مذاهبه عفا الله عنا وعن
(القول الثالث) اتفق على الائمة رضي الله عنهم قولهم بوقوع الطلاق
الصريح بدون اشتراط النية وزعم انهم خالفوا فيه الاصول العامة
واحكام الشريعة ونصوص القرآن والحديث سيما قولهم بوقوع
طلاق المكره والمخطي ، والهازل والسكران الى اخر ما قال (فاقول)

اعلم ان الطلاق عند ائمتنا رضي الله عنهم ينقسم الى ثلاثة اقسام (الاول)
الطلاق الحسن (والثاني) طلاق السنة (والثالث) طلاق البدعة
(فالاول) هو التولية الواحدة الرجعية في طهر لم يطأها فيه ويتركها في
يتمها حتى تنقضي عدتها (والثاني) ان يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاثة
اطهار في كل طهر تولية واحدة (والثالث) ان يطلقها ثلاثاً او
اثنين بكلمة واحدة في طهر واحد : واما لفظ الطلاق فعلى ضربين
(صریح) و (كنایة) فالصریح منه ما لم يستعمل الا فيه . وهذا لا
يفتقر الى نية لانه صریح فيه كقوله (انت طالق) (ومطلقة)
(وطلقتك) لو ما اشبه ذلك . ولا يقع بهذا الوجه الا واحدة رجعية
وان نوى اكثر من واحدة فيقع واحدة باثنية (والثاني) الطلاق
بالكنایة وهو ما لم يوضع له ويحتمل غيره . فهذا لا يقع الطلاق فيه
الابنية او دلالة حال فهذا ما عليه الاجماع بلا خلاف . واما الاختلاف
فواقع في اقسام الكنايات ودلائل الحال وكل ذلك مفصل في ابوابه
من كتب الفقه . فاذا علمت هذا (فاقول) قد تبين لك مما تقدم
ان الائمة رضي الله عنهم ما خالفوا بما قالوا نصوص الكتاب ومقاصد
الشارع وتقسيمهم هذا على وفق ما جاء في القرآن من محكم ومتشابه .
فالطلاق الصریح بحكم المحكم ولو علقوه على النية للزم تعليق كافة
العقود والاقراءات على النية ولا يخفى ما في ذلك من الفساد واختلال

نظام الكون . بل بأي وجه يمكن لأي من كان أن يعلم أن المرأة نوت قبول
 عقد النكاح فيصبح أم لم تنوه فكان زنى ثم متى ما شأت نقول إنما
 نوبته بل نوبت خلافه فلا عقد بيني وبين هذا . وهكذا في البيوع
 وسائر المعاملات . بل كيف يجوز الحكم على من يعترف بارتكاب
 جنابة ثم يدعي عدم النية . أو الزام مديون يدعي عدم النية .
 فهذا ما نقوله باختصار من جهة العقل . وأما من جهة الشرع
 (فاولاً) حيث وقع الاجماع من صدر الاسلام الى الآن على
 عدم تعاقب الطلاق الصريح على النية فالادعاء بتعليقه على النية
 خروج عن الاجماع (وثانياً) تقدم قبلاً أن الرسول عليه الصلاة
 والسلام طلق ثمانية من زوجاته وكثير من الصحابة الذين طلقوا
 بوجوده عليه الصلاة والسلام وما احدثوا من افعال انه عليه الصلاة
 والسلام ذكر النية في تطليق من طلقهن ولا سأل احداً من الذين
 طلقوا نساءهم هل نوبت . كما انه ما سأل ابن عمر رضي الله عنهما
 حينما امره بمراجعة زوجته هل نوبت ام لا . ولو كانت النية شرطاً للزم
 ان يسأله قبل امره بالمراجعة حيث لا معنى للمراجعة والطلاق غير
 واقع . وما اظن ان احداً ممن بقلبه ذرة من الايمان يخطر له وقوع
 هكذا سهواً وخطأً من الرسول الكامل وأما استشهاد المؤلف على
 وجوب النية في الطلاق بحديث (انما الاعمال بالنيات) فالجواب

عنه ان هذا الحديث كما في البخاري ومسلم وغيرهما وارد على صيغ كلها
 مروية عن سيدنا عمر رضي الله عنه منها قوله سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول (انما الاعمال بالنية وانما لامرئ ما نوى فمن كانت
 هجرته الى الله ورسوله فحجرت له الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا
 يصيبها او امرأة يتزوجها فحجرت له الى ما هاجر اليه) انتهى وقد
 ذكر العيني رحمه الله في شرحه البخاري سبب هذا الحديث هو ان رجلاً
 من المتخافين عن الهجرة مع الرسول عليه الصلاة والسلام خطب امرأة
 من المهاجرين فابتان : تزوجه حتى يهاجر فهاجر فتزوجها فقال فيه
 عليه الصلاة والسلام ما قال : وحيث كان سببه كما رأيت وقع الاجماع
 على ترك ظاهره : قال الشارح رحمه الله . ان هذا الحديث خاص ولكن
 العبرة للعموم اللفظ فيتناول سائر اقسام الهجرة . وقال البيضاوي انه
 متروك الظاهر . واقول انه متروك الظاهر بالاجماع : وذهب ابو
 حنيفة وابو يوسف ومحمد ووزفر والثوري والاوزاعي والحسن بن حي
 ومالك في رواية الى ان التقدير فيه كمال الاعمال بالنيات او ثوابها .
 لان كثيراً من الاعمال يوجد ويعتبر شرعاً بدون نية : والتحقيق
 في هذا المقام هو ان الحديث لما دل عقلاً على عدم ارادة حقيقته اذ
 قد يحصل العمل من غير نية كان المراد بالاعمال حكمها باعتبار اطلاق
 الشيء على اثره وموجبه : واحتج به الخطابي ومالك والشافعي

واشتاق وأبو عبيد علي أن المطلق إذا طلق بصرح يحذف الطلاق ونوى
 عدد آمن أعداد الطلاق من قال لامرأته أنت طالق ونوى
 ثلاثاً كان ما نواه من العدد وعند أبي حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي
 واحد واحد : ودليل هؤلاء أن النية لا تصح بما لا يحتمله اللفظ
 فلا يتناول الحديث كما لو قال لما زوري أباً : واحتج بالحديث في
 طلاق الكفاية كقولها أنت باين : فقال أبو حنيفة أن نوى اثنين
 فهي واحدة باينة وأن نوى الطلاق ولم ينو عدد آفي واحدة
 باينة أيضاً . وذهب الشافعي والجمهور إلى أنه أن نوى اثنين فهي كذلك
 وأن لم ينو عدد آفي واحدة وجمعية . واحتج به بعضهم على أنه لا
 يؤخذ به الناسي والمخطئ في الطلاق والعناق ونحوهما لأنه لا نية لهما :
 قلت يؤخذ بالمخطئ فيصح طلاقه حتى لو قال لما أسفني مثلاً فجرى على
 لسانه أنت طالق وقع الطلاق . لأن القصد (أي النية) أمر باطن
 لا يوقف عليه فلا يتعلق الحكم بوجود حقيقته بل يتعلق بالسبب
 الظاهر الدال عليه وهو أهلية القصد بالعقل والبلوغ : انتهى كلامه
 رحمه الله تعالى : فتأمل أنه يظهر لك سقوط استدلال المؤلف بهذا
 الحديث . والله تعالى أعلم : والاحتجاج الأخير هو عين احتجاج
 صاحبنا فخا ، جواب الشارح رحمه الله واقع عليه تماماً : (القول الرابع)
 التقد المؤلف على الأئمة قولهم بوقوع طلاق الخازل والملاعب وأمثالهما

وزعم ان الشرع ما اوجب عليهما ذلك الى آخر ما قال (فاقول) قد
 تبين لك مما تقدم ان الحكم الذي عليه الاجماع في هذه المسئلة عندنا
 هو الرجوع منه الى قسمي الطلاق المذكورين آنفاً . فان كان من الصريح
 فلا خلاف في وقوعه منعاً لتطرق الفساد وعملاً بالحديث المتقدم
 عن ابي داود والترمذي وهو قوله عليه الصلاة والسلام (ثلاث جدهن
 جد وهزلن جد النكاح والطلاق والرجعة) انتهى : وان
 كان من قسم الكتابة فالرجوع فيه الى النية . ولا يخفى ما في القول بعدم
 اعتبار طلاق الهازل واللاعب من السقوط والفساد . حيث لو
 لزم عدم مؤخذة الهازل بالطلاق للزم بالضرورة عدم مؤخذته
 في سائر العقود والحقوق والجنایات . وهذا قول لا يتصور جوازه
 عقل عاقل . وهكذا فاضرب عرض الخاطئ بانتقاده قولهم بوقوع
 طلاق السكران . بل هذا القول اسفل واسقط من ذلك حيث لو
 فتح للاشرار هذا الباب لا هلكوا الحرث والنسل وكلما اقيمت على
 احد هم دعوى باي جنابة كانت لكان خلاصه منها مجرد احضار فاسقين
 من اخوانه يشهد ان له بانه وان شذ كان سكران وكفى (القول الخامس)
 انتقد المؤلف على السادة الحنفية قولهم بوقوع طلاق المكره واستشهد
 على نخطبتهم باحاديث لا جرم انهم هم اعلم منه ومن مشايخه بلفظها
 ومعناها : وحيث ان هذه المسئلة من المسائل الخلافية التي لكل من

الأئمة رضي الله عنهم في مذهب ونظر يرجع فيه لقواعد مذهبه فاي
 عجب اعجب ممن يتصدى للترجيح بين اقوال ائمة اجمعت الأمة
 على الوقوف عند مذاهبهم حال كونه رعايا يعرف من علم الدين ما يصحح
 به عقيدته وعبادته . رحم الله امرئ عرف نفسه : قال في كتاب رحمة
 الأمة (واختلفوا في طلاق المكره واعتاقه . فقال ابو حنيفة يقع وقال
 الثلاثة لا يقع اذا نطق به دافعا عن نفسه . واختلفوا في الوعيد الذي
 يغلب على الظن حصوله هل يكون اكرها . فقال الثلاثة نعم وعن احمد
 ثلاث روايات احدها نعم والثانية لا والثالثة ان كان بالقتل او بقطع
 طرف فاكراه والا فلا . واختلفوا في ان الاكره هل يختص بالسلطان
 أم لا . فقال مالك والشافعي لافرق بين السلطان وغيره . وعن احمد
 روايتان احدهما كقولها والثانية لا يكون الا من السلطان وعن ابي
 حنيفة روايتان كالمذهبين انتهى قال الاستاذ صاحب الجايس
 الانيس مانحه وبالجملة فمسئلة طلاق المكره مسئلة نزاعية بين المذاهب
 ولكل مذهب فيها مدارك وانظار ولا يصلح ان يكون فيصلا في هذه
 المسائل حكمايين هو لا . الائمة الامن مارس الشرائع الاسلامية واحاط
 باصولها وفروعها وعرف قواعد الفقه ومداركه ودقائقه لامن درس القانون
 الروماني بمدرسة الحقوق وما مثله بمدارس فرنسا) انتهى (السادس)
 قال المؤلف (ان الطلاق الذي عليه القرآن هو واحد رجعي دائما .

قال تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة
 واتقوا الله ربكم او قال تعالى (وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا
 اصلاحاً) انتهى (فاقول) اما قوله هذا فهو من جملة مقترياته على
 كلام الله تعالى وليس هو اول فريضة جاء بها وقد رأيت فيما سلف كثيراً
 من مثاليها : واما الآيات التي استدلت بها بهذه طريقة فبعضها أيضاً التي درج
 عليها بتعريف كلام الله تعالى فالآية الاولى هي اول سورة الطلاق .
 واجتماع المفسرين والفقهاء على انها ذات في حق الطلاق في الطهر وما
 يتبعه من الاحكام . واللفظ صريح بذلك لا مدار للتأويل فيه وقال
 بعضهم انها نزلت بسبب تطليق النبي عليه الصلاة والسلام السيدة
 حفصة رضي الله عنها وخروجها اليها قبل انقضاء عدتها . وقال
 بعضهم انها نزلت بسبب تطليق ابن عمر رضي الله عنهما زوجته .
 والاجماع على ان لا تعلق لها في كون الطلاق رجعياً او باتناً . وعلى هذه
 الآية بني قول الائمة باقسام الطلاق كما تقدم . واما الآية الثانية
 فتقدم الكلام عليها في بحث تعدد الزوجات . وهي في سورة البقرة
 واولها (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان
 يكمنن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر
 وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحاً) اهـ (فاقول)
 (اولاً) ان المؤلف حريف في كتابه قوله تعالى (ان ارادوا) بصيغة

الجمع فأورده (ان ارادا) بصيغة التثنية فانتبه اليه (وثانياً) ان
اجماع المفسرين والفقهاء على ان هذه الآية والتي بعدها هي قوله تعالى
(الطلاق مرتان) نزلاً منعاً لما كان يفعله الجاهلية بالطلاق والترجيع
مراراً . وان قوله تعالى (وبعولتهن احق بردهن) فيما اذا كان الطلاق
رجعياً فالعلق هذه الآية في التي بعدها لما اذا كان بائناً او ثلاثاً فلا
رجعة فيه الا بوجوهه المشروعة : ثم نقول : قلنا مراراً ان الذين في
قلوبهم زيغ يأخذون ما تشابه من الآيات او ما يرون لهم فيه مدخلاً
للمغالطة فيستدلون به افتراء على الله . اما من يخاف عاقبة ذلك فلا يلج
هذه المضايق ولو كان له فيه الدنيا بخذا فيرها . لكن المؤلف المذكور
عفى الله عنه ما اراد مبالياً بما يقول وقد زاد بالطبوع تمة حيث اول ما
لا مجال فيه للتأويل فكيف يصح ما زعمه وقد جاء في القرآن عدة
آيات تكذب مزعومه . منها قوله تعالى (الطلاق مرتان فأمسك
بمروءاتك حتى ياتي بحسن) فاین الرجعي الدائم الذي افتراه ومنها
قوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره)
وقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) وثقدهم ان بهذه الآية
كانت مشروعية الخلع الذي اجماع الأمة على كونه ليس من الطلاق
الرجعي . فبأي كتاب أم بأي مذهب رأى جنبه ان التبريح بعد
الطالقتين من الرجعي او ان الحل بعد الثلاثة لا يكون الا بعد نكاح

زوج آخر من الطلاق الرجعي أو ان طلاق الخلع مع الافتداء من
 الرجعي . فلعله يعتذر بأنه ما قرأ هذه الآيات في ترجمة القرآن
 الانكليزية فلذا لم يعلم بانهم من القرآن (القول السابع) قال
 (اتفق اغلب المذاهب على ان الطلاق ثلاثاً متفرقة في حيض واحد أو
 في مرة واحدة وباللفظ واحد يقع ثلاثاً . على ان هذا النوع من الطلاق
 الذي اعترف الفقهاء انفسهم بأنه بدعي . أي مخالف للكتاب والسنة
 لا يمكن تصوره على الكيفية التي قررها الفقهاء ونصوص القرآن كلها
 تأتي تأويله . قال تعالى (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح
 بإحسان) وجاء في تفسير هذه الآية في كتاب حسن الاسوة وانما قال
 سبحانه مرتان ولم يقل طلقين إشارة الى انه ينبغي ان يكون الطلاق مرة
 بعد أخرى لا طلقين دفعة واحدة كذا قال جماعة من المفسرين (الخ
 فاقول) اه قوله (على ان هذا النوع) الخ فهذا كلام مغالطة لانه ذكر
 نوعين لا نوعاً واحداً . فذكر اولاً الطلاق الثلاث بالتفريق ثم الطلاق
 الثلاث المرسل باللفظ واحد . فاما الاول فقد تقدم انه طلاق السنة ولا
 خلاف فيه ولا بدعة كما زعم لكن الخلاف واقع في الثاني وفي الطلاق في
 طهر جامع فيه . فنسبة قول البدعة في النوعين معاً للفقهاء اقترا عليهم :
 واما قوله (أي مخالف للكتاب والسنة) فهذا زعمه ليس قول الفقهاء
 لان الفقهاء قالوا بطلاق البدعة لكنهم ما قالوا بكونه مخالفاً للكتاب

والسنة . ولو كان مخالفاً للكتاب والسنة لأمتنع على المسلمين اتباعه
والحكم بوقوعه : قال في كتاب رحمة الأمة ما نصه (اتفق الأئمة
الأربعة على أن جمع الثلاث محرم ويقع . واختلفوا بعد وقوعه هل هو
طلاق سنة أو طلاق بدعة . فقال أبو حنيفة ومالك هو طلاق بدعة .
وقال الشافعي هو طلاق سنة وعن أحمد روايتان كالمذهبين) انتهى
في المحجب كيف يقول الشافعي وأحمد رضي الله عنهما أنه طلاق سنة
حال كونه مخالفاً للسنة كما زعم المؤلف : ولذا ذكرنا تماماً للفائدة بيان
وجه ما ذهب إليه كل من الأئمة رضي الله عنهم وتعليل قولهم طلاق سنة
وطلاق بدعة : قال الفخر الرازي رحمه الله في تفسير أول سورة
الطلاق ما نصه (وعند الشافعي لا بأس بإرسال الثلاث وقال لا
اعرف في عدد الطلاق سنة ولا بدعة وهو مباح . فالتكثير في
طلاق السنة الواحدة والوقت . وأبو حنيفة يراي التفرقة
والوقت . والشافعي يراي الوقت وحده . وأما الحكمة في اطلاق
السنة واطلاق البدعة فنقول إنما سمي بدعة لأنها إذا كانت حائضاً
لم تعتد بأيام حيضها من عدتها بل تزيد على ثلاثة أقراء فتطول المدة
عليها حتى تصير كأنها أربعة أقراء وهي في الحيض الذي طلقت
فيه في صورة المعلقة والعقول تسبق الاضرار وإذا كانت ظاهرة مجامعة
لم يؤمن أن تكون قد علق من ذلك الجامع بولد ولو علم الزوج به لم

يطلقها . فاذا طلقها وعندها نه حائل ثم ظهر بها حمل ندم على طلاقها .
 فاذا طلقت وهي طاهر غير مجامعة آمن من هذين الامرين لانها
 تعتد عقيب طلاقا يباحا فتجوز في الثلاثة قروا والرجل ايضا في الظاهر
 آمن من اشتغالها على ولد منه (الثاني) هل يقع الطلاق المخالف للسنة
 نقول نعم وهو اثم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا طلق
 امرأته ثلاثين يديه فقال له اتلعبن بكتاب الله وانا بين اظهركم
 (الثالث) هل يكره ان تطلق المدخول بها واحدة بائنة نقول اختلفت
 الرواية فيه والظاهر الكراهة انتهى فتأمل : واما قول المؤلف (لا
 يمكن تصويره) الخ فاقول وماذا يهمنا ان تصويره المؤلف وحزبه
 ام لم يصوره بعد ما تصويره وعقله علماء الأمة واجمعوا عليه . فلو ان
 ديننا توقف على تصور كل انسان كيف ما كان لصار العوبة كالا عيب
 بعض الاديان قال الله تعالى (يا ايها الذين امنوا لا يضركم من ضل
 اذا اتديتم الى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم تعملون) واما
 ما رواه عن حسن الاسوة فهو طلاق السنة الذي ذكرناه قبلا فما
 لهذا التكرير معنى سوى المبالغة والتعوية . (القول الثامن) قال (وقد
 روي في هذه المسئلة من الاحاديث ما لا يدع شك في ان الطلاق الثلاث
 في مجلس واحد لا يقع الا واحدة . جاء في الزياجي . وقال ابن عباس
 اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات

جميعاً فقام وهو غضبان ثم قال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم .
 ذكره القرطبي ورواه النسائي . وجاء فيه أيضاً . وذهب أهل الظاهر
 وجماعة منهم الشيعة إلى أن الطلاق الثلاث جملة لا يقع إلا واحدة لما
 روى عن ابن عباس أنه قال كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وإني بكر وسفين من خلافة عمر رضي الله عنهم
 واحدة فامضاه عليهم عمر رضي الله عنه رواه مسلم والبخاري . وروى
 ابن اسحاق عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال . طلق ركأتين عبد
 يزيد زوجته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله
 عليه الصلاة والسلام . كيف طلقها . قال . طلقها ثلاثاً في
 مجلس واحد . قال . إنما لك طاعة فارتجمها . يرى الناري . من هذه
 العبارات التي بسطناها يحصل لنفسه منهاراً يا أن علماء مذهب عظيم
 كمذهب ابن حنبل لم يعملوا على قضاء عمر رضي الله عنه بل تمسكوا
 بنصوص القرآن وسنة النبي ويمكن للامة إذا ارادت الإصلاح أن تأخذ
 بقولهم . لأن عمر رضي الله عنه قديم للناسب قضائه بقوله . ان
 الناس قد استعملوا في أمر كان لهم فيه ائاة فلو افضيناه عليهم فإنا
 اجتهد في جعله عقوبة لردعهم عنه . وكنا نعلم أنه لم ينشأ من اجتهد
 عمر إلا استهتار العامة بلفظ الطلاق الثلاث وثباتهم عليه في محاوراتهم
 وإيمانهم) انتهى (فاقول) اما قوله (وقد روي في هذه المسئلة

من الاحاديث الخ فهذا من جملة مغالطاته . لانك رأيت الحديث
 الواحد الذي رواه وجعله احاديث مع انه لا دلالة فيه على ما زعم وقد
 نقلته آنفاً عن الفخر الرازي رحمه الله ورأيت تأويله اياه بالاثم . ولا
 ريب ان الزيلعي رحمه الله اوله بمثل ما اوله الفخر الرازي وغيره من
 المفسرين . ويؤيد بطلان ما ذهب اليه المؤلف (اولاً) ما رواه
 المؤلف ذاته في هذا البحث حيث قال (قال في الفتح بعد سوق
 الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم) واما امضاء عمر
 الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلمه بانها كانت واحدة فلا
 يمكن الا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجودنا سنخ او لعلمهم بانتهاء
 الحكم لذلك لعلمهم بالخطأ نعان علموا التفاتها في الزمن المتأخر وقول
 بعض الخبابة توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة الف عين رأته
 فهل صح لكم عنهم او عن عشرهم القول بوقوع الثلاث . باطلة . اما
 اما اولاً فاجماعهم ظاهر لانه لم ينقل عن احد منهم انه خالف عمر حين
 نسي الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماعي عن مائة الف نسمة
 كل في مجلد كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتي) انتهى فاقول
 تأمل فيما نقله المؤلف عن الفتح واعقبه بقوله (وقد روي في هذه المسئلة)
 الخ تظهر لك المغالطة بما هو حجة عليه . فكلام الفتح ظاهر صريح
 بابطال مذهب المؤلف (وثانياً) قول المؤلف اشارة للفتح (بعد

سوق الاحاديث الدالة عليه وهذا يعارض ما تقدم (اعتراف منه بان
صاحب الفتح اورد الاحاديث الدالة على وقوع الثلاث ثم انتقل للرد
على من قال بعدم الوقوع اخذا بالحديث المنقول عن ابن عباس رضي الله
عنهما في حادثة عمر رضي الله عنه (وثالثاً) قول صاحب الفتح (اما
اولاً) دلالة صريحة على انه اورد ادلة اخرى غير الدليل الذي ذكره
على بطلان ما ذهب اليه القائلون بعدم الوقوع . حيث لا يمكن مثل
صاحب الفتح ان يقول (اما اولاً) ثم لا يأتي بغير ما نقله المؤلف
لكن المؤلف حسب عادته اخذ من كلام صاحب الفتح ما ظنه برهاناً له
وترك ما بعده عملاً بعادته التي برهننا عليها فيما سلف بعدة مواضع
من الكتاب : واما قوله (ان علماء مذهب عظيم كذهب
ابن حنبل لم يقولوا على قضاء عمر) فهذا افتراء منه على السادة
الحنابلة (اما اولاً) فقد رأيت ما نقلته عن كتاب رحمة الامة من
اجماع الائمة الاربعة رضي الله عنهم على القول بوقوعه (وثانياً) رأيت
انما قول صاحب الفتح بان هذا قول بعض الحنابلة وكأنه يعني ان
ثبوتية واجماع الحنابلة على ان هذا القول من جملة الاقوال التي انفرد بها
ابن ثبوتية فاخذه تلامذته خلافاً للشهور في مذهبهم : قال الاستاذ
صاحب الجليس الانيس في الرد على المؤلف ما نصه (ومما ذكره فيه
ان ارسال الطلاق الثلاث دفعة واحدة يكون واحدة ولا يقع ثلاثاً

تقليدا لا بن تيمية الحنبلي وادعى انه مذهب ابن حنبل وليس كذلك
وانتصر لذلك بما لا يصلح للاختصار . كيف وسيدنا عمر بن الخطاب
امير المؤمنين واحدا للخلفاء الراشدين قال ان الناس قد استعملوا في
امر كان لهم فيه اناة فلو افضينا عليهم . فامضاه عليهم ولم يخالفه احد
من الصحابة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة
الخلفاء من بعدي ابى بكر وعمر) وقد ذهب الى ذلك جمهور الصحابة
والتابعين ومن بعدهم من ائمة المسلمين ومضي على ذلك سبعة قرون الى ان
جاء ابن تيمية فظهر الخلاف هو وبعض تلامذته . فكيف يعول على
قوله وليس هذا مذهب ابن حنبل كما قال : وما ذكره من الاحاديث
لا يفيد ذلك من . عرف اصول الشرائع وعرف وجوه الترجيح عند
التعارض عرف وجه تقديم قول عمر ومن وافقه من الصحابة وجمهور
التابعين والائمة المجتهدين واتباعهم على تلك الاحاديث الكثيرة .
فكم من احاديث منسوخة . الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم في
شارب الخمر (فان شرب الرابعة فاقتلوه) فان الامة اجمت على عدم
قتل شارب الخمر في الرابعة وتركوا العمل بهذا الحديث : ثم ما
وجه ذكر هذه المسائل في هذا الكتاب واي شيء يفيد ذلك في
غرضه الذي وضع له ذلك الكتاب وهو تحرير المرأة . فان وقوع
الطلاق ثلاثا او واحدة او بالارسال ثلاثا بلفظ واحد وكون

الكنايات رجعيًا أو بآثما أو وقع طلاق السكران والمكره ونحوها أو
 لم يقع لم يفد شيئاً في هذا الموضوع . لعمرى ما ذكر امثال ذلك في
 مثل هذا الكتاب الالتشويش الاذهان وشغل الافكار بلا فائدة)
 انتهى (قلت) ياسيدي الاستاذ كيف لا فائدة لهم من هذه
 الاضاليل وقد رأيت كتابه كله مشحوناً بما يحاول به اثبات ان كل ما
 عليه الأمة وما قاله الاثنه وما اجمع عليه العلماء وقرروه في كتبهم مخالف
 للكتاب والسنة والدين والشرع وكلها مذاهب مبتدعة من عند انفسهم
 وان الحق ما قاله جنابه وما اعتمد من الاقوال واستطرد للظمن في العقول
 والشعور والاحساس والظمن بالفاروق وما اشبه ذلك مما يظنه انه
 اقام الحجة لأوليائه على كون الأمة الإسلامية ليست الآن بل من
 صدر ظهورها ليست على شيء من الدين الحق : واي فائدة يرجو
 بارخصاء اولياء نعمته انظام من دس هكذا فساد في عقول بعض حماة
 الأمة حتى ان منهم من قال (لو يذاب كتاب تحرير المرأة بما لاذبه
 وشريته) ومنهم من قال (انه لم يؤلف مثله في تحقيق حقوق النساء) وما
 اشبه ذلك من الاقوال الدالة على حلوله في قلوبهم حلول ارواحهم سيما
 العزيزان منهم لانه يزعمهم فتح لهم باب التطفل على موائد غيرهم ولو
 ولغت الكلاب في موائدهم : انظر ياسيدي قوله في صحيفة (١٤٩)
 (ولكن لنا ان نلاحظ) الى قوله (الا اذا منعت حق الطلاق) وما قاله

بعده ترى وجه فائدته من هذه المسائل وهي جعل المرأة في الطلاق
 كالرجل (رجع) (وثالثاً) ان كلام عمر وابن عباس رضي الله عنهم يدل
 على مشروعية الطلاق الثلاث دفعة واحدة في حياة الرسول عليه
 الصلاة والسلام لكن العمل به كان مر جا، لزمان علم عمر والصحابة
 رضي الله عنهم آو انه فأنفذوه : ومعلوم عند العلماء ان احكاماً غير هذا
 او رجي العمل فيها لوقت ثم انفذت . كنع النساء من حضور صلاتي
 الجمعة والعيد ومنعهن من حضور جماعة صلاة الفجر ثم منعهن من
 الجماعة مطلقاً . وكرواج المنة وغير ذلك : واما قوله (وكلنا
 نعلم انه لم ينشاء من اجتهاد عمر الا استتار العامة بلفظ الطلاق الثلاث
 الخ (فاقول) لعل العلم الذي ذكره مما تقرر في مذهب شيعته .
 اما نحن اهل السنة فاننا برآء الى الله تعالى من مثل هذا الاعتقاد والذي
 نعلمه علماً يقيناً دينياً نلقى الله به ان كل ما ثبت عن خلفاء رسول الله
 وآتي عنهم هو حق وصدق ندين الله به ونعتقد يقيناً سلامته من
 كل شيء يضرنا في ديننا وآخرتنا ودياننا وحاشا لهم ان يقولوا او يفعلوا
 شيئاً او يأمرؤا بشيء او ينهوا عن شيء او يأثوا شيئاً يخالف كلام
 الله او سنة رسوله : وبالله اسف على فاضل كتاب المؤلف بحكم جهلاً
 او تجاهلاً بما هو مخالف للحقيقة والواقع ويسى الفساد اصلاً
 فلورفع عن بصيرته غشاء الغرض لظهر له ان مذهبنا هو الزاجر

الاعظم للسفهاء عن اتخاذ الطلاق مضافة في افواههم ومذهبهم بالعكس
 لان من علم ان الطلاق يقع بلا نية ويقع ثلاثاً بلفظ واحد وان الاحكام
 تجري على الالفاظ وان ليس في كل طلاق يجوز له مراجعتها لاجرم انه
 يكون على حذر منه بخلاف ما لو علم انه لا يقع بدون نية ولا ثلاثاً
 بلفظ ولا ولا الخ فلا ريب انه يجعله امثولة في نفسه كما هو واقع عند اخذين
 بمذهب ابن تيمية من اهالي دمشق وبعض قراها وسرى الداء منهم الى
 غيرهم من السفهاء فانك لا تسمع من احدهم كلمة قبلما يرسل قبلها طلاقاً ولا
 يجاوبك عن سؤال ما لم يرسل قبله عدة طلاقات . ومن صيغ الأيمان
 عندهم قولهم (عليه الطلاق طلاق فوق طلاق كما مود سمس من
 السماء السابعة الى الارض النابعة) فهذا حال عوامهم . اما حال
 بعض علمائهم فقد جعلوا المراجعة والتحليل توفيقاً لمذهبهم باباً للرزق .
 فكلم من جاهل لم يبق وجهاً من وجوه دين من الاديان او مذهب من
 المذاهب يحل له فيه البقاء مع زوجته وعلماء السوء المذكورين ارجعوها
 لما وعقدوا له عقداً جديداً لقاء خمسة قروش وكل من عارضهم
 يقولون له هذا مذهبنا وهذه كتب امامنا ولا امام لهم الا الشيطان
 والافتراء على ابن تيمية بما ربما كان برياً منه . فمثل هذه الضلالات
 يدعوكم فليسوفكم يا اهل مصر ولا حول ولا قوة الا بالله (القول
 التاسع) قال المؤلف (بل لم لا يأخذ مريد الاصلاح بمذهب الإمامية

الذي نقله ابن عابد بن وهو مذهب الاثنية من آل البيت في قولهم كما
 مر ان الطلاق لا يقع بالطلاق الثلاث ولا في الحيض لانه بدعة محرومة
 الى اخر ما يأتي (فاقول) اما قوله (انه مذهب الاثنية من آل البيت)
 فلا دليل عليه البتة بل ما قاله احد عنهم وان زعم ان حديث ابن
 عباس دليل على ان آل البيت قالوه فهذا افتراء محض لان الحديث
 لا يدل على ان ابن عباس ذهب لهذا القول ام لا . واما الامامية فمعلوم انهم
 شيعة محض ومنهم الغلاة فلو اخذنا بذهبهم للزم ان نكون منهم . ثم
 لا يخفى ان العلماء قسموا التقليد الى قسمين تقليد وتلفيق . فالتقليد
 ان يأخذ المقلد اقوال المقلد و آراءه صح له دليله ام لم يصح . والاجماع
 على صحة التعبد بهذا التقليد . واما التلفيق فهو ان يأخذ من كل
 مذهب ما يراه سهلاً عيناً موافقاً لذوقه فيجتمع عنده مذهب ملفق من
 اقوال عدة مذاهب بعضها يناقض بعضاً . فالاجماع والعقل على بطلان
 العمل بهذا الوجه . فالآن اذا كان الاصلاح المزعوم عند اوليائه هو الاخذ
 بمذهب الشيعة فلماذا يأمرنا بأخذ مسألة الطلاق ولا يسمع لنا بأسقباحة
 المتعة والتزوج بتسع معاً . والقول بنجاسة عين اجسام غير المسلمين .
 وبعدم طهارة ذبيحة اهل الكتاب . وبان الدباغ لا يطهر . وبانكار
 صحبة الصديق وخلافته . ومحمد خلافة الفاروق وذو النورين وتكفير
 بعض الصحابة الى غير ذلك من الامور الواجبة عندهم فيعمرك هذا

هو الإصلاح الذي تدعونا اليه أم تلاعب في الدين وافساد لا خلاق
المسلمين : ثم اني لعمر الحق ما فقت ما هو الإصلاح الذي ينتج
عن هذه المسئلة وقد بينا انما ما عليه عوام القائلين به من الخنابلة وعلماهم
واي فساد كان في الدنيا والدين عن هذه المسئلة حتى يلزمنا القيام
باصلاحه . العل هذا الإصلاح من جملة اصلاحات الاصلاحات ام اي
مؤمن يرجو لقاء ربه ورسوله ويقول عن حكم ديني اجمع عليه الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم والأمة باجمعها انه فساد (أحكم الجاهلية
يغفون ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون) (ثانياً) حيث قد
ثبت مما نقلناه قبلاً وههنا وفي الكلام على حديث (انما الاعمال بالنية)
اجماع الأمة على وقوع الطلاق ثلاثاً بافظ واحد والرسول عليه الصلاة
والسلام امرنا بالبقاء مع الجماعة ونعت الخارج عن الجماعة بتارح
ربقة الاسلام من عنقه . و رأينا الجماعة من الصحابة والتابعين وأئمة
الحديث والأئمة المجتهدين واعلام المفسرين وان شئت فقل خمساً
وتسعين جزءاً من مئة جزء من المسلمين محمدين ومتفقين على ما نحن عليه
كان من الواجب الشرعي والعقلي البقاء معهم لئلا ندخل تحت الحديث
(ثالثاً) حيث انارنا باللامامية وغيرهم من المخالفين لاهل السنة اقوالاً
اذا قابلناها على نصوص من القرآن واحاديث من الصحيح نجدها مبينة
وكادت تكون كفراً فكان من الواجب علينا ان لا نعتقد على شيء من

اقوالهم ولا نأخذ بشي من مذاهبهم (رابعاً) حيث اننا نراهم للآن غير
مستقرين على قول في الدين بل في كل رده من الزمن يقوم مجتهدون
منهم فيبدلون ويغيرون حتى صارت مذاهبهم في الدين اكثر من عدد
افرادهم فما يدرينا اذا اخذنا اليوم بشي من اقوالهم ان يقوم غدا من
يعطله من مجتهديه حيث لانهاية للاجتهاد عندهم . فهذا امر ما اخال
عاقلاً بقاءه عليه . ثم حاصل الكلام اذا كان الامر على ما يدعونا
اليه المؤلف من خلع الحجاب وتمزيق الستار والقائه على النساء على
غاربهن ورفع يدا الرجال عنهن . واطلاق سراحهن من ربة الدين
وقيد الشرع . ونزع رفع الحياء عنهن . وتوقيف الزواج والطلاق
والامساك لارادتهن فاي حاجة تبقى للرجال والنساء بتقليد الامامية او
غيرهم بل ما عليهم الا الاخذ بما شرع لهم المؤلف والمصير معلوم
(القول العاشر) قال المؤلف (فلم لا يجوز مع ظهور الفساد في
الاخلاق والضعف في العقول وعدم المبالاة بالمقاصد ان يؤخذ بقول
بعض الائمة من ان الاستشهاد شرط في صحة الطلاق كما هو شرط في صحة
الزواج كما ذكره الطبرسي وكانشير اليه الاية الواردة في سورة الطلاق
حيث جاء في آخرها (واشهدوا ذوى عدل منكم) اه ثم استرسل في
الكلام على عادته بما لا يفيد الا التكرير (فاقول اما قوله ان هذا
القول قول بعض الائمة فهذا افتراء محض فما احد من ائمتنا قاله قط بل

هذا من مذاهب الشيعة لأن القاعدة عندهم أن العقد لا يخلل إلا بمثل ما
 ارتبط . لكنهم يناقضون قاعدتهم هذه باستثناء المتعة وغيرها من هذا
 الشرط : فلو أن المؤلف صرح بنسبته لأهلها وما اتهم به أنتنا ولا نسبه
 للقرآن العظيم لما نازعته فيه حيث ليس من موضوع كتابي المازعة في
 المذاهب . وقد بينا أنفا عدم إمكان الأخذ بشيء من مذاهبهم .
 وبالعجب منه يذكر آخر الآية وما يذكرها كلها ليظهر لمتابعيه هل
 الحق كما قال أم لا : فالآية هي أول سورة الطلاق وهي قوله تعالى (يا أيها
 النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله فكم
 لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة تلك
 حدود الله ممن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث
 بعد ذلك أمرا . فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن
 بمعروف واشهدوا ذوي عدل منكم واقبوا الشهادة لله) الآية (فاقول)
 حيث تقدم تفسير الآية في الكلام على الطلاق في العدة فأنذكر ما
 يتعلق بمسئلة الأشهاد . قال الفخر الرازي رحمه الله في تفسير الآية (يقوله
 تعالى) واشهدوا ذوي عدل منكم (أي) مروا أن يشهدوا عند الطلاق
 وعند الرجعة ذوي عدل وهذا الأشهاد مندوب إليه عند أبي حنيفة كما
 في قوله تعالى (واشهدوا إذا ابتاعتم) وعندنا شافعي هو واجب في
 الرجعة مندوب إليه في الطلاق . وقيل فائدة الأشهاد ثلاث يقع بينهما

التباحد وان لا يتهم في امساكها . وقيل الاشهاد انما مروا به الاحتياط
 مخافة ان تذكر المرأة المراجعة) انتهى : قال في كتاب رحمة الامة
 في باب الرجعة (وهل من شرط الرجعة الاشهاد ام لا . قال ابو حنيفة
 ومالك واحمد ليس من شرطها الاشهاد بل هو مستحب وللشافعي قولان
 اصحهما الاستحباب والثاني انه شرط وهو رواية عن احمد وما حكاه
 الرافعي من ان الاشهاد شرط عند مالك لم اره في مشاهير كتب المالكية
 بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره بان مذهب مالك
 الاستحباب ولم يحكي فيه خلافا عنه وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في
 الافصاح) انتهى فهذا ما عليه اثنتا عشرة واتباعهم رضي الله
 عنهم ولا خلاف بان المندوب والمستحب لا يتوقف عليه وقوع حكم
 البتة . فاین ما افتراء على بعضهم فليأ تأنيقه ان كان من الصادقين :
 وقد قلنا قبلاً ان الاشهاد في الطلاق لم يرد في الشريعة ولا عن الرسول
 عليه الصلاة والسلام ولا عن احد من اصحابه ولو وردت ثبوت الدواعي
 على نقله . وقلنا انه لم يقل احد من المسلمين ان الرسول عليه الصلاة والسلام
 اشهد حينما طلق من طلق من زوجاته ولا سأل ابن عمر ولا ركنت رضي
 الله عنهما حينما امره بارجاع زوجته هل اشهدت ونويت ام لا يعلم هل
 وقع الطلاق فازمته المراجعة ام لا . مع ان هذا الحديث من المتواتر
 الصحيح وفيه صراحة بوقوع الطلاق في طهر وطى فيه ووقوعه بدون

اشهادونية . لكن ما حيا تنافين يحرفون الكلم عن مواضعه ونسبوا حظاً ما
 ذكرناه (القول الحادي عشر) قال المؤلف (ولو ترك فقهاؤنا
 الاشتغال بالالفاظ وبحثوا في ما أخذ الاحكام التي يقررونها وعرفوا
 تاريخها واسبابها وقارنوا المذاهب بعضها ببعض وانتقدوها وبالجملة لو
 اشتغلوا بعلم الفقه الحقيقي لتبين لهم ان الطلاق لا يكون طلاقاً اذا كان
 مصحوباً بنية الانفصال) اهـ (اقول) التي ما نقلت هذه الجملة لعلني فيها لم
 يتقدم البحث فيه كلا . لا تنافر غنا من اثبات هذا القول لكنني نقلتها
 لا بين لم يريده درجة جهله او تجاهله في احوال العلوم الدينية . فاما انتقاده
 على العلماء الاشتغال بالالفاظ فلو علم ان الاحكام تبني على الالفاظ
 لاستحي من الاتيان بهذا الانتقاد . لم يعلم ان لفظاً يحرم دماءاً وعرضاً
 ولفظاً يحلها . والاسلام باللفظ والكفر باللفظ . فرحم الله امرأه انصف
 من نفسه . فلنسال جنابه هل حينما يتصدر في المحكمة لاستماع اقوال
 المتخاصمين والحكم على احدهما هل يرجح بين المبطل والمحق بالالفاظ ام
 بالوحي الذي ينزل عليه بالاخبار عما في قلوبهم وما قولهم (لو بحثوا) الخ
 فهذا دليل على جهله ايضاً . فاما علماء زمانه والقرون التي من قبلنا فما ترك
 لهم المتقدمون احتياجاً لهذا البحث على فرض امكانه لان كل امام من
 الائمة الذين اجتمعت الأمة على الرقوف عند مذاهبهم ما ترك لذي عقل
 سليم ودين مستقيم مجالاً لنسبة التقصير اليه بشئ . ولولا شدة

تدقيق كل منهم وتحقيقه بما أخذ اصول مذهبه وفروعهما لما وقع
بينهم ما ترى من الاختلاف . ولولا شدة تدقيق اسباب الاحكام
وتحقيقها والنظر في تواريتها لما تحقق لهم النسخ من المنسوخ والخاص
من العام وما اشبه ذلك : ولولا اشتغالهم بعلم الفقه الحقيقي لما كانت
مؤلفات الاصول ومؤلفات رجال الحديث ورجال القرآن وكذا
وكذا ملئت مكاتب الارض وان كان المؤلف ما رأى واحدا منها
ولولا بلوغهم الدرجة القصوى من التحقيق في اصول الدين وفروعه لما
سادت مذاهبهم ونلت على جميع المذاهب التي ظهرت في زمانهم
وبعدهم كما ان الأمة ما اجمعت على سبب الاجتهاد من اواخر القرن
الرابع الا عن علم بانه لم يبق في الامكان زيادة تحقيق مستزيد لكن لمعرفة
ذلك كله رجال نور الله قلوبهم بنور الايمان فعلموا فضل علماء السلف بما
حفظوا للأمة من اصول دينها وفروعه : ولعمري اني لما وقع نظري
على اول هذه الجملة ظننت ان بعدها اظهار خال عظيم في شيء من العقائد
او اصول الدين لكنني لما وصلت للنتيجة تذكرت المثل السائر (جمعة ولا
ظن) (القول الثاني عشر) قال المؤلف ان تضيق حدود الطلاق
لا توفي المرأة اعتبارها الا اذا منحت حق الطلاق . وان الشريعة
لا تعارض في شيء من ذلك . وان منع المرأة حق الطلاق يكون باحدى
طريقتين احدهما ابطال العمل بمذهب الخفية القائل بمنع النساء من

حق الطلاق والعمل بمذهب الامام مالك الذي منحها حق الطلاق
 وثانيها ان يشترط وقت العقد ما يمنع الزوجة حق الطلاق متى شأت
 انتهى : ثم رجع الطريقة الثانية وفضلها اولاً ثم رجع فرجع الاولى
 (فاقول) اما نقل المؤلف في كل نعمة كالحزار من غصن الى غصن فهذا
 قد عرفته بما لا مزيد عليه . لكن كافي به هنا يهمل اول امرين (احدهما) ان
 يؤتم ولياؤه بانهم مقتدر على استخراج احكام شرعية من اقوال الائمة بعدما
 دثرها الفقهاء ظلماً وتعدياً على حقوق النساء (والثاني) ان لا يترك في
 مسألة ما نهش لحم العلماء والفقهاء . ولا جرم ان ما افتراء على السادة الحنفية
 والمالكية محض بهال لان الوجوه التي خولت الشريعة بها حق الطلاق
 للزوجة ليس فيها خلاف بين الائمة رضي الله عنهم ولا بين اتباعهم وكلها
 مستندة اما الى القرآن واما الى الحديث وقد ذكرتها قبلاً في مواضعها
 واعيدها هنا دحضاً لاقتراء المؤلف (الاول) طلاق الخلع المشروع
 بقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) او تقدم حديث زوجة قيس
 (الثاني) طلاق التخيير وقد تقدم تفصيله في فصله والنص المنزل فيه
 (الثالث) طلاق الاعضال والنصوص فيه كثيرة ويجب على كل قاض
 منع الزوج من انضال الزوجة او حملها على تسريحها واعطائها حقها .
 وهذا هو الوجه الذي رواه المؤلف عن السادة المالكية وزعم انهم
 انفردوا به في مذهبهم (الرابع) طلاق الشرط . وهو اذا اشترطت

الزوجة او وليها وقت العقد ان لما حق تطليق نفسها اذا فعل الزوج
 الامر الثلاثي او تكون طالقة : فهذا الوجه فيه اختلاف : قال في
 كتاب رحمة الامة ابن ابا حنيفة واحمد قالا بعدم الوقوع
 ومالك والشافعي قالا بالوقوع : والمؤلف زعم جوازه عند جميع
 الائمة مطلقاً ولذا عول اجتهاده عليه (الخامس) ان يجعل امرها
 بيدها : ففي كتاب رحمة الامة ان الائمة اتفقوا على ان لا بد في ذلك من
 نية الطلاق وقت التفويض ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة ان نوى الزوج
 الطلاق الثلاث وطلقت نفسها ثلاثاً وقع وان نوى واحدة لم يقع
 شيء . وقال مالك يقع ما وقعت من عدد الطلاق . وقال الشافعي
 لا يقع الثلاث الا ان ينويها الزوج فان نوى دون ثلاث وقع ما نواه .
 وقال احمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج ثلاثاً او واحدة : انتهى
 فهذه وجوه الطلاق التي منحتها شريعتنا للمرأة وما سوى ذلك
 فالقول فيه خروج عن الشريعة . وحيث علمت هذا فاسمى معنى
 لقول المؤلف (اذا اراد مریدوا الاصلاح) الخ مما لا معنى له الا ان
 الشريعة ضابطة تامة في صحارى افريقيا ليس في المسلمين من اهتدى
 عليها ولا من ارشد اليها والناس على ضلال حتى قام جنابه يرشد هم الى
 شرعهم ويرد هم الى دينهم (اعلم بقود بصير) الاتعبوا : بيد حيث قد
 رأيت ماراً يت في هذا الكتاب من دحض باطله . فدعهم في

عنهم يمهون وقل أنا لله وأنا اليه راجعون : والى هنا انتهى المقصود
 من الكتاب المذكور وهو آخر العهد ان شاء الله تعالى من النظر
 بصحائفه السود . وكان الفراغ من تأليف هذا الكتاب بعناية ملهم
 الصواب قبيل محور ليلة السبت تاسع عشر شهر رمضان المبارك
 سنة الف وثلثمائة وسبع عشرة هجرية . فالحمد لله الموفق للصواب .
 اللهم (فصل الخطاب) والصلاة والسلام على النبي
 الاواب وعلى آله واصحابه نجوم الهدى ومصابيح
 الاهتدى وعلى الائمة المجتهدين والعلماء
 العاملين وعلينا وعلى والدينا
 وعلى جميع المسلمين
 امين

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول مؤلف هذا الكتاب ومصححه . الحمد لله المختار (من ضعفاء
عباده نصراء لدينه (المؤيد) بعنايته القائمين بخدمة شريعته . حافظ
هذا الدين المين . من اخلايل المضلين . القائل (وكان حقاً
علينا نصر المؤمنين) والصلاة والسلام على خاتم الانبياء . وصفوة
الاصفياء . صاحب الشريعة السحاء . والمحجة البيضاء . معلن
الحق بالحق الدافع جيوش المبطلين . وعلى آله واصحابه الذين
هاجروا لنصرته . ونصروه في هجرته . فنعم الانصار ونعم المهاجرون .
وعلى علماء امته العاملين . وعلينا وعلى الدين ومولدينا ومعلمينا
ومرشدنا وعلى جميع المسلمين . صلاة وسلاماً افوز ببركاتهما ان
شاء الله مع الفائزين : اما بعد فقد وفق الله تعالى بفضلته وعنايته
لاتمام طبع هذا الكتاب على نفقة مؤلفه في غرة ذي الحجة الحرام خاتم
شهور سنة الف وثلثمائة وثمانية عشر . من هجرة صاحب

لواء الحمد في العشر والحمد لله وحده . لا

شريك له . والصلاة على

من لا نبي بعده

﴿تقریظ﴾

من نظم الأديب الفاضل . والمهذب الكامل . محمد سعيد
بك نجل المرحوم الميرور صالح أفندي بك المؤيد . قال

بسم الله الرحمن الرحيم

أرى من سماء العلم شهيداً ثابتاً

على مارق عن فقه السُّم ما آلا^(١)

رماه بها المختار نجل مؤيد

فازهق تمويهات ما قد تأولا

تأول آيات الكتاب برأيه

لترويح قصد من لقد ساء موثلاً^(٢)

لقد قام داعياً لحرية النساء

وليس أسيرات ولكن تأملا

أليس إذا ما غادة أقت الحيا

يكفون عنها كف من لهم الولا^(٣)

ليطفى نور الله وهو مته

ليرضي أعداء الآله بذا البلا

(١) أي ما قصر (٢) أي ملجأ (٣) من لهم

لكي ينافوا افساد اخلاق امة
وقاها العلي جل من ان تضللا
الم يدري ان الله يسر امة

لذا الدين ينفوا عنه تحريف من غلا^(١)
وحمل هذا العلم منا ائمة

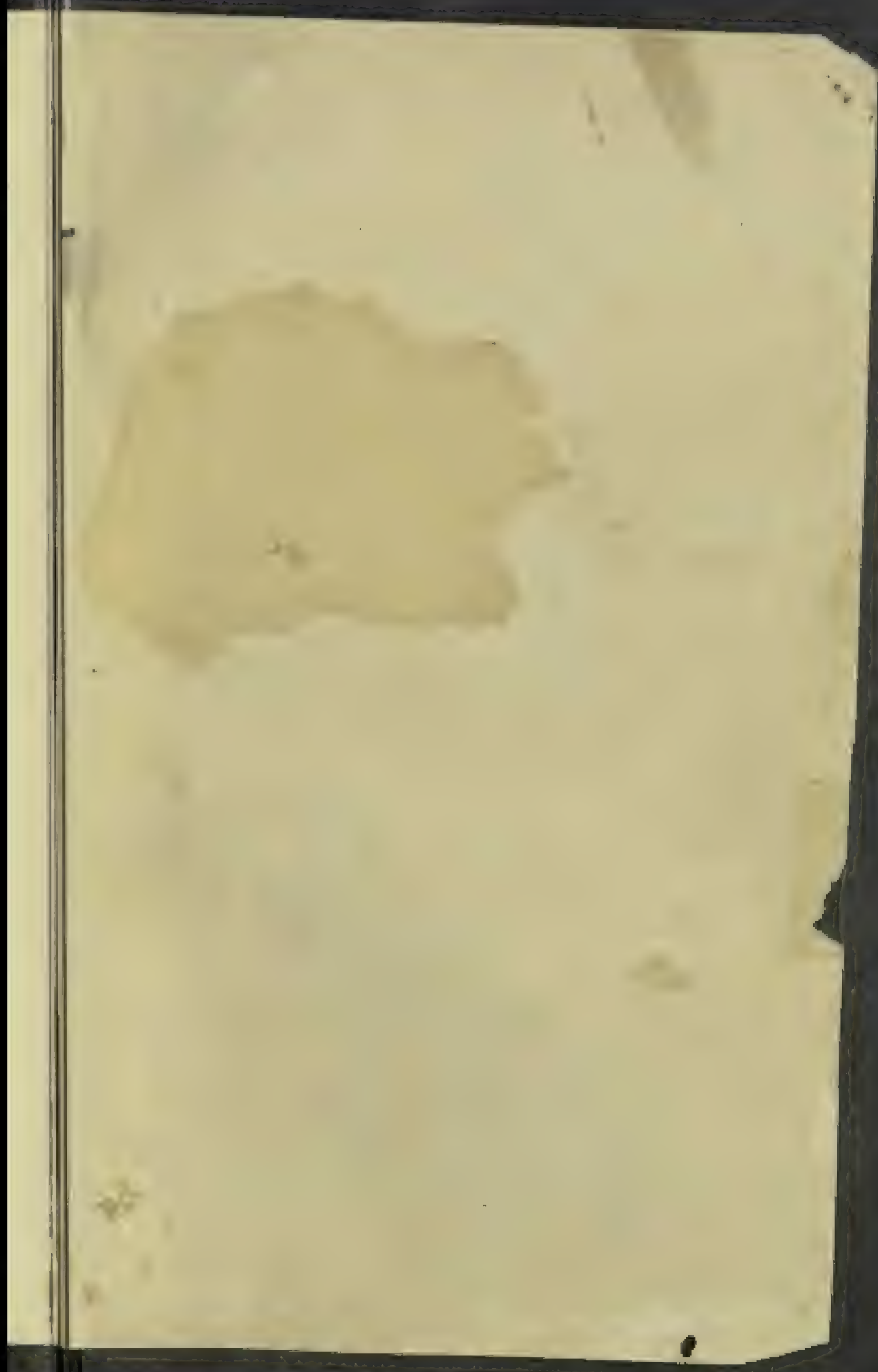
عدولا اماطوا زيف من قال مبطلا
جزى الله خيرا سيدى العلم انه

لقد ذب عن ذا الدين ذبا منكلا
واذ لاح صبح الحق قلت مؤرخا

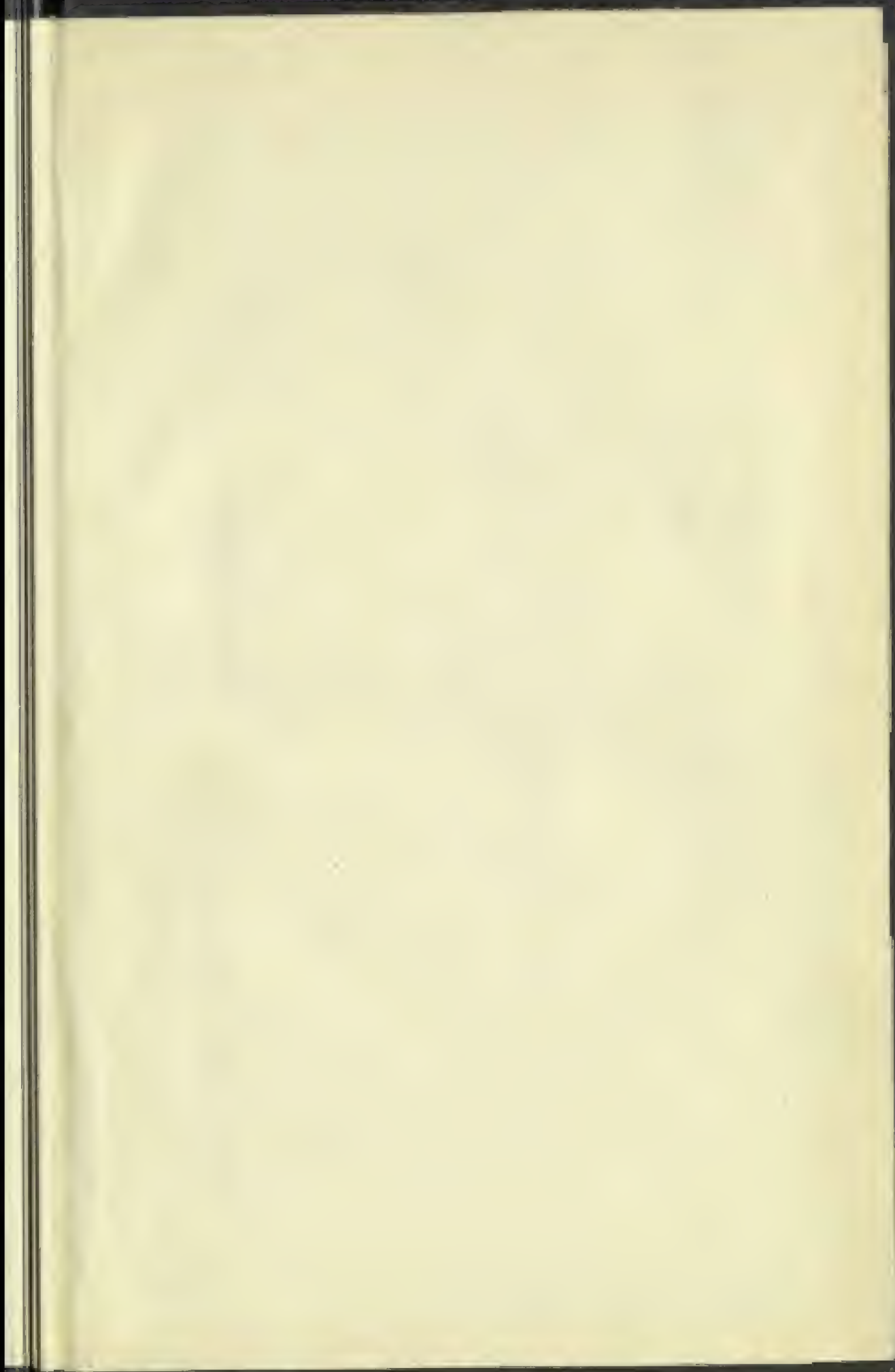
بتفليس ابليس انمى الشك وانجلى

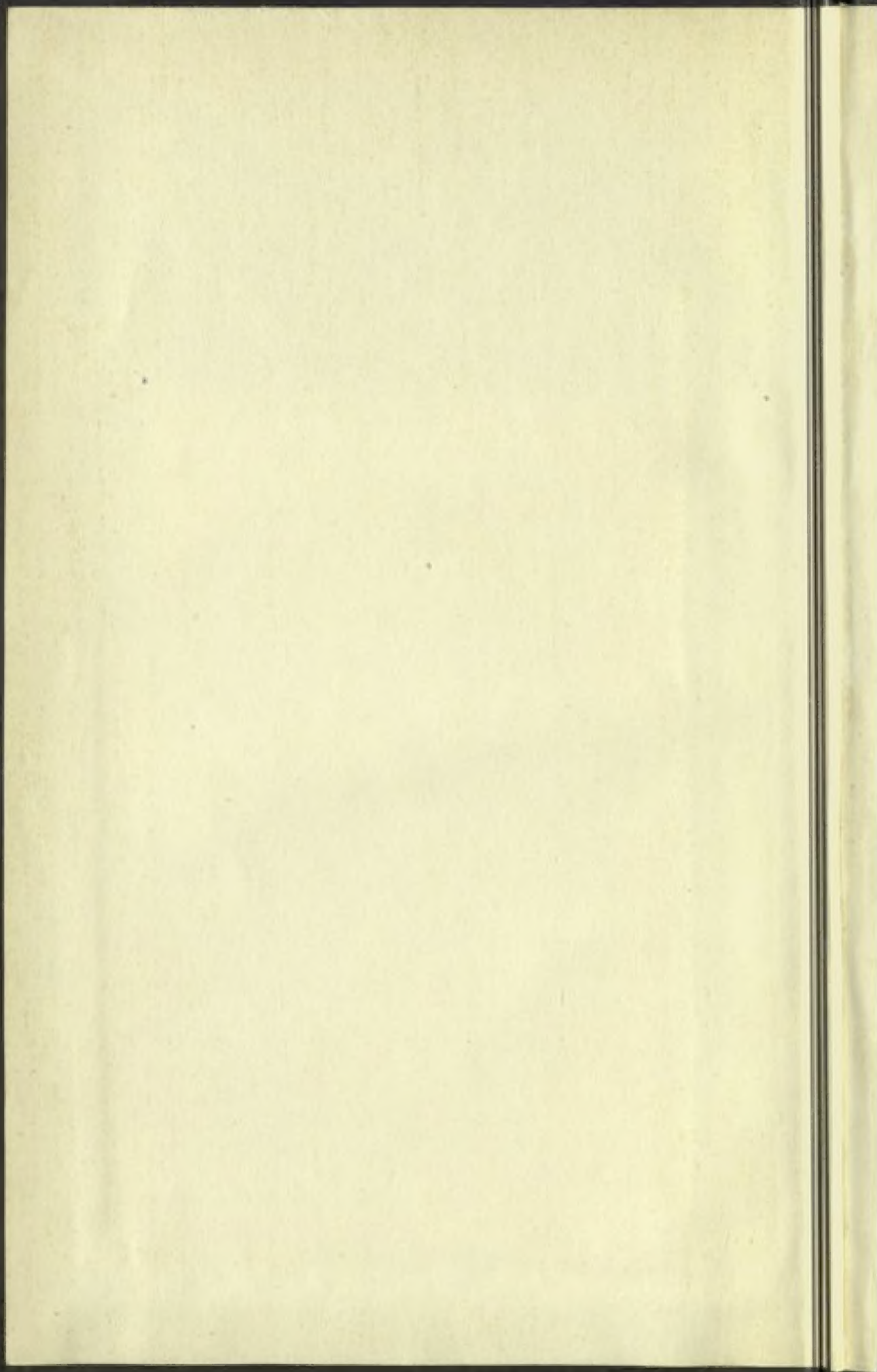
٦٧٢ ١٠٣ ١٠٠ ٣٥١ ٩٢

١٣١٨









CA .

396:M95fA

مختاره

فصل الخطاب .

CA:396

M95 fA

~~12 APR 1972~~

~~JAFET LIB.~~

~~4 DEC 1990~~

~~JAFET LIB.~~

~~26 OCT 1980~~

CA: 396:M951A:c.1

مختار ابن احمد مؤيد العظمى
فصل الخطاب او نقليس ابليس من بحر

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01233751

CA
396
M95fA
C.I